

اللفظ ومستواه الصوالي من خلال : « موطئة الفصيح » لابن الطيب الشرقي (١)

— بقلم : د. عبد العلي الودغيري
كلية الآداب — الرباط

المقدمة الأولى :

تعريف بـ « موطئة الفصيح »

معانيها الصحيحة كما يستعملها العرب الأصحاب
أصحاب اللغة. وهكذا . تعاونت جهود أصحاب
القواميس مع جهود النحاة لتأسيس اللغة الفصحي
أي اللغة الموزجية.

ولكن هذه الجهود جميعها لم تستطع إيقاف
زحف التغير والتتطور اليومي لحياة اللغة العربية التي
لم تعد لغة العرب وحدهم، بل أصبحت أيضاً لغة
لجميع الأجناس البشرية الأعمجمية الداخلية تحت لواء
الإسلام اذ استظللت بهذا اللواء امبراطورية واسعة
الأرجاء، ولا سيما أنه أريد للغة العربية أن تظل لغة
جميع المستويات : مستوى الدولة وشئون الادارة،
ومستوى التعليم والفكر والثقافة، ومستوى المعاملات

برزت قضية اللحن بصورة جدية باعتبارها
مشكلة يحتاج إلى حل في تاريخ اللغة العربية منذ عصر
أبي الأسود الدؤلي، وإن لم يخل العصر السابق لذلك
من ملاحظة بعض أعراض هذه الظاهرة.

وقد حاول أبو الأسود وتلاميذه من بعده
محاصرة اللحن بما وضعيه من أساس لقواعد النحو
وضوابط لصلاح الخط العربي باكتشاف نقط
الاعجام وحركات الشكل. وتوجت هذه الجهود في
نهاية الأمر بظهور القاموس اللغوي العربي الشامل
لأول مرة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري،
فوضع بين أيدي متعلمي العربية على اختلاف
مستوياتهم قائمة الألفاظ الفصيحة المستعملة في

(١) هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي (أو الشركي) الصليل النافي (١١١٠ - ١١٧٠ هـ). أشهر النفريين والمجنين المغاربة في عصره، له مؤلفات في مختلف العلوم تزيد عن ستين كتاباً ورسالة منها : الخاشية على القاموس المحيط، وشرح الاقتراح في أصول النحو للسيوطى، وشرح كتابة المحفظ في اللغة لابن الأجدانى، وموطئة الفصيح لموطأة الفصيح ..

وهذه الدراسة عبارة عن قسم صغير من الأطروحة الجامعية التي تقدمت بها نبيل دكتوراة الدولة في اللغة العربية من جامعة محمد الخامس (الرباط) تحت عنوان : ابن الطيب الشركي : حلقة في تاريخ الفكر اللغوي بال المغرب).

كذلك. وهو إسهام ليس بالهين كما سنرى.

1. فأول من يعرف له تأليف في الموضوع — حسب ما أعلم — هو أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري الأندلسي الأصل الفاسي الدار والوفاة (ت 555 هـ) (2) فقد ذكر له مترجموه اسم شرح على فصيح ثعلب وهو (التصريح لشرح غريب الفصيح) (3).

2. وكان أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ثم السبتي (كان حيا سنة 557 هـ) (4) من أشهر المشغليين بقضية التصحيح اللغوي. فهو صاحب الكتاب المسمى : (المدخل إلى تقويم اللسان) الذي تم الآن نشره كاملاً على مراحل بتعاون أربعة من الباحثين العرب (5). وهو يتم بلغة العامة في الأندلس والغرب الإسلامي بصفة عامة.

3. ولابن هشام هذا أيضاً كتاب آخر وهو : (شرح الفصيح) لأبي العباس ثعلب، حققه أخيراً الدكتور حاتم الضامن (6). ويهتم فيه صاحبه بالإضافة للشرح، بعض ظواهر اللغة العامة في زمانه.

العادية في حياة الناس. ولذلك كان من الطبيعي أن تحافظ اللغة التموزجية على صورتها الصافية النقية في جميع المستويات والبيئات والأعصار، بل إن لغة المثقفين نفسها التي تمثل المستوى الرفيع لاستخدام الفصحي — وقد أصبحت تكتسب بالتعلم — لم تكن تتسلم من الأخطاء في كثير من الأحيان.

ومنذ القرن الثاني الهجري بدأ يظهر في تاريخ التأليف اللغوي عند العرب نوع من الكتب يهم بتصحيح هذه الأخطاء التي تلاحظ في لغة العامة وخاصة من المثقفين، وقد امتدت هذه الحركة أحياناً لتناول لغة عامة العامة أو خاصة الخاصة. وانطلاقاً من تلك الفترة وامتداداً عبر التاريخ إلى أيامنا هذه، لم تقطع حركة التصحيح اللغوي عن أداء مهمتها، ولم توقف عن مدننا بالكتب والرسائل التي تعالج مشكلتي الفصيح واللحن. ولقد اهتم بعض الدارسين الحديثين بتبعاثار وأعمال هذه الحركة منذ العهد الأول، وخرجوا بقوائم طويلة فيها أسماء مؤلفات القوم بشرق العالم الإسلامي وغريبه، فأغنانا ذلك عن إعادة البحث في الموضوع (1). ولكن الذي يهمنا أن نبرزه هنا على الخصوص هو ما أسمهم به في مسار هذه الحركة علماء نسبوا للمغرب الأقصى، سواء من ولدوا فيه واستقروا، أم من هاجروا إليه واستقروا

(1) انظر فوائد هذه المؤلفات في : بروكلمان : 211/2 وما بعدها (ط. عربية) — حن العموم والتطور اللغوي لرمضان عبد التواب من 66، وما بعدها — حن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لعبد العزيز مطر ص : 57 — حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث محمد ضاري حمادي. ص 21 وما بعدها.

(2) ترجمته في : الوعاء : 321/1 — التكملة لابن الأبار : 65/1، (ط. الحسيني) — جلوة ابن القاضي : 138/1 — الأعلام للمراكشي : 68/2.

(3) خطوط بكتبة نور انعامية بتركيا رقم : 3992 (بروكلمان : 211/2).

(4) من مصادر ترجمته : البنقة للفيروزبادي : ص 209 — الوعاء : 48/1 — بروكلمان : 5/347 — الأعلام للزركي : 6/212 — معجم المؤلفين : 9/26.

(5) نشر قسم منه سنة 1962 بمتران (باب ما ثنا به العامة مما وقع في أشعار المتقدمين) باعتماد د. عبد العزيز الأهوانى ضمن كتاب : (إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين).

ثم نشر قسم ثان سنة 1966 بمتران : (الرد على أبي بكر الربيدي في حن العامة) باعتماد د. عبد العزيز مطر (مجلة معهد اخطوطات العربية. ج 2 مجلد 12 سنة 1966).

— وفي سنة 1973 نشر بالقاهرة قسم ثالث بمتران : (الرد على ابن مكي في تقويم اللسان) باعتماد د. عبد العزيز مطر أيضاً. — وأخيراً نشر د. حاتم الضامن من العراق الأبواب الثلاثة المتبقية منه مسلسلة في مجلة (النور) ابتداء من ع 2 م 10 س : 1981. وبذلك تم اخراج الكتاب كاملاً.

(6) أشار هذا الباحث في مجلة (النور) ع 2 مجلد 10 س : 1981 إلى أنه انتهى من تحقيقه. وتوجد منه نسخة خطية بالجزءة الحسية بالرباط رقم 7539. وأخرى نسخة رقم : 1944.

المختصر نفسه في كتاب قام بنشره المستشرق الفرنسي
(كولان) بمجلة (هسبريس)⁽¹⁰⁾.

8. ولمحمد الصغير بن محمد الأفرازي (أو الفريني) المتوفى بعد 1150 هـ صاحب (روضة التعريف)⁽¹¹⁾ رسالة في نوع خاص من اللحن وهو اللحن الذي يقع في الحديث النبوى الشريف، سماها : (فتح المغىث بحکم اللحن في الحديث)⁽¹²⁾ تقع في 15 صفحة، والغرض من الكتابة في هذا الموضوع — كما يشرح في المقدمة — هو اجابة السائل الذي يسأل : هل هناك رخصة يتخصص بها لمن يلحن في حديث نبوي ولا سيما إذا كان لا يتقن العربية ؟ ولذلك قسمت الرسالة إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول. فتحدثت في المقدمة عن معنى اللحن في اللغة والفرق بينه وبين التصحيف والتحريف، وتحدثت في الفصل الأول عن تقسيم أنواع اللحن الذي يقع في الحديث النبوى. وفي الثاني عن حكم اللاحن فيه. وفي الثالث عن رخص من العلماء باللحن في الحديث، وجعل الخاتمة للجواب عن بعض الاشكالات الواردة حول كيفية قراءة الحديث.

9. ولمحمد بن الطيب الشرقي عملاً معروفاً في الموضوع : أو وهما : (شرح درة الغرائب للحريري) وقد أوجزنا الحديث عنه في القسم الأول من رسالتنا هذه.

10. وثانيهما : شرح لمنظومة ابن المرحل المسماة (موطأ الفصيح) الآنفة الذكر. وهذا الشرح

4. ولأبي الحكم مالك بن المرحل السبتي (ت 999 هـ) الذي — سوف نتحدث عنه فيما بعد — اهتم واسع بهذا النوع من الموضوعات، إذ ذكر له مترجموه من التأليف : (نظم اختصار اصلاح المنطق)⁽⁷⁾.

5. ونظم الثلث الأول من كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة بعد ترتيبه. وهذه كتابات لا نعرف عنها سوى أنها مذكورة ضمن مؤلفاته الأخرى عند من ترجم له.

6. وستتحدث عن (موطأ الفصيح) التي شرحها ابن الطيب الشرقي وهي منظومة في حوالي 1500 بيت لكتاب ثعلب.

7. ولأبي عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي (ت 733 هـ)⁽⁸⁾ ترتيب واختصار لكتاب (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام الأنف ذكره، سماه السيوطي : (لحن العامة) في بغية الوعاء. وهذا الكتاب هو المعروف بـ (إنشاد الضوال وارشاد السؤال) ويعتقد لحد الآن أنه مفقود. وقد قام باختصاره الشاعر الأديب اللغوي الأندلسي أبو جعفر أحمد بن علي ابن محمد بن خاقانة الأنصاري (ت 770 هـ)⁽⁹⁾ في كتاب آخر بعنوان : (إيراد الآل من إنشاد الضوال وارشاد السؤال) وتوجد من هذا المختصر نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (1248 ج). ثم اختصر شخص مجهول هذا

(7) (مختصر إصلاح المنطق) الذي شرحه ابن المرحل هو من عمل أبي القاسم الحسني بن علي المعروف بالوزير المغربي (ولد سنة 370 هـ)، وهو الكتاب الذي أهدى للمغربي فأجاب عنه برسالة الأغريطي. (انظر : وفيات الأعيان : 172/2 — برداع الواديashi : ص 139 في ترجمة ابن المرحل). وقد يصف (ابن المغربي) في بعض الكتب إلـ (ابن العربي).

(8) من مصادر ومراجع ترجمته : بلقة الأنمية : 23 — بقية الوعاء : 192/1 — بروكلمان : 348/5. (9) ترجمته في : الأحاديطة : 239/1.

(10) مجلة هسبريس (HESPERIS) م 12 س 1931. وانظر : لحن العامة والتطور اللغوي (ص 274) للدكتور رمضان عبد التواب. وفيه نقى وجود كتاب ابن خاقانة عكس ما ذكرنا، ولعل السب أنه لم يطلع على نسخة الرباط.

(11) انظر ترجمته في : التقاط الدرر : ص 438 — دليل مؤرخ المغرب الأقصى 1/152 — معجم المحدثين لابن عبد الله ص 36.

(12) منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط محفوظة تحت رقم : 88 ج ضمن مجموع من ص 144 إلى ص 159.

هو المسمى : (موطأة الفصيح لموطأة الفصيح). وهو موضوع كلامنا في هذا الباب.

11. ولأبي حفص حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي (ت 1232 هـ) ⁽¹³⁾ : (شرح على نظم ابن المرحل لفصيح ثعلب) ذكره له ولده محمد الطالب ابن الحاج (ت 1274 هـ) في كتابته المخطوطة ⁽¹⁴⁾ في جملة مؤلفاته. وقال عنه إنه « لم يكمل ».

12. ونسب الدكتور محمد ابن شقرور لأبي بكر الشريف الحسني الأدرسيي السبتي ⁽¹⁵⁾ (ت 809 هـ) (نظم فصيح ثعلب و شرحه) وقال انه مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ⁽¹⁶⁾. ولم أقف عليه.

فصيح ثعلب :

تبين من هذه القائمة التي استطعنا جمعها من المؤلفات والأعمال التي أسهم بها المغاربة في حركة التصويب اللغوي، أن القسط الأكبر منها كان يدور حول كتاب (اختيار الفصيح) ⁽¹⁷⁾ لأبي العباس ثعلب (ت 291 هـ) وإما بشرحه وإما بنظمه أو شرح نظمه.

والمتأمل في الحركة التصويبية منذ ظهور بوأكيرها يجد أنها سارت في اتجاهين اثنين : اتجاه ينطلق من جمع طائفة من الأخطاء الشائعة في استعمالات الخواص أو العام من المثقفين وغيرهم

(13) انظر ترجمه في : التبوغ : 296/1 — دليل مؤرخ المغرب الأقصى : 214/1 — معجم الحديث لابن عبد الله ص 19. وقد ذكر أنه توفي سنة 1239 هـ وترجم له مؤخراً الأستاذ أحمد العراقي في مقدمة تحقيقه للديوان المسمى (الترافع الغالية في الأمداج السليمانية) وقد قدم هذا التحقيق لشدة دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب بناس (1981 م).

(14) كتابة محمد الطالب ابن الحاج مخطوط المزانة الحسنية بالرباط رقم : 2875 ز. اللوحة 14.

(15) ترجمه في : بققة الأمينة ص : 49.

(16) انظر مظاهر الثقافة المغربية ص : 209. وقد أخرجي فيما بعد أنه وقف عليه ضمن المخطوطات المقدمة بجائزة الحسن الثاني.

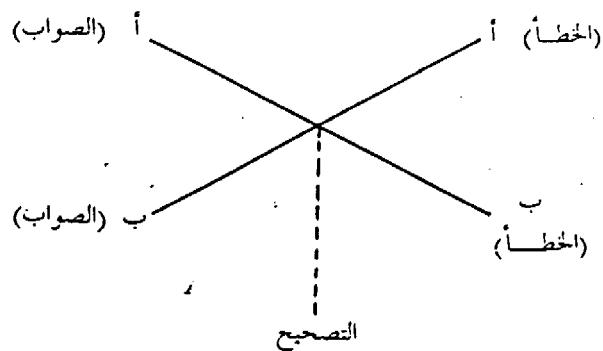
(17) نشر الكتاب لأول مرة في ليفيك سنة 1876 م بعنوان المستشرق (Von. J. Barth). وطبع في عمومية الطرف الأدية لطلاب العلوم العربية بمصر عام 1325 هـ. ثم طبع ضمادات أخرى مع بعض شروحه. ومن نسخه الخطية بالغرب نسخة المزانة الحسنية بالرباط رقم : 841 وهي برواية أبي علي النجاشي عن المطرزي ونظريه وأبن الأباري، ونسخة المزانة الصبيحة بسلام برواية أبي موسى الجزواني رقم : 293. هنا وقد قام السيد عاطف سيد حسن مذكر بتحقيقه ودراسته وتقدم به لشدة الماجستير من كلية آداب القاهرة سنة 1974.

(18) انظر مقدمة (تصحيح الفصيح).

كتب اللغة، لما فيه من الألفاظ السهلة المستعملة، ولأن العامة تخطيء في كثير منها⁽²¹⁾. فقد كان حسن اختصاره الذي يسهل حفظه، و اختياره لأبسط العبارات التي قد تكون مظنة الخطأ في الاستعمال الشائع، مما من أسباب شهرته ومكانته لا عند المغارقة وحدهم بل عند المغاربة أيضاً كما بينا من قبل⁽²²⁾.

إلا أن الاهتمام بهذا الكتاب لم يكن دائماً مصدره نظرية الرضي والارياح، بل أحياناً كان الاهتمام به نتيجة ما لوحظ فيه من نقص وما اعتبره من عيوب. فابن درستويه الذي قال فيه تلك الشهادة الثمينة هو نفسه الذي تصدى لتصحيح أخطاء ثعلب وانتقاد منهجه حتى إنه جعل عنوان كتابه : (تصحيح الفصيح)، وما قاله في انتقاده : « ثم كان مما أغفله منه أيضاً أنه لم يفسر ما ذكره فيه من الغريب ولم يوضح معانيه واعرابه، فاحتاج من تحفظه إلى التعب في السؤال عن ذلك »⁽²³⁾. ومثل ذلك أيضاً قال أبو سهل المروي بعد شهادته السابقة : « وكان قد عُرِّي أكثر فصوله من التفسير ». فكثير من العلماء قد لاحظوا أن شدة اختصار الكتاب أدت إلى إهمال تفسير ما فيه من ألفاظ غريبة، كما لاحظوا خلوه من الشواهد إلا ما ندر واقتصره على أوجه معينة من فصاحة اللفظ وأهمال وجوه أخرى، فضلاً عن إهمال كلمات يكثر استعمالها ويكثر وبالتالي خطأ العامة فيها. وهذا ما دفع أبا عمر الزاهد إلى وضع كتابه الذي سماه : (فائت الفصيح) مستدركاً ما فات شيخه أبا

والعلم به يصل المرأة إلى اصلاح لسانه وخطه. ومهما يكن فإن الاتجاهان معاً يلتقيان في نقطة تماس واحدة وهي : اصلاح المنطق وتصويب الاستعمال، وتوجيه المتكلم والكاتب، وذلك على نحو ما يوضحه الرسم التقريري التالي :



وقد احتل كتاب ثعلب الذي قلنا انه يمثل واحداً من الاتجاهين المذكورين، مكانة مرموقة، ومنزلة عظيمة بين طلبة العربية وشذاتها، حتى أصبح في مقام (الكتاب المدرسي) الأول بين كتب تعليم اللغة في شرق العالم العربي وغربه. وقد نوه به ابن درستويه فقال : « قد بلغ الغاية من البراعة وجاوز النهاية في التأدب. ومن لم يحفظه فهو مقصر »⁽¹⁹⁾ على كل غرض ومنحط عن كل شرف⁽²⁰⁾ ». وقال أبو سهل محمد بن علي المروي : ان « جمهور الناس الذين يؤذبون أولادهم ومن يعتن بأمرهم يحفظونهم كتاب الفصيح المنسوب إلى أبي العباس أحمد بن يحيى الشياني المعروف بثعلب رحمة الله تعالى قبل غيره من

(19) كذلك وفي القواميس : قصر عن كذلك.

(20) مقدمة (تصحيح الفصيح).

(21) انظر مقدمة (الطبع في شرح الفصيح) للهروي.

(22) مما تمحور الاشارة إليه هنا أن النسخة المحفوظة بالحرزات الصبيحة بسلا من كتاب (اختيار الفصيح) تحت رقم : 293 بمجموع تحفظ سند قديم من أسانيد المغاربة في رواية الكتاب، وهو سند العلامة التعمري المغربي أبي موسى الجزوولي (ت : 606 أو 607 هـ) الذي يحصل بسند شيخه اللغوي الشهير أبي محمد عبد الله بن بري، صاحب حواشي الصبحاج، وهذا نفس السند : « أخبرنا أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار ابن بري المقدس - [و] قرأته عليه - عن أبي طالب عبد الجبار بن محمد المغاربي عن الحافظ أبي الحسن سعيد الخير محمد بن محمد بن سهل الأنباري عن أبي سعيد محمد ابن عبد المطعني الأنصاري عن أبي الحسن بن كيسان قال : قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الحروي - وقرأته عليه - هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس... ».

(23) مقدمة (تصحيح الفصيح).

منظومة ابن المرحل :

يعتبر أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي الشهير بابن المرحل السبتي (27) (604 - 699 هـ) من أبرز شعراء وأدباء المغرب الأقصى في العصر المريني، وله بالإضافة إلى الابداع الشعري ولع بنظم الكتب العلمية في مطولات واراجيز كثيرة، وإلى جانب اهتمامه الأدبي، له مشاركة في بعض العلوم ولا سيما العربية. وهو معود ضمن تلاميذ أبي علي الشلوبين التحوي الأندلسي الشهير. ومن تلمذ عليه أبو حيان التحوي وأبو العباس المقري صاحب الأزهار. وليس المقام هنا مقام التعريف به مطولاً، ولا مقام الحديث عن مؤلفاته الكثيرة، فهي مذكورة في مصادر ترجمته التي أحلاها عليه، وإنما يهمنا أن نتوقف قليلاً عند ارجوزته المنظومة التي سماها : (موطأة الفصيح) (28) — بضم الميم وفتح الواو والطاء المشددة — وأوها :

حد الاٰه واجب لذاته
شكّره على علا هباته

العباس. ودفع البغدادي إلى تأليف ما سماه : (ذيل الفصيح). وفعل مثلهما آخرون. فأضافوا واستدركا ونبوا وحققا وشرعوا (24) :

على أن أخطر ما وجه لكتاب ثعلب من النقد هو ما جاء به أبو إسحاق الزجاج الذي خطأه في مسائل عديدة في مناظرة شهيرة جرت بينه وبين المؤلف حتى قيل بعدها إن أبو العباس أصبح ينكر نسبة الكتاب إليه وأنه لم يؤخذ عنه بعد ذلك (25). وبعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك فزعم أن الكتاب من تأليف الحسن بن داود الرقي فأغار عليه ثعلب وادعاه لنفسه، أو أنه مسروق من إصلاح المنطق لابن السكيت (26). وقد كان ابن درستويه يعتقد بشدة بعض المعاير التي استعملها صاحب (الفصيح) في اختياره الأوجه التي اختارها من كلام العرب. وهو ما ستحدث عنه في موضع آخر من الباب التالي من هذا القسم. ولكن هذا وغيره مما اعتقاده الناس في كتاب ثعلب لم يقف في وجه انتشاره بل ربما كان عاملاً مساعدًا على ذيوع صيته ونفاق بضاعته عكس ما أراده المتنقدون.

(24) انظر طائفة من هذه الشروح وغيرها حول كتاب ثعلب في كشف الظنون : 2/1272. وبروكمان : 2/211.

(25) انظر (الأشياء والنظائر) في التحر للسيوطى : 4/206 وما بعدها.

(26) انظر بروكمان : 2/211.

(27) انظر من مصادر ومراجع ترجمه — القسم الثاني من صلة الصلة لابن الزبير (قسم الغرباء) الذي نشره د. محمد ابن شريفة باخر القسم الثاني من السفر الثامن من الذيل والكلمة من : 527 — برنامج الوادي آتشي : 139 — الاحاطة : 1/480 — غایة النهاية في طبقات القراء : 2/36 — بقية الوعاء : 2/271 — جملة الاقبال : 1/327 — أزهار الرياض : 4/346 — 5/62 وقد ترجم له ابن الطيب الشرقي في آخر (موطنة الفصيح) ترجمة موسعة جلها وارد عند ابن القاضي في المدونة — وانظر : الأكيل القادري : 52 — وسلوة الأنفاس : 3/99 — البروغ : 1/197 — مالك ابن المرحل لعبد الله كونون — مظاهر الثقافة المغربية : 59 — الدراسات اللغوية بالأندلس للطيار : 142.

(28) طبعت هذه المنظومة بالطبعية الفاسية ضمن مجموعة الفتوح العلمية، منها نسخ خطية متعددة بمختلف المغارب منها نسخ المغرابة الحسينية ذات الأرقام : 10298 — 841 — 6031 — 6618 — 1625 — 7425 — 7 ونسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم : 1037 د وأخرى رقم : 1639 د. ونسخة بالخزانة الصيدلية بلا رقم : 3911. هذا فضلاً عن النسخ الأخرى الموجودة خارج المغرب كنسخة الظاهرية رقم : 7625 (مجموع ونسخة القاهرة التي ذكرها بروكمان 210/2) تحت رقم ثان : 2/212. وقد ذكر صاحب (تواتر الخطوطات العربية في مكتبات تركي) مجلد 1 من 179 أن لابن المرحل منظومة غلظة بمكتبة نور عثمانية بمدينة إسطنبول تحت رقم : 4485 وذكر أن عنوانها (الصريح في نظم الفصيح) وأن أولها :

حد الاٰه واجب لذاته

شكّره على علا هباته

حد الاٰه واجب لذاته

علم بذلك أنها هي (موطأة الفصيح) التي تتحدث عنها.

وقال ابن المرحل ناظما وشارحا لهذا الكلام :

قد فضت شعيرها الحمير
أي أكلت، وأكلها تبر
وأصل ذاك الأكل بالفقدم
والشفتين وبأنسان الفم
والخضم أكل الشيء بالأضمار
والضم أبع كأكل الناس
وقد بلعت وسرطت مثنه
لكنه فيما يلين أكله
وقد زردت مثنه في سرعة
وقد لقت لست تعني بلعه
وقد جرعت جرعة من ماء
بلعها كذلك في الصهباء
وقد مس : وهو لم باليد
وقد شمت ريحه من بعد
وقد عضت أي شدلت بضم
أو يمد أو براهما فاعلهم

فأنت ترى أنه شرح عشرة ألفاظ ونظمها في ثمانية
أبيات، وأن هذا الشرح قاموسي ترادفي في الغالب، على
أنه قد يضطر أحاجانا إلى تضمين بعض الشواهد
الشعرية الواردة في كتاب (الفصيح) مع تغيير ما
تقتضيه الضرورة في الأبيات المضمنة. ومثال ذلك
نظمه هذه الفقرة من كلام ثعلب التي يقول فيها :
« وزَكِنْتَ مِنْكَ كَذَا وَكَذَا أَزْكَنْ : أي علمت.
وينشد هذا البيت :

ولن يراجع قلبي حُبُّم أبدا
زَكِنْتَ من بعضهم مثل الذي زَكِنْوا
فقد نظمها ابن المرحل مع تضمين البيت الشاهد
فقال :

وهي في الواقع ليست مجرد نظم لكتاب ثعلب، إذ
تضمنت أيضا بعض الشرح لكثير من مفرداته. وقد
ألم الناظم في الأبيات الأولى بذكر ما صنعه في
أرجوزته فقال :

وبعد هذا، فسرى في خاطري
من غير رأي نادب أو أمر
أن أنظم (الفصيح) في سلوك
من رجز مهذب مبسوط
وبعض ما لابد من تفسيره
وشرحه والقول في تقديره
من غير أن أعدو⁽²⁹⁾ ذاك المعنى
واللفظ إلا لاضطرار عنـا
فالمرء قد تتابـه الضرورة
فصـح النـفس بها مقـهـورة

فهو يذكر أنه سوف يفسر ما لابد من تفسيره
مع اختصار لا يتجاوز به المعنى واللفظ المذكورين
إلا نادرا. أي أنه لن يتجاوز ما نص عليه ثعلب من
أوجه الفصيح في لفظ من الألفاظ ولن يتسع
بالخصوص في الأقوال والخلافات إلا عند الضرورة.
ولنقارن مقارنة بسيطة سريعة بين قطعة نثرية من
كتاب ثعلب وبين ما يقابلها في منظومة ابن المرحل
لنلمس الطريقة اختصرة التي استعملها الناظم في
الشرح :

يقول صاحب (الفصيح) في (باب فعلت
بكسر العين) :

« تقول : قَضِيت الدَّابَّةَ شَعِيرَهَا تَقْضِيمَه
قضما، وكذلك بلع الشيء أبلغه، وسرطه أسرطه،
وزرده أزردة. ولقيت القم، وجريعت الماء أجرعه،
ومَسَت الشيء أمس، وشَمِيت أشم، وغضبت
أغض، وغضبت أغض... »

(29) وفي بعض النسخ : (أعزرو).

فاصبح ثعلب مالك بن المرحل. فكنت كلما مر بي
ذكر الحرام أو الأحرام أضرم نار الأشواق بين الجوانح
غاية الأضرام... ثم أورد قطعة شعرية لما تضمنته
الموطة في البوح بهذا الشوق أو لها :

ألا ليت شعري هل أرى اليت معلما؟
وهل أرِدَنْ يوما على الري زمزم؟⁽³¹⁾

— وذكر في موضع ثان قصيدة صاحبه أبي العباس البكوري التي مدحه بها وهو راحل لأداء الحج، وقد تضمنت خمسة أبيات فيها أسماء بعض مؤلفاته منها هذا البيت :

سلوه على (نظم النصيحة) لشعل
يريكم له شرحا به الشرق ينجل⁽³²⁾

فعلم ابن الطيب على تلك الأبيات بقوله : « قلت : في قوله : (سلوه الأبيات
الخمسة...) تلميح إلى ذكر بعض مؤلفاتي، وتلوين
بعضها من مصنفاتي. فأشار بالبيت الأول إلى شرح
لنظم مالك ابن المرحل الذي ليس من حلل البلاغة
كل وشي مرحل. وهو شرح حافل سميته : (موطنة
الفصيح لموطأة الفصيح). وقد بالغ أصحابنا في الثناء
عليه من الآداب ما هو جائز نسبته إليه. وسيأتي
بعض أقوالهم البدعة الرائقة في مدح ذلك الكتاب
والثناء على معانيه الفائقة (33) ».

وفعلاً لقد تحدث ابن الطيب في مواضع متفرقة من رحلته عنم قرظ الكتاب وأثنى عليه من علماء المشرق والمغرب، ونحن أشرنا لذلك في ثانياً القسم الأول من هذا البحث. فقد قرظه : أبو عبد

وقد ذكرت أي ظنت ظنا
وقيل عُمِّنَث، وقيل العنى :
علمت، ثم أنشدوا يا صاحبى
يتسا روروه لابن أم صاحب : (30)
يقول لي قوم تلّ بعدهم
ولن يراجع الفرزاد ودهم
ذكنت من أمرهم ما ذكروا
فأمرهم مثل أمري يئن.

شرح ابن الطيب :

هذه المنظومة المُرْحَلِيَّة اذن هي التي قام ابن الطيب الشرقي بشرحها في كتاب ضخم عنوانه : (موطأ الفصيح لموطأ الفصيح). وكان هو أول شرح يوضع عليها، وبعده وضع حمدون ابن الحاج شرحاً آخر على نحو ما مر لكنه لم يصل إلينا.

وليس في النسخ الخطية الموجودة من هذا الكتاب الذي لم يطبع بعد — كأغلب آثار ابن الطيب — ما يدلنا على تاريخ تأليفه بكيفية مضبوطة، إلا أنه من الثابت أن المؤلف قد حمله معه خلال رحلته الأولى التي قام بها إلى المشرق بقصد الحج سنة 1139 هـ. مما يدل صراحة على أنه ألف قبل هذا التاريخ.

وفي الرحلة التي كتبها ابن الطيب بعد عودته من الحج يتردد ذكر (الموطنة) في كثير من المنسات :

— فقد ذكرها مرة وهو يتحدث عن شوقة لزيارة الحرمين الشريفين فقال : « وكان هيجان شديد شوق الذي لا ينحل ، وروجان قديد توفي الذي لا ينتحي نحوه ولا ينحل ، زمن شرحى لنظم

(30) المقصود هو : قعيب بن أم صالح القرافي.

الرحلة : ل : 20 (31)

.27 : J : نسخه (32)

٢٧ : ل : ٣٣

في كل صفحة 25 سطراً. وخطها مغربي جيد إلا أنها كثيرة البياض ولا سيما في الصفحات الأولى، وأهم من ذلك أنها تاقصة. فهي عبارة عن الجزء الأول تنتهي بشرح (باب ما أوله المضوم).

2. نسخة خاصة في ملك الأستاذ محمد المنوني (ضمن مجموع) وقد تفضل مشكورا فأغارها إلى لدنة. وهي عبارة عن قطعة من أول الكتاب في تسعين ورقة من القطع المتوسط، وتنتهي بشرح (باب فعلت بكسر العين) وهو الباب الثاني من أبواب الأصل المشروح.

من خصائص هذه النسخة أنها مكتوبة بخط مغربي دقيق هو خط العلامة صالح بن محمد الغلاني (ت 1218 هـ) وأنها سالمة من البياض.

3. نسخة دار الكتب المصرية رقم : 5010 هـ في 340 ورقة. وهي عبارة عن الجزء الأول ينتهي عند أول (باب المفتوح من الأسماء)،

من خصائص هذه النسخة أنها مكتوبة بخط رفيق ابن الطيب في رحلة الحج وتلميذه محمد بن الخطاط ابن جبيحة الفاسي في أوائل رمضان من سنة 1144 هـ⁽⁴²⁾. فهي على هذا أقدم النسخ الموجودة.

4. نسخة أخرى بدار الكتب المصرية رقم : 179 وهي عبارة عن الجزء الأول⁽⁴³⁾.

5. نسخة أخرى بدار الكتب المصرية رقم : (15 ش) مكتوبة بخط علي بن محمد الجزائري سنة

الله محمد بن عبد الله الفيلالي نزيل الحرمين وكتب عليه خنوا من خمس أوراق⁽³⁴⁾، وأبو زيد القاضي عبد الرحمن المالكي المحلي المصري⁽³⁵⁾، وأبو العباس أحمد العماوي المالكي الأزهرى⁽³⁶⁾، وأبو عبد الله محمد بن علي المعروف بابن الأصرم الذي لقيه بالديار الليبية⁽³⁷⁾. واعتناء ابن الطيب بتقريرات هؤلاء العلماء وغيرهم دليل على اعزازه بالكتاب وتفاخره بما صنعه فيه، ولذلك فقد حمله معه إلى المشرق في رحلة حجه، وغایته أن يعرف بنفسه من خلاله. فالكتاب خير من يعرف بصاحبه كما يقال.

ولم يفهم الرجل بذكر كتابه في (الرحله) دون سواه، بل كان أيضا يحمل عليه في بقية مؤلفاته كشرح الكفاية⁽³⁸⁾ وفيض الانشراح⁽³⁹⁾ والعقود النظيمة⁽⁴⁰⁾ واضاءة الراموس⁽⁴¹⁾ وغيرها. إلا أن الناس مع ذلك لم يولوه في القدم ولا في الحديث من العناية ما كان يتمناه له صاحبه، وهو في الحقيقة أهل لكل عناية واهتمام، وجدنا لو وجد من يعمل على تحقيقه ونشره.

مخطوطاته :

توجد من هذا الكتاب حسب علمي النسخ الخطية التالية :

1. نسخة الخزانة الزيدانية الموجودة حاليا ضمن محتويات الخزانة الحسينية بالرباط تحت رقم : (33) ز). وهي في 559 صفحة من القطع الكبير.

(34) نفسه : ل : 91.

(35) نفسه : ل : 116.

(36) نفسه : ل : 117.

(37) نفسه : ل : 124.

(38) انظر ص : 2 — 3 — 24 — 21 : 6 — 3 — 48 — 10 — 50 — منه.

(39) انظر ص : 4 — 50 — منه.

(40) انظر ص : 93 — 103 — 100 — 109 — منه. (مخطوط طران).

(41) انظر : 16/1 — 37/2 — 218 — 53 — 70 — 129 — (مطبوع).

(42) انظر : (نشرة بالمخطوطات التي اقتتها الدار من سنة 1936 إلى 1955) للمزاد سيد : 143/3.

(43) انظر فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار نهاية سبتمبر 1925 (42/2).

كل ساعة المفارق والرؤوس، حليت بها جيد (نظم الفصيح)، وأودعتها كل لفظ رائق ومعنى فسيح، وأوضحت فيها مشكلات حارت فيها العقول، وفتحت مقللات ترددت فيها النقول. ولم أكن من دينه التقليد لأحد من البشر.

ولست يامعنة في الرجال
أسائل هذا وذا ما الخبر

ولكن أدور مع الحق حيث ما دار، وأتصف بالانصاف بتوفيق الله تعالى لأنه منار الفهم الذي عليه المدار. ولست من يرى لتقدم الزمان فضيلة أو يهتم التأخير في حقيرة أو جليلة. ولكن أقول ما قال المبرد في كامله وهو القائل الحق : (ليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثه) (44) يهتم المصيب، ولكن يُعطى كل ما يستحقه)، وكما قال الإمام ابن مالك رضي الله عنه في الخطبة التسليمية : (وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومذاهب انتهاصية، فغير مستبعد أن يدخل بعض التأكيرين ما عسر على كثير من المتقدمين).

وقد حققت القول في كل مسألة من المسائل،
ولم أكن من يشمله قول القائل :

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها
ولن قيل هاتوا حقروا لم يحققوا

ووشحت عطفه بوشاح الاعراب، فاستغفت ألفاظه
عن الإيضاح والاعراب. ولم أدع تركيبي إلا

6. نسخة المرحوم خير الدين الزركلي صاحب كتاب (الأعلام) (45) وتوجد حالياً في مكتبة جامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية تحت رقم (2991 ز). وهي تامة في جزئين كبيرين (الأول في 625 صفحة والثاني في 539 صفحة). وقع الفراغ من كتابتها سنة 1358 هـ بخط شرق جيل هو خط محمد بن أحمد الرشلي البغدادي الذي استنسخها للشيخ محمد حبيب الله الشقاطي. أما الأصل الذي نسخت عنه فهو نسخة دار الكتب المصرية المذكورة أعلاه تحت رقم (15 ش).

هذه هي النسخ التي علمت أنها موجودة من كتاب ابن الطيب المتحدث عنه. وقد اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على نسخة الزيدانية التي أرمز لها بحرف (ز) ونسخة المنوفي التي أرمز لها بحرف (م) ونسخة السعودية التي أرمز لها بحرف (س).

الموضوع والبنية :

يتحدث ابن الطيب في مقدمة هذا الكتاب الذي تبلغ صفحاته حسب النسخة السعودية أربعاً وستين ومئة وألف (1164) صفحة، عن حافره على التأليف وطريقته في الشرح وغير ذلك من الأغراض الواجب معرفتها فيقول :

« فهذه تحريرات أبْرَزَتْ إِبْرِيزَهَا يَدَ الْأَنْظَارِ، وتقريرات تُقْرَرْ بِسَبَبِ نُضَارَهَا لِلْأَنْظَارِ (46) النظار، ونفائس تطرب النفوس، وتنافس في تحصيلها رؤوس التحارير، ونحائر الرؤوس، وترتقي أدرج دقائقها في

(44) نفسه.

(45) كنت قد وقت في (الأعلام) للزركلي (67/7) على قوله : « وموطنة الفصيح لوطأة الفصيح - خ - مجلدان عندي ». فبحثت عن خزانة الزركلي حتى علمت أنها أصبحت ضمن محتويات مكتبة جامعة الرياض وأشكر الأستاذ محمد العربي الخطابي الذي ساعدني حتى حصلت على نسخة مصورة منها.

(46) كذا في (م) وفي (س) : (الد) وفي (ز) بياض مكان الكلمة. والله جمع الد وهو الخصم.

(47) كذا. وفي الكامل للبردة 29/1 : « ولا لحدثان عهد ».

متحدثاً بنعم الله سبحانه غير مزهو ولا مُفاخر». ثم يقول :

« ولو لا أن سأليه زمرة، أرى لكل منهم على مطاع الإمارة، مع رجاء الشواب الجم من الله سبحانه في الآخرة، وتأميم المجازة منه تعالى بالدرجات الفاخرة، ما كنت لأجول في هذا المجال، أو أتجلى على منصة المقال. (...) وحيث تم المقصود على الارادة المرجوة، وبرز بحمد الله تعالى ومعونته إلى الفعل من القوة، سميتها : (موطنة الفصيح لوطأة الفصيح).

(...)

وسلّم أن شاء الله بالتعريف بالنظام آخرًا عند تسميته نفسه، ونطلع في سماء هذا الكتاب بدره وشمسه. »

وقد أوردنا هذه التقول من المقدمة على طوحا لأهميتها، فهي تقرر الأمور التالية :

1. أنه ألف الشرح تلبية لطلب زمرة من أصحابه أو تلاميذه.
2. أنه سماه (موطنة النصائح لوطأة الفصيح) وفي هذا العنوان ما يوحى بنوع عمله في الكتاب، فهو أراد أن يوطئ به ملء يريد النظر في نظم ابن المرحل والتعقّل في مسائله.
3. أنه لم يسبق بشرح آخر لهذه المنظومة، ولذلك فهو عند نفسه كالمبتكر والمخترع لا المقلد.
4. أنه معتر بعمله فلا يراه مقصراً عن أعمال السابقين المتقدمين من العلماء رغم تأخر زمانه، أما

أوضحت معناه، وبينت مبناه، ولم أخله من النصوص والشهادات. وربما قلدته من جوهر الآداب أنسى القلائد، لأنه قد يشير لحكم أدبية ويستدعي أمثالاً عربية، فلم ي بعض ما قبل في ذلك، ونقتصر في سلوك تلك المسالك. وإذا أنشد شاهداً شيئاً غريبه وأوضحنا بعيده وقربيه. وإذا لم بأحد عيناً كنيته واسمه، وبيننا في التعريف به حالته ولقبه وزوسمه. وأوردنا ما له من الأخبار العجيبة وقصدنا من مستحسنها بديعه وعجبيه، إحماضاً لسائمة العقول والأبصار، وتنشيطاً لها بالانتقال من مضمار إلى مضمار. وإذا أعاد لفظاً عذنا لتفسيره، ولم نكتف بما مر من تقريره. وتنوع العبارت لتنوع الاعتبارات :

لابد ان ران بغثيث صب
وأنك بكل شذا وعرف طب
والمحتص بالحمد الكثير فإنه
نَجَّر (٤٨) اشتقاق محمد بن الطيب،

ويقول :

« مع كون هذا النظم لم تذلل صعابه، ولم تسلك فجاججه ولا شعابه. ولا ظلمته قبلي إنس ولا جان. ولا غاص غيري في لجة بحره لاستخراج ما فيه من اللؤلؤ والمرجان. بل بقي روضاً أنفاً، وتنبع طالبيه نخوة وأنفاً، ولأجل انفرادي بغض خاتمه، وبسبقي (٤٩) لافتراض عذرته، وإزالة لثامه، كنت وإن سُبِّقت (٥٠) كمن وضع، وغدوت وإن نقلت كمن اخترع، فأصبح لؤلؤه المكنون وجواهره الفاخر يقول من تقرع أسماعه
كم ترك الأول للآخر

(48) التاجر كالنجر : الأصل، ونحو الخشب (القاموس).

(49) في (س) و (م) (سبقي) وفي (ن) ياض، ولعل الصواب ما أتيته.

(50) المقصود أنه سبق بالنظم.

بيت أو كل مجموعة من الأبيات ترتبط فيما بينها بفكرة و قضية لغوية معينة، ويشرحها على حدة. ومنها ينتقل إلى البيت أو إلى مجموعة الأبيات التالية، فيكون إذن قد جزاً الباب الواحد إلى نصوص صغيرة كل واحد منها له بداية ونهاية ووحدة موضوعية، بحيث يمكن لكل منها أن يأخذ عنواناً جزئياً مستقلاً. ويمكن هذه الوحدة الصغيرة، بنية صغيرة.

4. ثم إنه يأخذ في النهاية كل وحدة من هذه الوحدات الصغيرة (أي كل نص صغير مكون من بيت أو مجموعة أبيات) فيحلله إلى مستويات ثلاثة حسب الترتيب التالي :

- أ. المستوى النحوي والصرف.
- ب. المستوى المعجمي والدلالي.
- ج. المستوى البلاغي والعروضي.

فهو يبدأ شرحه بالمستوى الأول في حلل النصر الصغير (البيت أو مجموعة الأبيات) تحليلاً نحوياً صرفيًا استقاقياً. ثم ينتقل إلى المستوى الثاني من التحليل فيفسر معانى الألفاظ، ويعرض لعلاقات اللغويين وأرائهم، ويناقشهم مستعيناً بطائفة من الشواهد المتنوعة، ثم يختتم بالمستوى الثالث فيذكر النواحي البلاغية والعروضية في شيء شديد من الاختصار والابرار.

وإذا كان شرح ابن الطيب في جملته يقسم إلى هذه المجموعة من الشرح الجزئية، فإن هناك خططاً رفيعة يجمع بين هذه الأجزاء كلها — وهو أهم شيء في الكتاب — وهذا الربط هو البحث في مشكلة المستوى الصواني للغظ العربي. وهذه النقطة الجوهيرية في عمل ابن الطيب هي التي ستناقشها في الباب التالي.

الشرح في حد ذاته فقد ذكر من خصائصه أنه اشتمل على :

1. شرح الشواهد الواردة في النظم.
2. إضافة شواهد جديدة ونصوص أدبية وأخبار وحكم وأمثال على سبيل التوسيع والاحماس.
3. التعريف بالأعلام الواردة في النظم بذكر أخبار وأحوال من يتعرض له ابن الرجل⁽⁵¹⁾.
4. تحقيق القول في المسائل اللغوية، وتحرير القضايا المشكلة وتقرير رأيه فيها من غير تقليد ولا تبعية لأحد بعينه.

هذه هي أهم النواحي التي رأى ابن الطيب أنها تميز شرحه هذا. ونحن يمكن أن نفكك بناء هذا الكتاب إلى وحدات تتراطأ فيما بينها وتتنظم على النحو التالي :

1. فالكتاب في جملته يمكن اعتباره بنية كبيرة أو نصاً كبيراً له عنوانه الخاص وهو (موطأ الفصيح لموطأة الفصيح) وداخل هذا البناء الكبير تتنظم مجموعة بنى صغيرة، بنى أصغر منه.
2. والنص الكبير (أو النص في جملته) يتكون أساساً من ثلاثين باباً — حسب تبويب كتاب ثعلب وتبويب منظومة ابن المرخل — أي أنه يتتألف من ثلاثين شرحاً أو ثلاثين نصاً، كل نص له عنوانه الخاص : (باب فعلت بفتح العين) — (باب فعلت بكسر العين) — (باب فعلت بغير ألف)... الخ. وكل نص أو شرح منها يمكن اعتباره إذن بنية متوسطة.
3. وابن الطيب لم يشرح كل باب جملة واحدة، ولكنه يجزئه إلى نصوص صغيرة، فيأخذ كل

(51) من الذين عرف بهم من الشعراء : العرجي (2/72 س) — السوال (2/274 س) — عمران بن حطان (2/322 س) — محب الدين بن ثور (2/479 س) — رؤبة (2/481 س) — ومن اللغويين : ثعلب (695 م) — الرجاج (7 م) — القراء (541/2 م) — ابن الأعرابي (527/2 م) — معاشر بن المتن (482/2 م). وعرف بكثير غيرهم.

احترامها وتقديرها. بل كان من الفضة التي لا تسلم بصحة علم العالم مجرد تقدم زمانه، ولا تهضم المتأخر في حقيقة أو جلالة كما قال.

وهكذا وجدناه في (الموطنة) لا يفرغ من مناقشة واحد من هؤلاء المتقدمين المشهورين إلا ليدخل في مناقشة غيره، فلم يسلم من نقاده وتعقيباته لا ثعلب ولا الأصمعي ولا أبو زيد الأنباري ولا قطرب ولا ابن السكينة ولا المروي، ولا ابن جني، ولا المزوقي، ولا ابن هشام، ولا الجوهري، ولا الحمد الفيروزبادي، ولا الفيومي ولا سواهم من علماء اللغة الذين تتردد أسماؤهم.

وليست من غايات بحثنا هذا أن تتبع آراء ابن الطيب في كل مسألة مسألة من القضايا العديدة التي ناقش فيها هؤلاء العلماء، فذلك أمر يطول لو أردنا الوقوف عنده. على أننا سنرى أمثلة منه في الباب التالي. ونكتفي في هذا الباب بذكر مثالين متتوعين ولا نهدف بهما سوى توضيح هذا الجانب البارز من شخصيته العلمية ومنهجه في هذا الكتاب.

المثال الأول : قال ابن المرحل في (باب فعلت بفتح العين) :

وقد غلت قدرك فهي تغل
وقد غئت نفسك فهي ظبي

فقال ابن الطيب في شرحه :

« يقال : غلت القدر بفتح الغين المعجمة واللام تغلي كرمي غاليا بالفتح وغليانا بالتحريك. هذه اللغة الفصحى وعليها انتصر جماعة من المحقفين ومنهم صاحب (القاموس) وأبا القوطة والقطاع وبها ورد القرآن في قوله : (يغلي في البطون) (٥٣) »

شخصية مؤلفه :

في (موطنه) ابن الطيب جانب في غاية من الأهمية وهو الحضور البارز لشخصية المؤلف العلمية. وهذا شيء لا يلحظ في هذا الكتاب دون غيره من كتبه الأخرى، بل هو أمر مشاهد في غير ما كتاب من مؤلفاته التي وصلت إلينا. فثقة الرجل بعلمه ونفسه جعلته لا يكتفي بنقل الآراء وتأليف بعضها إلى جانب بعض على ما يفعله المقلدون من أهل زمانه، وإنما ينقل ما سلمه نظره وعلمه لما أورده ثم عقب عليه، ودخل في مناقشات مع أصحابه مما جعل كتابه هذا ميداناً تحول فيه أفراد النظر وتباري في ساحته الآراء على اختلافها، وجعل قارئه يحس بالملعنة العلمية وهو يتبع ما يدور أمامه، ويقتضي أن ابن الطيب حين وصف نفسه في المقدمة — على نحو ما مر — بأن أنسد :

ولست بأمامة في الرجال
أسائل هذا وذا ما أخبر

ولكن أدور مع الحق حيث ما دار »، وحين قال : « ولم أكن من يشتمل قوله قول القائل :

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها
ولو قيل هاتوا حققاً (٥٢)

إنما كان قوله صادقاً ووصفه لنفسه وصفاً على الحقيقة. فالرجل لم يكن يترك أحداً من علماء اللغة الذين ترد أقوالهم في موضوع من الموضوعات التي يتطرق إليها إلا وناقشه وجال معه في حلبة علمه، متقدماً ومعقباً أحياناً، وساخراً ضاحكاً أحياناً أخرى. ولم يكن يمنعه من الملاحة والمباحثة أن الواحد من هؤلاء اسم من الأسماء الشهيرة التي أطبق الجميع على

(٥٢) البيت نسبة العامل في (الخلدة) ص ١ إلى أبيه أنس بن إيس، وفيه : (يقولون أقوالاً ولا يعرفونها).

(٥٣) الدخان : الآية ٤٥ وعماها : (إذ شجرة الرقوم طعام الآتيم، كالمهل يغلي في البطون).

بما يشاء. هذا إذا حملنا كلام أبي الأسود على أنه أراد الألفاظ دون معانها.

ويحتمل عندي أنه أراد مدلول هذه الألفاظ، وأنه أشار إلى أنه عالي الهمة رفيع القدر مصروف الوجهة إلى الأمور التي تعينه، وليس هو من همه في بطنه كالطفيلين الذين تكون جل أحاديثهم على أنواع المأكولات وأجناس الطعام، وأنه لعل همه، ونباهة قدره، ورقة شأنه، وشرف نفسه من لا يقف في أبواب الناس ولا يتعلق على أفنية الأغاني ولا يتذلل لهم رغبة في دنياهم. وهذا هو المناسب لهم العرب وشيم ما تحملوا به من الأدب. وأما كونه لا يقول : (غليت) بل (غلت) ولا يقول (مغلوق) بل (مغلق) فهو وإن كانت تخته جدوى فليس من المعاني التي تعبيرها الأعراب، ويلتقت إليها أهل الأدب »⁽⁵⁴⁾.

فها أنت ذا تراه بعد أن استعرض أقوال وآراء العلماء المختلفة، ينفرد بشق طريق خاصة به بين تلك الطرق والمذاهب، ويوجه بيته أبي الأسود توجيهها طريفاً جديداً اقتصاداً نظرة وتأمله.

المثال الثاني : أن محمد بن المستير المعروف بقطرب (ت 206 هـ) ألف كتاب سماه (المثلثات) ⁽⁵⁵⁾ يعتبر أول كتاب في موضوعه. وقد جمع فيه طائفة قليلة ⁽⁵⁶⁾ من الألفاظ التي تشتراك في الخصائص التالية :

— الوزن الصري في الواحد.

وبحكي شارح الأصل : ⁽⁵⁴⁾ غلي كرضي، وأنشد عليه قول أبي الأسود :

ولا أقول لقدر القوم قد غلبت
ولا أقول لباب الدار مغلوق
وقال في المصباح بعد أن ذكر (غلي) وقال إنها الفصحي : (وفي لغة قليلة : غلي من باب تعب. قال :
ولا أقول لقدر القوم قد غلبت
البيت).

فاستدل بالبيت كشارح الأصل لكون هذه اللغة قليلة. وقد ذكره الجوهري في صحاحه شاهداً على رد هذه اللغة ونفيها وكونها ليست لغة أصلاء، وإنما هي لحن لأنه قال : غلت القدر تغلي، ولا يقال غلبت. قال أبو الأسود الدؤلي :

ولا أقول لقدر القوم... الح
أي فصيح لا يلحن.

قلت : ولا خفاء أنه يصلح شاهداً لكل منها. لأن قوله : (لا أقول) يحتمل أنه أراد أنه فصيح لا يلحن لعراقه في العربية كما قال الجوهري، فيكون أراد نفي هذه اللغة وعدم إثباتها، ويحتمل أنه أراد لا ينطق إلا بالفصيح والأفصح لمهاراته ومعرفته بالسنة العربية ولا يتكلم باللغة القليلة أو الرديئة ونحو ذلك. وهذا أقرب للفصاحة وأنساب باظهار الاقتدار على التعبير

(54) يقصد المرزوقي في شرحه لفصيح ثلب.
(55) المرونة : 747/1 — 748 م.

(56) طبع كتاب قطب بتحقيق الدكتور رضا السوسي بالدار العربية للكتاب (ليبا — تونس) سنة 1978.

(57) بلغ عدد المثلثات الواردة في كتاب قطب الذي نشره السوسي (انظر المامش السادس) 32 مثلاً. وقد نظمها أبو القاسم عبد الوهاب بن الحسين الوراق المهمي البهسي (ت 685 هـ) في الأرجوزة الشهيرة التي أورتها :

بأنولما بالغضب وال مجر والتخب

في جده واللع

(وقد أعاد نشرها الأستاذ عبد الله كتون بالعدد الثالث من مجلة المتأمل سنة 1975)، فكان عدد مثلثاتها ثلاثين (30) فقط. وحين شرح عبد العزيز المغربي (ت 964 هـ) منظومة البهسي في نظم آخر سماه (الوراث لشكل المثلث) (مطبوع بناس سنة 1317 هـ في مجموع المثلث الكبير)

البطليسي. والحق أنه لم ينبه على قطرب وحده، بل
نبه على غيره أيضاً من كان يسمىهم «أصحاب
المثلثات». ونبه على البطليسي بدوره ولكن في
موضع قليلة. ولا يسمح مجال بختنا أن نستعرض كل
الألفاظ التي استدركها ابن الطيب، وإنما نعطي بعض
الأمثلة.

ففي (باب المكسور أوله والمفتوح باختلاف
المعنى) استدرك مثلثات الألفاظ التالية⁽⁶⁰⁾ :
الخط - الخبر - القسم - الصدق - السرب -
الجزع - الحمل - القرن - الشكل - الفل -
النعة - الجنة - البعض - الشفال⁽⁶¹⁾.

وفي (باب المضموم أوله) استدرك : (اللعبة
- القلفة)⁽⁶²⁾ وكلامها بتثبيت الفاء مع اختلاف
المعنى.

وفي (باب المضموم أوله والمفتوح باختلاف
المعنى) استدرك (الأكلاة - الموته - الخلة)⁽⁶³⁾.

وفي (باب المكسور أوله والمضموم باختلاف
المعنى) استدرك : (الثالث - الرابع - الخامس -
السدس - السبع - الثمن - التسع - العشر -
الخلف)⁽⁶⁴⁾.

- العدد ثابت من الحروف.

- الترتيب ثابت بين هذه الحروف.

وتحتختلف فيما بينها في المعنى وفي حركة فاء
الكلمة. مثال ذلك :

الغُمْر : (بالفتح) الماء الكبير.

الغُمْر : (بالكسر) الحقد في الصدر.

الغُمْر : (بالضم) الذي لم يجرب الأمور،
الضعيف في حالاته.

ولكن الذين جاؤوا بعده⁽⁵⁸⁾ صاروا
يستدركون عليه أشياء جديدة، ويضيفون إلى لائحة
الأولى الفاظاً كثيرة حتى بلغ ذلك ذروته عند أبي
محمد عبد الله بن السيد البطليسي (ت 521
هـ)⁽⁵⁹⁾ الذي جمع من المثلثات قدرًا بلغ ثلاثة
وثلاثين وثمان مئة⁽⁶⁰⁾ مثلاً موزعة على نوعين :
1. المثلثات المتفرقة المعنى. 2. المثلثات المختلفة المعنى.
وعدد ما جمعه من النوع الثاني وحده - وهو الذي
اقتصر عليه قطرب - خمس وتسعون وست مئة
(695) مثلاً، وهنا يجب أن نذكر ابن الطيب الشرقي
لأنه ملأ كتاب (الموطنة) حديثاً عن تقصير قطرب
وأهمله لعدد كبير من الألفاظ المثلثة، مستفيداً مما
كتبه العلماء في الموضوع ولا سيما كتاب

وهو الذي أوله :

هذا لباريء الآباء

ما ناج في دوح حمام

ثم الصلاة والسلام على الرسول العربي

وجدنا هذه المثلثات قد وصلت إلى سبع وثلاثين. وقد ذكر الزميل الصديق الدكتور صلاح الفرجاوي في مقدمة تحقيق مثلث البطليسي (97/1)

أن مثلثات قطرب التي اطلع عليها بلغت ثلاثة ومية مائة. والمسألة تحتاج إلى بحث متخصص.
(58) انظر قائمة المؤلفين في المثلثات في ص 48 من الجزء الأول من (الثالث لابن السيد البطليسي) تحقيق ودراسة الدكتور صلاح الفرجاوي. بقلم
1981.

(59) حقن كتابه الدكتور الفرجاوي (انظر الماخص السابق).

(60) كل هذه الألفاظ المستبركة مثلاً القاء وهي بالفتح والكسر والضم مع اختلاف المعنى.

(61) انظر الموطنة على الترتيب : ج 2/120 - 122 - 122 - 123 - 123 - 128 - 132 - 136 - 142 - 144 - 144 - 144 - 151 - 154 - 154.

(62) نفسه : ج 2/161 - 163.

(63) نفسه : ج 2/200 - 205 - 207.

(64) ذكر ابن الطيب اقتداء بابن المرحل في منظمه أن الألفاظ من (الثالث إلى العشر) كلها مثلاً القاء باختلاف المعنى. وهي بالفتح ومصادر وأناء
العدد وبالكسر : الأظماء وهي جميع ظمه، وهو ما بين الشريدين. وذلك لأن عبس الإبل عن الورود إلى غاية العدد. فالجنس أن عبس إلى اليوم
الخامس والتسع إلى التاسع وهكذا. وأما بالضم ف تكون معنى الجزء من العدد . وقد ذكر البطليسي الألفاظ من الرابع إلى العشر ولم يذكر الثالث.

(65) انظر الموطنة على الترتيب : ج 2/221 - 222.

منها : اصلاح النطق لابن السكين - تصحيح الفصيح لابن درستويه - أدب الكاتب لابن قتيبة - درة الخواص للحريري - ما تلحن فيه العلامة للجواليقي.

- المدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام - شرح الفصيح له. أما شرح المرزوقي (أحمد بن محمد ت 421 هـ) لفصيح ثعلب⁽⁶⁷⁾ فكان أهم مصادره في هذا النوع من الكتب. وكان في غالب الأحيان يشير إليه بـ (شرح الأصل) وإلى صاحبه بـ (شرح الأصل).

ومن نوادر هذا النوع (كتاب ابن حمزة) (أبي الهيدام كلاب بن حمزة العقيلي ت 207 هـ)، وهو أحياناً يصحح إلى (كتاب ابن جمرة)⁽⁶⁸⁾. وهذا الكتاب يسمى في المصادر التي تعرضت له كتاب (ما تلحن فيه العامة)، ويعد اليوم من الكتب المفقودة⁽⁶⁹⁾.

وتأتي بعد ذلك في الدرجة الثانية من حيث الأهمية قواميس اللغة العامة وشروحها التي نذكر منها: القاموس المحيط - الصحاح - المصباح - المحكم - العباب - مختصر الربيدي - كفاية ابن الأجدادي - التهذيب للأذري - الجمهرة لابن دريد - بجمل ابن فارس - أساس البلاغة للزمخري - المنجد لكراء - حواشي ابن بري - شرح خطبة القاموس للمناوي... الخ.

ومن كتب اللغة والمفردات الأخرى نجد :

مفردات الراغب - الغريبين للهروي - المشارق لعياض - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير - الفائق للزمخري - البات لأبي حنيفة - شفاء

(66) عند البطليوسى (1/389) : الثفال بالفتح : المرأة العظيمة الكلل الثليلة عن العصرف، وبالكسر : الألباء الرزينة والبغض : لغة في التليل، وهي عند ابن الطيب : الثفال : بالفتح : البطيء من كل شيء، وبالكسر : ما يوضع تحت الرحمى من جلد وغيرة. وبالضم : الحجر الأسفى من الرحمى.

(67) منه نسخة عطرطة ذكرها بروكلمان : 2/211 وقال أنها في كوبيريل رقم : 1323.

(68) انظر على سبيل المثال : الموطنة : 1/67 م.

(69) انظر : لحن العامة والتصرور اللغوي : ص : 78.

فك كل هذه المثلثات مستدركة على قطرب وغيرها. وضمنها أربع مثلثات لم ترد عند البطليوسى وهي : (الففل - اللعبة - القلفة - الثالث). وقد ترد مثلثة عند البطليوسى ولكن بمعان مختلفة عما يذكره ابن الطيب، مثل ذلك مثلثة (الثالال)⁽⁶⁶⁾.

فمن هذين المثالين يستطيع المرء أن يتبعن مدى حرص ابن الطيب على إثبات شخصيته العلمية وحضورها القوى في شرحة، وهذا ما سوف يزداد وضوحاً وتأكداً عند دراستنا للموضوع الذي نعتبره أهم ما يمكن بمحنه في هذا الكتاب وهو قضية اللفظ ومستواه الصواني.

كلمة عن مصادره :

تميز كتابات ابن الطيب - في جملة ما تتميز به - بكثرة ما يتردد فيها من أسماء الكتب على اختلافها وأسماء المؤلفين على تنوعهم، وهذا يعكس ثقافة الرجل المشاركة ومحاولته استغلال أكبر قدر ممكن من هذه الثقافة في كل موضوع يتناوله. وما كتاب (الموطنة) سوى ثروة من هذه الكتابات. ويصعب علينا أن نضع لائحة إحصائية نهائية بأسماء المصادر والراجع التي تخللت هذا الكتاب نظراً حاله التي هو عليها الآن من كونه مخطوطاً كبيراً لم يطبع بعد، ولذلك نستطيع أن نقدم لحة موجزة عنها اعتقاداً على ما استفدناه من قراءتنا فنقول :

اعتمد ابن الطيب في شرحة لنظامة ابن المرحل بالدرجة الأولى على مجموعة من كتب التصويب اللغوي وبعض شروح (الفصيح) ونذكر

الفروع) لأنّي اسحاق ابراهيم بن محمد الشيرازي الشافعى (ت 476 هـ) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون⁽⁷³⁾. وابن الطيب ينقل عن شرح هبة الله في مواضع متفرقة.

ومنها (غريب البخاري) للقزار. هكذا يذكره ابن الطيب⁽⁷⁴⁾. وإذا كان القزار المقصود هو أبو عبد الله محمد بن جعفر القمياني صاحب (الجامع في اللغة) (ت 412 هـ)، فنحن لا نعلم له تأليفاً في الموضوع حسب مترجميه⁽⁷⁵⁾.

ومن مصادره التي يكثر النقل منها في هذا الشرح — كما في شرحه للحاشية — (الجامع في اللغة) لأنّي عبد الله القزار المذكور وهو كتاب يعد اليوم مفقوداً.

ومنها (كتاب الفرق) لأنّي زيد (سعید بن أوس الأنصاري) (ت 215 هـ). وقد ذكره ابن النديم في ترجمته.

ومنها كتاب (الغرائب) لابن رشيق القمياني. وقد ذكره حاجي خليفة⁽⁷⁶⁾. ولعله هو كتاب (الشذوذ في اللغة) الذي أشار إليه السيوطي في الوعاء⁽⁷⁷⁾ وقال عنه : « والشذوذ في اللغة يذكر فيه كل كلمة جاءت شاذة في بابها ». — أما كتب النحو والصرف فذكر منها :

كتب ابن مالك كالأنفية وشروحها وحواشيها التي منها حواشى الأزهري والشنواني ويس، والكافية، والتسهيل بشروحه (كشرح ابن هشام)،

الغليل للخفاجي — الأضداد لابن الأنباري — المقصور والمدود له — فعلت وأفعلت لقطرب — أفعال السرقسطي — أفعال ابن القطاع — أفعال ابن القوطية — أفعل من كذلك للقالى — مثلث قطرب — مثلث البطليوسى — مثلثات ابن مالك — الخصائص لابن جنى — فقه اللغة للشعالبي — الصاحبى لابن فارس — المزهر للسيوطى — نوادر أبي زيد — نوادر القالى — أمالي ثعلب... إلخ.

ومن مصادره اللغوية النادرة : (خلاصة الحكم) وهو كتاب يتعدد بكثرة في هذا الشرح كما في شرح القاموس دون أن يعزى مؤلفه، ومعلوم أنّ الحكم ابن سيده الأندلسى عدداً من التلخيصات⁽⁷⁸⁾ لعدد من الأشخاص وكلها مفقودة، ولا ندرى أىّها كان مرجع ابن الطيب.

ومنها كتاب (المستدرك في اللغة) للزيدى، وهو من النوادر، إذ لا توجد منه في أيامنا هذه سوى نسخة فريدة يصعب الاعتناد عليها محفوظة بخزانة القرويين⁽⁷⁹⁾.

ومنها (شرح غريب ابن الحاجب) لابن عبد السلام (محمد بن عبد السلام الأموي المكي من القرن السابع). هكذا يسميه ابن الطيب. وتوجد منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية بعنوان (لغات مختصر ابن الحاجب)⁽⁸⁰⁾.

ومنها (شرح ألفاظ المذهب) لاسعاعيل بن هبة الله الموصلى (المعروف بابن باطيش) من القرن السابع. وهو شرح لغريب ألفاظ (المذهب في

(70) انظر (المعجم العربي بالأندلس) لكتابه : ص 57.

(71) رقم هذه النسخة الفروية 64. وانظر ما كتبناه حولها في (المعجم العربي بالأندلس) ص 51 وما بعدها.

(72) انظر (المعجم العربي) للدكتور حسين نصار : 66/1.

(73) انظر كشف الظنون : 1912/2.

(74) انظر على سبيل المثال : المولطة في : 187 م.

(75) يراجع بصفة خاصة كتاب : (القزار القمياني — حياته وآثاره) للمنجي الكعبي — تونس 1968.

(76) كشف الظنون : 1444/2.

(77) بقية الوعاء : 1504/1.

وشرحها للشريسي — الروض الأنف للسهيلي —
فتح الطيب للمقربي.

— ومن الأشعار نذكر : شرح الحمامة للمرزوقي
— أشعار النابغة وزهير وحسان، وشرح السقط،
واللامية للطغرائي وشرح الكعبية لابن هشام وشرح
المزمية لابن حجر وبعض شروح رسالة ابن زيدون.

ومن مراجعه الأدبية المغربية نذكر على
الخصوص كتاب أبي علي اليوسي المسى : (زهر
الأكم في الأمثال والحكم)⁽⁸⁰⁾ وشرح شواهد
البخاري لابن غازي وهو من التوادر.

بعد هذه الطائفة من المصادر والمراجع تأتي في
المرتبة الثالثة من الأهمية الكتب الدينية من تفاسير
وبحاجم الحديث ودوالين الأصول وفروع الفقه،
وكتب المعرف العامة من طب وتاريخ ورحلات
وفهارس وغيرها. * * *

ذلك هو كتاب (الموطنة) في اطاره التاريخي،
وفي موضوعه وبنيته ومنهجه ومنظوراته ومصادره
وشخصية مؤلفه من خلاله، وهي أمور كان من
الضروري أن نلم بها قبل الخوض في قضية المستوى
الصوافي، وهي القضية الأساسية في هذا الكتاب،
وهي موضوعه الحيوي.

ولامية الأفعال بشرحها (كشرح المكلاتي).

ومن كتب ابن هشام : التوضيح، والمغني
بشرحه التي منها شرح الدماميني، وقطر الندى،
وغيرها.

ومنها : الارتفاع لأبي حيان، والمقرب لابن
عصفور، وشرح الرضي للكافية الحاجية، والاقتراح
للسيوطي، ونتائج الفكر للسهيلي (في علل
النحو)⁽⁷⁸⁾ والكتاب لسيبوه مع بعض شروحه
و خاصة شرح الصفار (قاسم بن علي البطليوسى، من
القرن السابع) وشرح ابن أبي الريبع السبti المغribi.

ومن نوادر هذا النوع كتاب لابن الحاج
(أحمد بن محمد الأزدي الاشبيلي ت 647 هـ) على
المقرب لابن عصفور يسميه ابن الطيب : (شرح
المقرب لابن الحاج) وعند السيوطي⁽⁷⁹⁾ أن لابن
الحاج المذكور « ايرادات على المقرب ».

ومن كتب البلاغة والعرض : نذكر :
ختصر السعد، وشرح الخزرجية للزموري (المغربي)
سوى كتب أخرى عديدة.

ومن كتب الأدب المختلفة نذكر : الكامل
للمبرد — العقد لابن عبد ربه — نقد الشعر لقادمة
— العمدة لابن رشيق — مقامات الحريري —

(78) كشف الغطون : 1924/2.

(79) بنية الوعاة : 359/1.

(80) طبعه عفتا الدكتور محمد حجي والدكتور محمد الأخضر في ثلاثة مجلدات (الدار البيضاء — 1981).

المقدمة الثانية الفصاحة والمنهج المعياري

المعايير التي استخدمها، كما ناقش سواه من اللغويين (التصويبين) كأمثال ابن درستويه وابن هشام والمرزوقي وابن السكيت وغيرهم. ومن خلال ذلك النقاش الم tumult الذي لم يكن فيه صاحبنا يضع نفسه في مرتبة أدنى من هؤلاء التقدمين على جلالتهم بل يiarزهم ندا لند، ومن خلال الجمع بين الآراء، والمقابلة بين وجهات النظر وشتى الاختيارات، وقع توضيح أمر جوهرى وهو أن المستوى الصوابى لم يكن أمرا محددا بين العلماء العرب، وليس مرجعه إلى أي شيء متفق عليه. فما اعتبره هذا فصيحا جعله ذلك مقابلا للفصيح، وما خطأه واحد صوبه آخر، وما وضعه الأول في أعلى سلم الفصاحة أنزله الثاني إلى أوسط السلم أو أدناه. وإذا أخذ بعض بعثار الكثرة والشهرة دلالة على الفصاحة فغيره يأتي بنقض ذلك، وإذا قال أخدتهم ان لغة الحجاز هي الصواب قال الآخر ان لغة تميم أو طيء ليست هي الخطأ

لم يكن ابن الطيب اذن مقلدا للذوق ابي العباس، ولا مختارا لما اختاره في جميع الاحوال، بل لقد عارضه منذ أول مثال أتى به، وهو قوله في الباب الاول من كتابه : «تمى المآل وَغَيْرُه يَتَبَيَّنِ». فقد اعرض ابن الطيب على تفصيع هذا الوجه من الاستعمال دون غيره، وأتى بشاهد على اعتراضه وهو كلام المرزوقي في (شرح الفصيح) الذي يرى أن (نم) الرواوي و(نم) الياني كلاماً سواء في رتبة الفصاحة. بل إن الرواوي الذي تركه ثعلب ولم يختره هو الأفضل عند بعض العلماء.

كتاب (موطنة الفصيح لوطأة الفصيح) الذي ألفه ابن الطيب وكان يسميه أحياناً كثيرة (شرح نظم الفصيح) هو – كما بينا سابقاً – شرح لكتاب أبي العباس ثعلب المسمى (كتاب اختيار فصيح الكلام) مروراً بواسطة وهي منظومة مالك بن المرحل السبتي. وقيمة هذا الشرح في نظرى يمكن أن يبحث فيها من زوايا مختلفة. إلا أن الزاوية التي تهمنا، لعلاقتها الوطيدة بالدراسة المعممية، بل هي من صلب هذه الدراسة ولبها، هي ما أثاره الكاتب من مناقشات وأطلعنا عليه من وجهات نظر وأراء حول قضية الفصيح أو قضية المستوى الصوابي لللافاظ والاستعمالات اللغوية. فإذا حق لأبي العباس ثعلب أن (يختار) من العربية المشتركة الفصحة ما شاء له من وجوه الاستعمال، وإن يقدم ذلك (الاختيار) على أنه هو التموج الأمثل والأجود الذي ينبغي اقتدائء وتقليله، فإن ابن الطيب بدوره كان يرى أن من حقه أن يسأل : على أي أساس أقيم هذا الاختيار؟ وعلى أيه معايير عرض أبو العباس (فصيحة)؟. وهل المستوى الصوابي الذي ينبغي لتعلم العربية أن يطابقه في كلامه وكتابته هو منحصر في هذا الفوژاج الذي قدمه ثعلب، أم أن أبا العباس إنما استخدم ذوقه الشخصي، ومقاييس ثقافته الخاصة في حدود معرفته باللغة، وربما مقاييس مدرسته النحوية واللغوية إذ كان كوفياً – كما هو معلوم – وربما أخطأ الصواب في كثير من الأحيان وناقض كلامه كلام غيره؟

لقد ناقش ابن الطيب اذن أبا العباس في بعض

يُكَنْ مِتَفْقَا عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَكَذَلِكَ اسْتِطَاعَ أَنْ يُوَضِّحَ أَنَّ مَا يَقْبَلُ الْفَصِيحَ هُوَ بِالْتَّلَازِمِ وَالْحُرْكَةِ غَيْرِ مُحَدِّدٍ وَلَا مِتَفْقِدٍ عَلَيْهِ، فَتَارَةً يَكُونُ هُوَ الْفَصِيحُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنْهُ، وَتَارَةً يَكُونُ هُوَ الْقَلِيلُ الْمُضَعِّفُ الَّذِي لَا يَخْرُجُ عَنِ الْلُّغَةِ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ وَلَكِنَّهُ غَيْرَ مُسْتَحْسَنٍ، لَأَنَّ الْمُسْتَحْسَنَ هُوَ الْفَصِيحُ أَوَ الْأَفْصَحُ. وَأَحِيَا يَكُونُ هَذَا الْمُقَابِلُ هُوَ الْخَرْجُ عَنِ سَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ بَعْدِ التَّزَامِ أَيْةً لِّغَةً مِنْ لُغَاتِهِمْ وَلَا أَيْ وِجْهٌ مِنْ وِجُوهِ اسْتِعْمَالِهِمْ. وَهَذَا هُوَ الْخَطَا الْصَّرِيعُ أَوَ الْلَّحنُ الْمَذْمُومُ اتَّفَاقًا بَيْنَ جَمِيعِ التَّصْوِيْبِينَ.

سَنَحَاوِلُ أَنْ نَتَبَعَ بَعْضَ هَذِهِ الْفَضَائِيَا التِّي أَثَارَهَا كَتَابُ ابْنِ الطَّيْبِ وَمِنْ خَلَالِ ذَلِكَ سَتَعْرِفُ عَلَى جَمِيلَةِ مِنْ أَرَاءِ الرَّجُلِ فِي بَعْضِ الْمَعَايِيرِ التِّي حُكِّمَتْ فِي مَسَأَلَةِ الْفَصِيحِ وَأَخْذَ بِهَا الْمُصَوِّبُونَ.

وَلَكُنَّا قَبْلَ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْفَضَائِيَا، رَأَيْنَا مِنَ الضروريِّ أَنْ نَهْدِي بِكَلَامِ نَبِيِّنَ فِيهِ كَيْفَ أَنْ مُنْجِعِ اللَّغويِّينَ الْعَرَبِ الْقَدَامِيِّ قَامَ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ (الْفَصَاحَةَ) هِيَ معيَارُ الصَّحَّةِ وَالصَّوَابِ، وَكَيْفَ أَدَى بِهِمْ ذَلِكَ إِلَى الْإِنْتَخَابِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَيَّبَ هَذَا الْمُنْتَخَبُ بِدُورِهِ فِي درَجَاتِ مُتَفَوِّتَةٍ، وَهُوَ مَا نَشَأَ حَوْلَهُ الْخَلَافُ فِي تَحْدِيدِ الْمَسْتَوِيِّ الصَّوَابِيِّ. وَكَيْفَ انْعَكَسَتْ آثارُ هَذَا الْخَلَافِ عَلَى كُتُبِ الْلُّغَةِ عَامَةً وَكُتُبِ التَّصْوِيبِ خَاصَّةً. وَكُلُّ هَذَا ضَرُورِيِّ لِفَهْمِ نَصوصِ ابْنِ الطَّيْبِ وَآرَائِهِ، فَهُوَ حِينَ نَاقَشَ التَّصْوِيْبِينَ وَجَادَهُمْ وَرَدَ عَلَيْهِمْ، إِنَّمَا كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ يَنْاقِشُهُمْ فِي مَفْهُومِ (الْفَصَاحَةِ)، وَمَا تَفَرَّعَ عَنْهَا مِنْ مَعَايِيرِ جُزِئِيَّةٍ، كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ وَقُلْتَهُ، وَالْقِيَاسِ وَالشَّذْوذِ. وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَهَذَا أُوَانُ الشَّروعِ فِي هَذَا التَّهِيدِ، فَنَقُولُ :

إِنَّ التَّزَامَ شَخْصٌ مِنَ الْأَشْخَاصِ مَطَابِقَةٌ

وَإِذَا كَانَ ثَلَبٌ قَدْ اهْتَمَ فَقَطَ بِ(مَا يَقُولُ) وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، فَابْنُ الطَّيْبِ نَبَهَ مِنْذِ الْبَدَائِيَّةِ (فِي أَوَّلِ بَابٍ) : فَعَلَتْ بِفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى أَنَّهُ سَيَهُمْ بِمَا تَرَكَهُ ثَلَبٌ وَسَكَتَ عَنْهُ وَهُوَ (مَا لَا يَقُولُ). الَّذِي يُسَمِّيُّ : (مُقَابِلَ الْفَصِيحَ). قَالَ : «وَنَحْنُ نَلَمْ بِالْلُّغَاتِ الْمُقَابِلَةِ لِلْفَصِيحِ وَنَبِسطُ فِيهَا الْقُولَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى». وَقَدْ كَانَ لَا هَتَّامَهُ بِالْمُسْكُوتِ عَنْهُ مَا تَرَكَهُ صَاحِبُ (الْإِختِيَارِ) مِيرَاتٌ عَدِيدَةٌ :

1. مِنْهَا تَعِينُ الْوِجْهَ وَالْاسْتِعْمَالَاتِ الْخَاطِئَةِ وَالْلَّاهِنَةِ فِي رَأْيِ ثَلَبٍ. حَتَّى إِذَا تَعَيَّنَتْ وَقْعُ الْبَحْثِ فِيهَا : هُلْ هِيَ كَمَا قَالَ أَمْ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي إِختِيَارِهِ؟

2. وَمِنْهَا إِظْهَارُ أَنَّ مُقَابِلَ الْفَصِيحِ الَّذِي يَتَرَكَهُ ثَلَبٌ لَيْسَ دَائِمًا يَأْتِي وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْخَطَا وَالْلَّحنِ. فَقَدْ يَكُونُ لِلْكَلِمَةِ (سَلْمٌ فَصَاحَةً). فَيَخْتَارُ ثَلَبٌ درَجَةً مِنْ درَجَاتِهِ، وَغَالِبًا مَا تَكُونُ هِيَ الدَّرَجَةُ الْعُلَيَا. فَإِذَا تَكَلَّمَ الْمَرْءُ عَلَى غَيْرِ الْوِجْهِ الْمُنْصَوِّصِ عَلَيْهِ فِي كَتَابٍ ثَلَبٌ ظَنَّ أَنَّهُ أَخْطَأً. وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ دَائِمًا. فَقَدْ يَكُونُ كَلَامُ هَذَا الْمَرْءِ صَوَابًا لَأَنَّهُ طَابِقَ لِمَجْهَةِ الْلَّغَاتِ الْعَرَبِ وَوَجْهَهُ مِنْ وِجُوهِ اسْتِعْمَالِهِ.

3. وَمِنْهَا إِظْهَارُ أَنَّ ثَلَبًا كَثِيرًا مَا يَنْخُطِيُّ فِي إِختِيَارِهِ لِسَبِّبِ مِنَ الْأَسَابِبِ. فَيَأْتِي بِالْخَطَا وَيَجْعَلُهُ صَوَابًا.

4. وَمِنْهَا اعْطَاءُ رِخْصَةِ رَخْصِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمِسْتَعْمِلِ الْلُّغَةِ، وَالْتَّسَاهِلُ مَعَهُمْ مَا دَامَ بِالْمُمْكِنَةِ تَخْرِيجُ كَلَامِهِمْ عَلَى وِجْهِ مَسْمُوعٍ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ وَلَوْ قَلَ. وَمِنْ هَنَا يَدُوِّلُ لَنَا ابْنُ الطَّيْبِ مُتَمَمِّيَا إِلَى الْفَتَّةِ الْمُتَسَاهِلَةِ مِنْ (الْتَّصْوِيْبِينَ) وَلَيْسَ مِنْ الْفَتَّةِ الْمُتَشَدِّدَةِ. وَهَذَا فِيهِ عَمَلٌ بِالْمُبَدِّأِ الْلَّغُوِيِّ الَّذِي يَقُولُ : خَطَا الْأَمْسِ صَوَابُ الْغَدِ. أَيْ أَنَّ الْمَسْتَوِيِّ الصَّوَابِيِّ يَتَطَوَّرُ بِتَطْوِيرِ الْأَزْمَانِ.

وَكَمَا بَيْنَ لَنَا كَتَابُ ابْنِ الطَّيْبِ أَنَّ الْفَصِيحَ لَمْ
(1) مِوْطَنُ الْفَصِيحِ : ص : 706 م.

(ص 1 + ص 2 + ص 3 + ص 4 ... الخ) هو الذي يكون في النهاية المستوى الصوائي العام للغة معينة أو لهجة داخل تلك اللغة.

والذين قاموا بجمع اللغة العربية وتدوينها في العصور الأولى لم يعلموا بعداً أن لكل هجة مستوىاتها الصوائية الخاصة. أي ان لها عرفها اللغوي وقواعدها التي تجعلها مغايرة لبقية اللهجات مهما كانت درجة هذا التغير. فهم قد دونوا كلام عدد من القبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية، ومعنى هذا أنهم خلطوا بين مستويات صوائية لـ (لغات) متعددة، ومعناه وبالتالي أن المستوى الصوائي للغة الفصحي المشتركة التي وقع استخلاصها من (لغات) تلك القبائل المتعددة، ومن لغة الشعر ولغة التبر، قد تم اختياره واستخلاصه من مستويات متعددة، فكان بمثابة القاسم المشترك بينها. اذ لم يعد ذلك الرأي الذي كان يذهب الى ان لغتنا الفصحي إنما هي لغة واحدة منسجمة — وهي لغة قريش — وقع تعديمهما، رأيا مقبولا عند كثير من الدارسين المعاصرين⁽²⁾. ولا سيما أن الفارابي في نصه المشهور الذي حدد به مواطن الفصاحة أي القبائل التي أخذت عنها اللغة الفصيحة، لم يجعل قريشا ولا حاضرة الحجاز من بين هذه المواطن. فلم يؤخذ عنهما شيء كما لم يؤخذ عن حضري فقط. وعلل ذلك بأن «الذين نقلوا اللغة صادفونهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم»⁽³⁾. وإذا كان فريق من علمائنا القدامي يعتقدون أن القرآن الكريم — وهو التموج المثالي للغتنا الفصحي — قد نزل بلغة قريش، فإن فريقا آخر من المحقفين ذهب إلى عكس ذلك : فقد نقل السيوطي في (معترك القرآن) عن أبي بكر الواسطي أنه «في القرآن من اللغات خمسون لغة» أي

كلامه لعرف وقواعد اللغة التي يستخدمها هو ما نسميه ببراعة المستوى الصوائي لتلك اللغة، ولكن لغة — كما هو معلوم — مستواها الصوائي الذي يجب مطابقته ومراعاته ما دام لكل لغة عرفها وقواعدها الخاصة. بل ان لكل هجة وكل لغة تصط霓عها فئة من الفئات أو شريحة من الشرائح الاجتماعية المكونة مجتمع من المجتمعات مستواها الصوائي الذي يختلف عن المستوى الصوائي للغة العامة المشتركة بين سائر الفئات والشرائح، على أن المستوى الصوائي للغة المكتوبة ليس هو مستوى لغة الحديث العادي، ولغة الشعر ليس مستواها هو مستوى لغة التبر...، ولغة المكتوبة ليس لها مستوى صوائي واحد : فمستوى الصواب في لغة الأدب الرفيع ليس هو نفسه في لغة الصحافة، ولغة المستعملة في ميدان القضاء والقانون ليست هي اللغة المستعملة في حقل العلوم التجريبية... وهلم جرا.

ولا يتعدد المستوى الصوائي من هذه النواحي فقط، بل كذلك من حيث تعدد أنواع القواعد التي ينبغي التزامها، فإذا كان المرء يراعي القواعد الصوتية فيما يستعمله، فهو يحقق مستوى الصواب في هذه الناحية، وإذا كان يراعي قواعد التحو ووالصرف والطريقة التي ترکب بها الجمل فهو يراعي الصواب على هذا المستوى. وإذا هو راعي العرف الجاري به العمل في استخدام الألفاظ فقد حقق المستوى الصوائي في الحقل المعجمي. وإذا كان متحدثا وراعي قواعد السلوك الاجتماعي الخاص بتلك اللغة التي يستعملها، كأن يختار للمقام المناسب ما يناسبه من المقال، ويخاطب الشخص بما يفهمه ويليق به وبما يعتاد على مخاطبته بمثله، فهو أيضا قد حقق مستوى آخر من الصواب... وهكذا تتعدد المستويات الصوائية اذن. ومجمل هذه المستويات المكونة من

(2) انظر على سبيل المثال في مناقشة هنا الرأي ما قاله الدكتور داود عبد في (أبحاث في اللغة العربية) ص 79 وما بعدها. وانظر : (الأصول) للدكتور تمام حسان ص 78. وكتاب (في علم اللغة العام) للدكتور عبد الصبور شاهين ص 223. و (نفع اللغة) لعبد الرحيم الراجحي ص 117.

(3) انظر نص الفارابي في المزهر : 211/1

والثابت الذي لا جدال فيه أن الذين دونوا اللغة العربية وقعدوها لم يكتفوا بالمستوى الأول وهو اللغة الأدبية : لغة الشعر والخطابة والمواثيق... بل أضافوا لذلك ما جمعوه من أفواه الاعراب، اذ قصدوهم في بواقيهم، وأكثروا من النقل عنهم والتسجيل لكلامهم، حتى أصبحت كلمة (الفصاحة) اذا أطلقت انصرف الذهن مباشرة الى التفكير في لغة الاعراب نحوها ومعجمها وبلاعنة أسلوب. وهذا مما جعل أحد المفكرين المعاصرين يقول : «الاعرabi صانع العالم العربي»^(٦).

والخلاصة ان لغوينا الأقدمين قد استخدموا من أجل وضع قواعد ومعايير (normes) هذه اللغة منهجا انتقائيا أو قل : منهجا معياريا (normative) وليس هذا واضحا مما سبق قوله فحسب، بل هو أيضا واضح من المصطلح الذي استخدموه لتعيين المستوى الصوابي الواجب مطابقته، وتعني به كلمة (فصاحة)، فهذا المصطلح يعبر جيدا عن مفهوم المعيارية كما سلكوها في المستويات المتعددة للدرس اللغوي وكذلك الدرس الأدبي. فالفصاحة لم يستخدمها البلاغيون والنقاد وحدهم من أجل الموازنة بين الاساليب وتعيين الأجدود منها، ولكن استعملها كذلك أولئك الذين جمعوا المفردات اللغوية ودونوها في قواميس، واستعملها أولئك الذين وضعوا القواعد النحوية والصرفية. فكانت عند أصحاب القواميس معيارا لقبول الالفاظ أو رفضها، وعند النحاة والصرفين معيارا للأخذ بهذه القاعدة دون الاخرى. بل عليك الا تعجب اذا أضفتنا أنه أخذ بهذا المصطلح — المعيار أيضًا في مجال الدرس الصوتي. ففي هذا المجال الاخير نجدهم قد فاضلوا بين الأصوات العربية التي كانت شائعة بين مختلف

لهجة . ذكرها واحدة واحدة وذكر من بينها لغة قريش^(٤). فلغة قريش حسب هذا الرأي لا تمثل إلا لغة من خمسين. وهذا الفريق كان يقول ما ذهب اليه أصحاب الفريق الأول — وهو أن القرآن نزل بلغة قريش — بأن معناه عندهم : أن لغة قريش كانت هي الغلب «لان غير لغة قريش موجودة في جميع القراءات من تحقيق المهمزة ونحوها وقريش لا تهمز»^(٥). وهنا لابد من اشاره موجزة الى ان الجدل الذي عرفه علماؤنا القدماء حول لغة قريش لم يكن في جميع اطواره جدلا علميا بريئا، بل علينا أيضا أن نربطه بالعامل الديني (كون النبي ص من قريش) وعامل العصبية القبلية التي انبعثت من جديد في العصر الاموي.

وهناك فريق من الباحثين المحدثين يقول : انه في أواخر العصر الجاهلي نشأت لغة عربية أدبية فضيحة مشتركة هي التي كان يستخدمها الشعراء والخطباء اذا جمعتهم أسواق الادب ومحافل الخطابة، وبها كبت المعلمات وسطرت المواثيق والمعاهدات، وبها أخيرا نزل القرآن الكريم. ويقولون انه كان بجانب هذه (اللغة الأدبية) الراقية الموحدة، لهجات قبلية محلية هي اشبه ما تكون بعاديات عصرنا الحاضر.

وهذا الرأي لا يعارض ما ذهبنا اليه من قبل، بل يؤيده كل التأييد : فهو من جهة يميز بين مستويين من اللغة العربية كانا واضحين على نطاق واسع : أولهما مستوى (اللغة الأدبية) وثانيهما مستوى (اللهجات) القبلية المتعددة. وهو من جهة ثانية يجعل من اللهجات القبلية عبارة عن مستويات مختلفة فيما بينها، فليست لهجة قيم هي لهجة طيء، ولا لغة قحطان هي لغة عدنان.

(٤) معرك الأنtran في اعجاز القرآن : 204/1.

(٥) نفسه : 205/1.

(٦) انظر (تكريم العقل العربي) للنجاشي ص 75.

كقوهم (عن) موضع (أن).
ومنها لغات أخرى كثيرة كالثالثة والمعجمة
والتضجع وغيرها.

فهذه اللغات تركوها رغم أنها كانت مستعملة في عصر التدوين، وقد وردت بها شواهد شعرية وأحاديث نبوية أحياناً، كالحديث الذي روى باللغة الططمطمانية وهو قوله عليه السلام : (ليس من أمير الصيام في امسف) أي (ليس من البر الصيام في السفر).

بل كثيراً ما وصفت ألفاظ بأنها (مذمومة) أو (مرغوب عنها) أو (ردية) أو (لا خير فيها) ب مجرد ما وقع فيها من ابدال صوت من صوت آخر. قال ابن خالويه مثلاً : «الطريق لغة في الترائق، ولا خير فيها»⁽¹¹⁾. وقال أيضاً : «ويقال : — تطاللت بمعنى تطاولت لغة سوء»⁽¹²⁾ وفي الصحاح : «اللغة تميمية قبيحة في أفلنتي»⁽¹³⁾. وفي ديوان الأدب للفارابي : «الدجاج بالكسر لغة في الدجاج وهي لغة ردية»⁽¹⁴⁾ وفي الجمهرة : «رضبت الشاة : لغة مرغوب عنها». والفصيح : «رضت»⁽¹⁵⁾. فهذه لغات لقبائل مختلفة وقوع التفضيل بينها و اختيار بعضها دون بعض بعيار الفصاحة الذي لا يستند إلى شيء سوى النون الشخصي القائم على ارضاء حاسة الأذن التي تعودت عند اللغوي الذي يقوم بعملية الاختيار والتفضيل على نوع من الأصوات ولم تتعود على أنواع أخرى.

ومبحث اللغات المذمومة واللغات الفصيحة

القبائل. فأخذوا بعضها — وهو الفصيح — وتركوا بعضها — وهو غير الفصيح — . فالذي أخذوه هو هذه الأصوات الثانية والعشرون التي كانت لائحة الابجدية الأساسية، وما يضاف إليها من صوتيات أو تغيرات جزئية كاللون الخفيف التي تخرج من الخيشوم، والمهمزة المخففة، وألف الامالة، وألف التفخيم... الخ⁽⁷⁾. والذي لم يأخذوا به هو مجموعة أصوات أخرى قال عنها ابن سنان الخفاجي إنها لا تستحسن في الفصيح كالكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والجيم التي كالكاف... الخ⁽⁸⁾.

ومن هذا القبيل أنهم طرحوا بعض اللغات التي نعتوها (باللغات المذمومة) كالكشكشة التي تبدل من كاف الخطاب في المؤنث شيئاً. وقد استشهدوا عليها بقول الشاعر :
فيناش عناها، وجيدش جيدها
ولسونش، الا أنها غير عاطل⁽⁹⁾.

وهذه اللغة نسبوها لريعة أو بكر بن وائل أو تميم أو أسد أوبني سعد أي لعدد من القبائل.

ومن (اللغات المذمومة) عندهم (الكسكة) التي تبدل السين من كاف المخاطبة كقوهم : (أبوس — أمس) في (أبوك — أمل) وتنسب لبكر أو تميم أو هوازن أو ربيعة.

ومنها (العننة) وهي ابدال العين من المهمزة

(7) انظر : سر النصاحة ص 29. وقد تحدث عن هذه الصرفيات كثير من البحاثة القدامي ابتداء من سيبويه.
(8) نفسه : ص 29، وقد ذكر أن الأصوات (المعرف) التي يمكن استعمالها في الفصيح عددها ستة والتي لا تحسن في الفصيح عددها ثمانية.

(9) هذا البيت الذي يسوقه للمجنون، يروي روايات مختلفة منه إحداها وأشهرها.

(10) انظر : لمحات العرب لأحمد تيمور ص 61 وما بعدها.

(11) المزهر : 225/1.

(12) نفسه : 225/1.

(13) نفسه : 224/1.

(14) نفسه : 224/1.

(15) نفسه : 223/1.

والجمع بين مستوى اللغة الأدية ولغة الاعراب والبدو، والجمع بين لغة جاهلية ولغة اسلامية، وهلم جرا.

وعلى مستوى الدرس النحوي والصرف استعملت (الفصاحة) أيضاً معياراً لوضع القواعد وتعيمها. فالكلام الذي استبسطت منه القواعد هو (كلام العرب) الذي لا يخرج عن حيز القبائل المسموح بالاستشهاد بلغتها في إطار الزمن والمكان المحددين. وداخل هذا الإطار العام (للفصاحة) وقع أيضاً ترتيب الكلام في درجات حسب الكثرة والقلة والقياس والشذوذ. فالكثير المطرد هو الأفصح والقليل أو الشاذ يترك جانباً ليحفظ ولا يقاس عليه. وهكذا فإن اللغة التي تستعمل كلمة (أب) بالآلف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر، هي التي يعمم استعمالها، ويؤخذ بقاعدتها، لأنها هي اللغة الفصحى أي الأكثر استعمالاً فيقال : (أبا - أبو - أبي). وأما لغة بعض القبائل الأخرى التي تستعمل (أبا) بالألف مطلقاً كما جاء في الشاهد :

إن أبا وأبا وأبا
قد بلغا في المجد غایياته

فبحفظ في قائمة الشواد ولا يباح استعمالها في اللغة الفصحى، وإن كان مستعملها ليس منطقاً كل الخطأ. وكذلك فإن اللغة التي جاء عليها قوله تعالى : «إن هذان لساحران» تعتبر لغة شاذة لا يقاس عليها ولا تعمم قاعدتها رغم ورودها في القرآن الكريم وهو التموج المثالي للغتنا. وكذلك إذا وردت كلمات على وزن (استفعل) نحو (استحوذ) واستصوب وهي قليلة، يجب حفظها ونقلها لقائنا ولكن لا يجوز القياس عليها، لأن القياس يجب أن

بحث في الحقيقة مشتركة بين الدرس الصوتي والدرس المعجمي، أي أنه صالح أيضاً للإشهاد به على استخدام معيار الفصاحة في مجال المعجم، فصانعوا القواميس العربية قد «انتخبوا» ولم يستوعبوا – كما سرى في باب آخر – وما ترکوه نتيجة الانتخاب هذه اللغات (أي الألفاظ) المذمومة.

ويوضح الاعتماد على معيار الفصاحة في مجال المعجم من ناحية أخرى في كون الذين دونوا اللغة وألفوها في قواميس قد جعلوا الفيصل بين ما ينبغي قوله وما ينبغي رفضه هو (كلام العرب) أو (لغة العرب). فهذا المصطلح الجديد الذي سمعه للحديث عنه في مكان آخر ليس إلا ترجمة لـ (الكلام الفصيح) الذي حددوه بمعايير خاصة أمهما : معيار الزمان ومعيار المكان ومعيار الصحة⁽¹⁶⁾. وبمقتضى هذه المقاييس تم تحديد مفهوم (لغة العرب) وبالتالي أعطي لـ (الفصاحة) مفهومها المعياري في المجال المعجمي. فقواميسنا العربية لم تنتفع على كل ما استعمل من اللغة العربية في عصر التدوين إذ أبعدت لغات قبائل كثيرة، وأبعدت لغات الحواضر، وأبعدت العالمي والمولد والمحدث، وأبعد ما كان مشبوا فيه أو مطعوناً في صحته ولم توثق روایته.

وبما كانتنا أن نقول بعد هذا إن (الفصيح) الذي يساوي (لغة العرب) أصبح بمثابة إطار عام يشمل سائر الألفاظ المسموعة والمنقوله. ولكنه داخل هذا الإطار العام ترتب الألفاظ في سلم الأفضلية حسب درجات متفاوتة. قال في المزهر : «رتب الفصيح متفاوتة ففيها فصيح وأفصح⁽¹⁷⁾». وأعلى درجة في هذا السلم هي (الأفصح) وهو (الغالب) و(الأكثر)، وأدنى درجة فيه هي درجة (النادر) و(القليل) و(المتروك). واللجوء إلى هذا السلم المتعدد الدرجات ليس إلا نتيجة من نتائج الجمع بين لغات قبائل متعددة لا لغة قبلية بعينها

(16) تحدثنا عن هذه المعايير بتفصيل في مكان آخر من الأطروحة.

(17) المزهر : 212/1

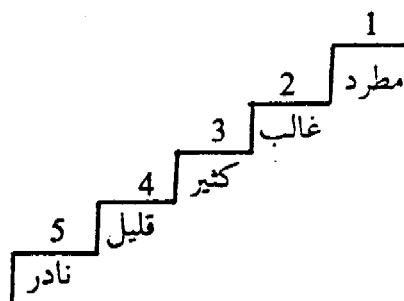
فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ فقال : أعمل على الأكثـر وأسمـي ما خالـفتـي لـغـات (21)».

والنتيـجة هي أنه داـخـل الـاطـارـ العامـ (الـكلـامـ العربـ) أيـ (الفـصـيـحـ) تـرـبـ الـاستـعـمـالـاتـ فيـ سـلـمـ مـتـفـاـوتـ الدـرـجـاتـ. أـعـلاـهـاـ هوـ (الـافـصـحـ) وـيعـنيـ الأـكـثـرـ والأـشـهـرـ، وـأـدـنـاهـاـ هوـ الذـيـ يـخـفـظـ وـلاـ يـعـملـ بـهـ. وـخـارـجـ هـذـاـ السـلـمـ يـوـضـعـ (الـخـطـأـ) وـ(الـلـحنـ).

ولـابـنـ هـشـامـ نـصـ مشـهـورـ فيـ تـرـيـبـ درـجـاتـ سـلـمـ الفـصـاحـةـ القـائـمـ عـلـىـ مـعـيـارـيـ الـقـلـةـ وـالـكـثـرةـ. فـهـوـ يـقـولـ :

«اعـلـمـ أـنـهـمـ يـسـتـعـمـلـونـ :ـ غالـباـ وـكـثـيرـاـ وـنـادـراـ وـقـلـيلاـ وـمـطـرـدـ لاـ يـتـخـلـفـ.ـ وـالـغالـبـ أـكـثـرـ الأـشـيـاءـ،ـ وـلـكـنـهـ يـتـخـلـفـ.ـ وـالـكـثـيرـ دـوـنـهـ.ـ وـالـقـلـيلـ دـوـنـهـ.ـ الـكـثـيرـ.ـ وـالـنـادـرـ أـقـلـ مـنـ الـقـلـيلـ ... (22)».

فـكـلامـ العربـ يـتـرـدـجـ عـنـهـ فيـ خـمـسـةـ مـرـاتـ عـلـىـ النـحوـ التـالـيـ :



وـالـرـتـبـةـ العـلـيـاـ هيـ الفـصـحـيـ وـالـثـانـيـةـ أـقـلـ فـصـاحـةـ وـهـكـذاـ حـتـىـ نـصـلـ إـلـىـ أـدـنـىـ درـجـةـ وـهـيـ درـجـةـ ماـ هـوـ صـائـبـ لـكـنـ لـاـ يـعـملـ بـهـ.

يـجـريـ عـلـىـ مـاـ هـوـ كـثـيرـ مـثـلـ :ـ اـسـتـقـامـ -ـ اـسـتـحـالـ -ـ اـسـتـرـاحـ -ـ اـسـتـزـادـ ...

يـقـولـ ابنـ جـنـيـ :ـ (فـأـمـاـ أـنـ تـقـلـ إـحـدـاهـاـ جـداـ،ـ وـتـكـثـرـ الـأـخـرـيـ جـداـ،ـ فـانـكـ تـأـخـذـ بـأـوـسـعـهـماـ رـوـاـيـةـ وـأـقـواـهـاـ قـيـاسـيـاـ) (18).ـ وـالـإـنـسـانـ الذـيـ يـسـتـعـمـلـ الـلـغـةـ الـقـلـيلـةـ لـأـيـكـونـ مـخـطـطاـ لـكـلامـ العربـ إـلـاـ أـنـهـ مـخـطـيءـ لـأـجـودـ اللـغـيـنـ (فـأـمـاـ إـنـ اـحـتـاجـ إـلـىـ ذـلـكـ فـيـ شـعـرـ أوـ سـجـعـ فـانـهـ مـقـبـولـ مـنـهـ مـنـعـيـ عـلـيـهـ) ... (19).

فـهـوـ يـقـرـرـ بـأـنـ لـابـدـ مـنـ المـفـاضـلـةـ بـيـنـ لـغـاتـ الـقـبـائلـ الـفـصـيـحـةـ باـعـتـيـارـ درـجـةـ الـكـثـرةـ وـالـشـيـوعـ.ـ فـالـكـثـيرـ الشـائـعـ هوـ الذـيـ يـعـولـ عـلـيـهـ فـيـ تـعـمـيمـ قـوـاعـدـ الـفـصـحـيـ.ـ وـالـشـاذـ وـالـقـلـيلـ لـاـ يـعـملـ بـهـمـ إـلـاـ عـنـ الـضـرـورةـ الـقـصـوـيـ كـضـرـورةـ الـقـافـيـةـ فـيـ الشـعـرـ وـالـسـجـعـ فـيـ النـثـرـ.ـ وـمـعـ ذـلـكـ يـكـونـ اـسـتـعـمـالـ هـذـاـ الـقـلـيلـ الشـاذـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـضـرـورةـ مـنـعـيـاـ وـمـكـروـهـاـ.

ولـابـنـ جـنـيـ نـصـوصـ أـخـرىـ فـيـ تـأـصـيلـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ الـتـيـ عـلـمـ بـهـ النـحـاةـ وـالـصـرـفـيـونـ العربـ،ـ وـهـيـ اـعـتـيـارـ (الـفـصـاحـةـ) دـائـرـةـ عـلـىـ مـعـيـارـ الـكـثـرةـ وـالـشـيـوعـ.ـ فـهـوـ يـقـولـ فـيـ مـوـضـعـ آخـرـ :ـ (فـانـ وـرـدـ مـنـ بـعـضـهـمـ شـيـءـ يـدـفـعـهـ كـلـامـ العربـ وـيـأـبـاهـ الـقـيـاسـ عـلـىـ كـلـامـهـاـ فـانـهـ لـاـ يـقـنـعـ فـيـ قـبـولـهـ أـنـ تـسـمـعـهـ مـنـ الـوـاحـدـ وـلـاـ مـنـ الـعـدـةـ الـقـلـيلـةـ إـلـاـ أـنـ يـكـثـرـ مـنـ يـنـطقـ بـهـ) (20).

وـهـذـاـ الـمـيـارـ الذـيـ كـرـرـ القـوـلـ فـيـ ابنـ جـنـيـ -ـ وـهـوـ الـأـخـذـ بـالـأـكـثـرـ وـالـأـشـهـرـ -ـ صـرـحـ بـهـ كـثـيرـ مـنـ قـبـلـهـ،ـ مـنـهـمـ أـبـوـ عـمـروـ بـنـ الـعـلـاءـ الذـيـ سـأـلـهـ أـحـدـهـمـ فـقـالـ :ـ (أـخـبـرـنـيـ عـمـاـ وـضـعـتـ مـاـ سـمـيـهـ عـرـبـيـةـ :ـ أـيـدـخـلـ فـيـ كـلـامـ العربـ كـلـمـهـ ؟ـ فـقـالـ :ـ لـاـ.

(18) الخصائص : 10/2 - 12.

(19) نفسه.

(20) نفسه : 25/2.

(21) متنات الزبيدي : ص 39.

(22) عن المزهر : 234/1.

- ع م).
 8 . من الأدنى الى الأوسط الى الأدنى نحو (ف د م).
 9 . من الأوسط الى الأعلى الى الأدنى نحو (د ع م).
 10. من الأوسط الى الأدنى الى الأعلى نحو (د م ع).
 11. من الأوسط الى الأعلى الى الأوسط نحو (ن ع ل).
 12. من الأوسط الى الأدنى الى الأوسط نحو (ن م ل).

وقوله بعد ذلك : «ان أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى الى الأوسط الى الأدنى»⁽²⁴⁾، فكيف يكون (ع د ب) أحسن من (ع ر د) أو من (ع م ه) أو من غيرها ؟

وخلالمة ما سبق ان الذين وضعوا (عرف) اللغة العربية الفصحى وقعدوا قواعدها قد استخدموا منها معياريا يمكن أن يوصف في آن واحد بأنه انتقائي وتلقيقي وتفاضلي.

فهو انتقائي لأنهم لم يستقرئوا سائر اللغات واللهجات وانما اقتصرت على مسموه (كلام العرب) الفصيح الذي تحدده معايير زمانية ومكانية معينة.

وهو تلقيقي لأنهم بعد أن حصروا (كلام العرب) في زمان ومكان معينين جمعوا بين لغات قبائل متعددة من جهة وبين مستوى اللهجات ومستوى اللغة الأدبية من جهة ثانية. ولم يقتصروا على لغة أو لهجة معينة، أو بعبارة أخرى لم يصنعوا كل لغة على حدة ويستخرجوا قواعدها الخاصة بها

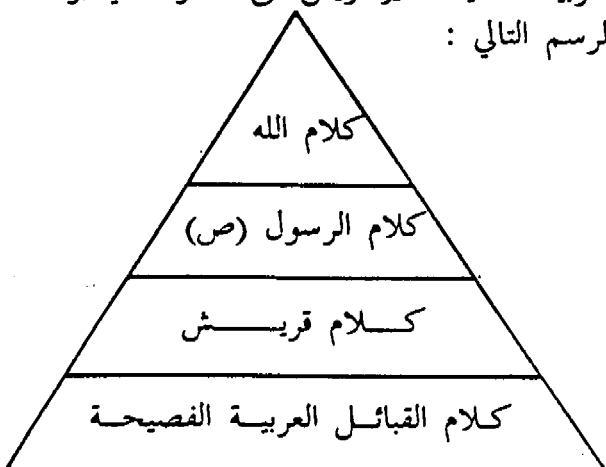
وإذا انتقلنا الآن الى مجال الدراسات الأسلوبية التي اهتم بها النقاد والبلاغيون، وجدنا مصطلح (الفصاحة) هو أهم معيار توزن به الأساليب ويزيل الجيد من الرديء. فيختار على مستوى اللفظ المفرد ما حقق أعلى نسبة من الجرس والرنين اللذين يقع تذوقهما بمحاسبي الأذن واللسان. فالجيد هو ما عذب وقعه على الأذن وخف به النطق على اللسان. والرديء ما كان عكس ذلك. ويختار على مستوى التراكيب ما تحقق فيه جودة النظم وحسن التأليف. فالفصاحة اذن عند هؤلاء مردها الى الذوق الشخصي الذي يتفاوت بتفاوت ما يكتسبه المرء من (الدرية والممارسة). ولا أدل على تحكيم الذوق عند هذه القلة من العلماء من قول ابن السبكي في (عروض الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) : «الثلاثي أحسن من الثنائي والأحادي ومن الرباعي والخمساني»⁽²⁵⁾ وأين المقياس العلمي المسلم به في تقسيمه رب الفصاحة في تراكيب الثلاثي الى الثنائي عشر تركيبا هي :

- 1 . الانحدار من المخرج الاعلى الى الاوسط الى الأدنى نحو (ع د ب).
- 2 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأوسط نحو (ع ر د).
- 3 . الانتقال من الأعلى الى الأدنى الى الأعلى نحو (ع م ه).
- 4 . الانتقال من الأعلى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ع ل ن).
- 5 . من الأدنى الى الأوسط الى الأعلى نحو (ب د ع).
- 6 . من الأدنى الى الأعلى الى الأوسط نحو (ب ع د).
- 7 . من الأدنى الى الأعلى الى الأدنى نحو (ف

(23) عن المزهر : 199/1.

(24) المزهر : 198 — 197/1.

بها كتب الشعر ونزل القرآن ودون الحديث، وبين اللهجات القبلية على تعدداتها، فانهم قد رتبوا ما اجتمع من ذلك في درجات، فقالوا من جهة ان أفصح الكلام على الاطلاق هو كلام الله⁽²⁹⁾. وبعده في المرتبة كلام الرسول (ص) لأن الرسول أفصح الخلق⁽³⁰⁾ وبعده كلام قريش لأنها أفصح العرب⁽³¹⁾، وبعده كلام سائر القبائل الفصيحة، وبعده الكلام غير الفصيحة أو الخارج عن دائرة الفصاحة. وقالوا من جهة ثانية ان لغة الشعر أعلى من لغة الترث وذلك حين المفاضلة بين كلام العرب بعضه بعض. لذلك كانت أكثر شواهد النحاة والمعجمين والبلغيين من الشعر: وهكذا نجد أن (الفصيحة) هو بثابة بيت هرمي الشكل سقفه أو قمته كلام الله، وأرضه أو سفحه كلام سائر القبائل العربية الفصيحة غير قريش على النحو الذي يوضحه الرسم التالي :



وكون المنهج الذي اتبع انتقائياً تفاضلياً معناه من ناحية أخرى أن لغويينا القدامي لم يقفوا عند حد الوصف المجرد بل تجاوزوه إلى التوجيه والتعليم،

وانما عملوا بـ (تدافع اللغات)⁽²⁵⁾. والجمع بينها، ومن هذا الجمع تم استخراج القاسم المشترك الذي أصبح هو (الفصحي). ومن هنا وجدنا تعداداً في قواعد النحو والصرف بل تضارباً بينها أحياناً. وتضخماً كبيراً في المعجم بسبب ما اشتمل عليه من كثرة الترافق والمضاد والمشترك، وما فيه من تعدد المصادر والجمع والصيغ، فانت في (صغر) مختار بين (صغر) و(صغر) وفي (أصبع) مختار بين المصادر التالية : (كَذَبَتْ — كَذَبَ — كَذَابَ) ولذلك في (التُّرَبَ) احدى عشرة لغة وهي : (التُّرَبَ — التُّرَابَ — التُّرَبَةَ — التُّرَبَاءَ — التُّرَبَاءِ — التُّرَبَابَ — التُّرَبَوبَ — التُّرَبَوبَةَ — التُّرَبَوبَةِ)، وذلك أن تجمع (الثُّغَبَ)⁽²⁶⁾ على ثغاب أو ثغاب أو ثيaban أو ثيaban. وذلك أن تقول : ثما ينمون ثمواً يعني زاد أو أن تقول : ثمي ينمي ثمي وثمي وثمي⁽²⁷⁾. ولا حصر للأمثلة.

وهو تفاضلي لأنه بعد إتمام الجمع بين هذه اللغات التي تدخل في إطار الفصيحة، انتقل اللغويون إلى تصنيفها في سلم متفاوت الدرجات في الأفصح والفصيحة والأقل فصاحة. فهم إذا كانوا قد جمعوا بين ثلاثة لغات في قولهم : (هذا ملك يبني) بأن جعلوا الميم في (ملك) مثلثة. فانهم — أو بعضهم — اعتبروا الفتح في هذه الكلمة هو الأفصح. وكذلك قالوا : «ضربة لازب أفصح من لازم، وبئثت أفصح من بئثت وبئثت»⁽²⁸⁾.

وهم إذا كانوا قد جمعوا بين اللغة الأدبية، التي

(25) انظر المزهر : 262/1 في (تدافع اللغات).

(26) انظر القاموس.

(27) الثُّغَبَ — بالفتح — والثُّغَبَ — بالسحريلك : الطعن والذبح وأكثر ما بقي من الماء في بطن الرادي (القاموس).

(28) المزهر : 213/1.

(29) انظر : المزهر : 213/1.

(30) نفسه : 209/1.

(31) نفسه : 209/1.

(32) الاقراغ للسرطى : ص 202.

صاحب (حن العوام)، وابن الجوزي صاحب (تقويم اللسان). وبعضهم كان من الفقه الثانية كابن هشام صاحب (المدخل إلى تقويم اللسان)، ولذلك رأينا يرد على الزبيدي وابن الجوزي ويصوب كثيراً من الوجوه التي خطأ فيها العامة. وسنرى أن ابن الطيب الشرقي كان أيضاً من الفقه المتساهلة.

ولما كانوا منقسمين حول مستوى الصواب فقد انقسموا بالتلازم حول مستوى الخطأ، أي حول ما يقابل الفصيح. فإذا كان (الأفصح) عند الفقة الشديدة هو المستوى الصواني فإن مقابل هذا المستوى عندهم هو (الفصيح) وما دونه. وإذا كان الفصيح - لا الأفصح - عند الفقه المتساهلة هو المستوى الصواني، فإن ما يقابلها عندهم هو عدم التزام لغة من لغات العرب ولو ضعفت أو وجه من الوجوه النحوية والصرفية ولو لم يكثر استعماله. ومعنى هذا أن فئة كانت تعمل باللغة المشهورة الكثيرة الاستعمال المطردة في القياس، ففة لا ترى لذلك ضرورة. وهذا ما سوف توضحه لنا الأمثلة الكثيرة التي نسوقها من (موطأة الفصيح) لابن الطيب.

وهكذا فإن النقاش الذي دار بين اللغويين التصوبيين وما نشأ عنه من خلاف في تحديد مستوى الصواب، مما من الأمور التي يتبعها - بطريقة لا مباشرة ولا مقصودة - ما ترتب عن الأخذ بالمنهج المعياري الانتقائي التفاضلي التلفيقي من نتائج سلبية. بل لقد بنيت كتب هؤلاء كيف كانت هذه المعيارية تسمح بتدخل عوامل خارجة عن المنبع اللغوي الذي يقوم على الوصف المجرد من التحليل والاستنتاج، كالعوامل الذاتية أو الدينية أو القومية أو الاجتماعية، في تحديد المستوى الصواني. فكثيراً ما كان اللغوي يحكم إلى ذوقه الشخصي فيجعل (ع د ب) مثلاً أنصح من غيرها، أو إلى ثقافته الخاصة ومقدار تحصيله من العلم، فهو يصدر حكمه بناء على

فأصبح اللغوي من وظيفته أن يبين للمستعمل ما ينبغي له وما لا ينبغي، ما هو صواب وما هو خطأ، ما هو فصيح وما هو أفصى.

ولقد زاد من إرساء المعيارية الانتقائية التفاضلية وعميق جذورها ظهور فئة اللغويين «التصوبيين» الذين كانوا ينقسمون قسمين - كما أشرنا في الباب السابق - قسم ينطلق من الصواب ليصل إلى الخطأ، أي من وضع الموذج الثنائي الأجواد الذي ينبغي تمثيله واقتداره ومن ورائه يتم التنبية على الخطأ الممنوع أو الاستعمال الجائز لكنه غير جيد. وهؤلاء هم أصحاب كتب الاختيارات الفصيحة التي نجد في مقدمتها (اختيار فصيح ثعلب). وقسم ينطلق من التنبية على الخطأ الشائع أو الاستعمال الرديء ليصل إلى الوجه الأمثل والاستعمال الأصوب. وأصحاب هذا القسم هم أولئك الذين اشتبروا بوضع كتب (حن العامة) و(حن الخاصة). أو بعبارة أخرى فإن الاتجاه الأول كان ينطلق من : (قل هكذا) والاتجاه الثاني كان ينطلق من : (لا تقل هكذا). وبذلك يلتقيان في نقطة واحدة وهي توجيه المستعمل وتلقينه والأخذ بيده.

لكن بمقدار ما عمل التصوبيون على إرساء المعيارية بهذا الشكل، وبمقدار ما كانوا متفقين على توجيه المستعمل وتعليميه الصواب بمقدار ما اختلفوا في تحديد الاستعمال الصائب أو المستوى الصواني الذي ينبغي التزامه وتجنب مطابقته. فهم من هذه الزاوية أيضاً كانوا قتين : ففة متشددة تعتقد أن المستوى الذي على المستعمل أن يلتزم هو الدرجة العليا في سلم الفصاحة (أي الأفصح)، وفئة متساهلة تعتقد أن المستعمل يكفيه أن يحاكي لغة من لغات العرب - ولو أنها في أدنى السلم - ليكون كلامه صحيحاً. ومؤلفو كتب (الفصيح) جلهم من الفقه الأولى وكذلك أصحاب (حن الخاصة). أما مؤلفو (حن العامة) فبعضهم كان من الفقه الأولى كالزبيدي

الأعممية الدخيلة. والعامل الاجتماعي هو الذي يجعل لغة المثقفين هي الأفضل من لغة العامة... .

وأخيراً فان تداخل هذه العوامل، الخارجة عن نطاق النهج اللغوي القائم على الوصف لا التوجيه، هو الذي يجعل الدارسين الحديثين يقدحون في المناهج القياسية القديمة سواء المستخدم منها عند العرب أم عند غير العرب، ويعيرون فيها — في جملة ما يعيرون — وأنها تقوم بتصنيف اللغة إلى مستويات بعضها جيد وبعضها رديء. وهو ما سنعود للحديث عنه في موضع لاحق⁽³³⁾.

استقراره الخاص فلذلك يأتي غيره بما لم يطلع عليه فيخالفه في الرأي. وقد يحتكم إلى مذهبه في اللغة والنحو، كأن يكون من أصحاب المذهب الكوفي فيعمل بما قاله أحد القدماء وهو أن الكوفيين «لو سمعوا بيتأ واحداً فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبيّبوا عليه بخلاف البصريين»⁽³²⁾.

والعامل الديني هو الذي جعل اللغويين — أو أغلبهم — يرتبون الكلام في ذلك السلم المتفاوت الدرجات — كما أشرنا سابقاً — والعامل القومي هو الذي يجعل الكلمة العربية أفضل. من الكلمة

(33) انظر ص (279) من الأطروحة المرقونة.

ابن الطيب وبعض معايير التصويب

احداهما على الآخرى ؟ ولو جاز أن يؤخذ بمعيار كثرة الاستعمال فيسائر الأحوال، ولا سيما إذا كانت اللغة الموصوفة غير متجانسة — كما قلنا — لجاز اعتبار الخطأ واللحن اللذين يشيعان بكثرة فصيحين، ولعمل بالقاعدة التي تقول : لحن مشهور خير من صواب مهجور. بل لوجب أن تعتبر لغات العامة واللهجات الدارجة هي الأفصح لأنها هي الأكثر دورانا واستعمالا. وهذا ما نبه إليه ابن درستويه فجعل ينقض الاعتماد على معيار الاستعمال ويرده ولا يعتبره مقياسا سليما يصح الحكم به على الفصيح. وسنأتي على ذكر كلامه فيما بعد.

وعلى كل حال، فإن هناك شرطا ضروريا ليصح الاعتماد على كثرة الاستعمال — بالإضافة إلى ما ذكر — وهو أن يتتوفر اللغويون على استقراء تام وأحصاء شامل للالفاظ والاستعمالات. وهذا ما لم يحصل عند القدامى.

وابن الطيب بدوره لم يكن يعترض على الأخذ بكثرة الاستعمال من حيث المبدأ، ولكنه كان يقول إن الفصيح ليس بالضرورة هو ماكثر استعماله وشاع تداوله :

أ. فقد يقل اللفظ في الاستعمال ويكون مع ذلك فصيحا لأنه وارد في كلام الله أو كلام رسول الله أو لغة الحجاز... وكل هذا مشهود له بأنه في المرتبة العليا من مراتب الفصاحة.

ولذلك فإنه حين نهى ابن المرحل عن استعمال الماضي والمصدر واسم الفاعل من (د ع) و(ذ ر)

في ضوء ما سبق، يمكننا الآن أن نعرض لآراء ابن الطيب في قضايا التصويب اللغوي، وموقفه من بعض المعايير التي احتمل إليها اللغويون واعتمدوها في قبول ما قبلوه ورفض ما رفضوه من الألفاظ والاستعمالات. وقد حصرنا كلامنا في الموضوع، في النقطة الثلاث التالية :

- الموقف من معيار كثرة الاستعمال.
- الموقف من معيار القياس.
- الموقف من المتشددين والمساهلين.

1 — نقض معيار كثرة الاستعمال

ذكرنا من قبل، أن أهم معيار أخذ به اللغويون العرب القدامى، وأنه معيار سليم أيضا، هو الذي يجعل مدار الفصاحة وبالتالي مدار الصواب على كثرة شيوخ اللفظ وشهرته في الاستعمال.

والواقع أن الاحتكام إلى معيار الاستعمال هو في حد ذاته معيار سليم لا اعتراف عليه من الناحية المبدئية، لأن اللفظ الذي لا يستعمل في لغة من اللغات الموصوفة لا يمكن أن يتخذ موضوعا للدرس أو أن يخضع للملاحظة. ولكن شرط هذا أن تكون اللغة الموصوفة لغة واحدة متجانسة (Homogène). أي ليست مكونة ومركبة من مجموعة لهجات مختلفة، فيصعب إذ ذاك اصدار حكم بتصويب لهجة وتحطيمه لهجة أخرى. فإذا كانت اللهجة الأولى تستعمل (غا ينمو) والثانية تستعمل (غى ينمى) فبأية حجة تفضل

وقال :

قلت: رواية المروي وغيره من أهل الحديث :
(ليتهن الناس عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم⁽³⁾). أي عن تركهم إياها. قال شِمْرُ :
زعمت النحوية أن العرب أ Mataوا مصدره وماضيه،
والنبي صلى الله عليه وسلم أ فصح. وأوْمًا اليه
القاضي⁽⁴⁾. وورد في كلامهم (مودع) أيضًا. قال
خفاف :

إذا ما استحست أرضه من سائه
جري وهو مودع وواعد مُنْدَقٌ⁽⁵⁾.

أي : وهو متزوك لا يضرب ولا يزجر.

ثم ما حكاه الشارح⁽⁶⁾ من قراءة (ودعك)
بالخفيف قال المجد إنها قراءته صلى الله عليه وسلم.
وقال في المصاحف : هي قراءة مجاهد وعروة ومقاتل
وابن أبي عيلة ويزيد النحوي وغيرهم. وبه تعلم أن
قول المجد كالجوهرى أن ما ورد من ذلك ضرورة،
 وأن العرب أ Mataوا الماضي والمصدر من (دع) غير
صحيح كـأوْمًا اليه شِمْر ونقله المروي وعياض
والفيومي وغيرهم. بل الصحيح أن ذلك مستعمل
موجود في الكلام الفصيح ثرا ونظمًا. فلا ينبغي
القول بعدم فصاحته فضلاً عن انكاره واماته⁽⁷⁾.

ومن هذا تعقيب ابن الطيب أيضًا على قول
الناظم :

وقل اذا أمرت : (ذ ر) ذا و (ذ دع)
ولا تقل : (وذرت) أي لم يشع
ولا (وذغت)، أو فلان (واذر)
أو (وادع)، فإن ذاك نادر
و(الوذر) و(الوذع) كذلك أهملوا
وصرفوا (ترك) فهي البطل

تصدى له ابن الطيب ناقلاً كلام المرزوقي في
شرحه لفصيح ثعلب ومعقباً عليه فقال :
«قد سمع الماضي في (ما ودعك ربك) في قراءة
الخفيف. وفي الحديث : «يا عائشة إن شر الناس
منزلة يوم القيمة من ودعه الناس — أو تركه⁽⁴⁾
— إنقاء نفسه». وقال الشاعر :

لَيْتْ شَعْرِيْ، عَزْ خَلِيْ (2) مَا الَّذِي
غَالَّهُ فِي الْحَبْ حَتَّى زَدَعَهُ

وقال آخر :

وَكَانَ مَا قَدَّمُوا لِأَنفُسِهِمْ
أَكْثَرَ نَفَعًا مِنَ الَّذِي وَذَعُرُوا

وسمع : (وذر) في حديث أبي جهل أنه قال
لابن مسعود يوم بدر عن علي بن أبي طالب رضي
الله عنه : (لقد قطع الرحم وسفك دماء الصناديد
وما أبقى ولا وذر). وفي الحديث (ليتهن أقوام عن

(1) أي أن الحديث ورد بالصيغتين : ودع، وترك.

(2) كنا في المرطة، وفي اللسان (عن خليل).

(3) وفي النهاية لابن الأثير وكذا لسان العرب : (ليتهن أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم).

(4) يقصد القاضي عياضاً في (المشارق).

(5) البيت لخاف بن ندية وهو في اللسان (مادة ودع).

(6) المقصود به المرزوقي شارح الفصيح.

(7) المرطة : 415/1 ز.

وَدَلَعُ اللِّسَانُ زَيْدٌ أَخْرَجَا
وَدَلَعُ اللِّسَانُ أَيْضًا خَرْجَا

الذِّي مَعْنَاهُ أَنْ (دَلَعٌ) لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ثَلَاثِيَا
لَازِمًا وَمُتَعَدِّيَا. فَقَدْ جَاءَ فِي تَعْقِيْهِ.

«قَالُوا : وَاسْتَعْمَلُ ثَلَاثِيَا هُوَ الْأَفْصَحُ كَمَا فِي
النُّظُمِ وَأَصْلِهِ. لَكِنْ فِي الْحَدِيثِ : «كَانَ يَدْلِعُ لِسَانَهُ
لِلْحَسَنِ» أَيْ بِخَرْجِهِ حَتَّى تَرَى حَمْرَتَهُ⁽⁸⁾، مَضَارِعَ
(دَلَعٌ) الثَّلَاثِيِّ. وَفِيهِ : قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ مِنَ الْعَطْشِ
كَأَخْرَجَهُ وَزَنَا وَمَعْنَى. وَكَذَلِكَ فِي حَبْرِ حَسَانِ :
(فَادْلَعَ لِسَانَهُ فَجَعَلَ بَحْرَكَهُ) رَبَاعِيَا أَيْضًا. فَيَكُونُ
الرَّبَاعِيُّ فَصِيحَا أَيْضًا⁽⁹⁾.»

فِهَذَا الْمَثَلَانِ يَدْلَانُ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ لَا يَحْكُمُونَ
لِلنُّظُمِ بِالْفَصَاحَةِ رَغْمَ وَرُودِهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالسَّبِبُ هُوَ قَلَةُ الْإِسْتَعْمَالِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ
عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ أَفْصَحُ الْكَلَامِ اطْلَاقًا وَانَّ الرَّسُولَ
(ص) هُوَ أَفْصَحُ الْخَلْقِ طَرَا، وَهَذَا مَا يَلْزَمُ مَعَهُ الْحَذْرُ
مِنَ الْإِعْتِنَادِ عَلَى مَعيَارِ كُثْرَةِ الْإِسْتَعْمَالِ.

وَالغَرِيبُ أَنَّ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الْوَاحِدُ قَدْ يَرِدُ
عَلَى لِغَاتٍ، وَلَكِنَّ الْلَّغَوْنَيْنِ يَأْخُذُونَ وَاحِدَةً مِنْهَا
وَيَفْصُحُونَهَا عَلَى حَسَابِ الْأُخْرَى، كَمَا فِي لَفْظِ
(خَدْعَةِ). قَالَ ابنُ الْمَرْحَلِ :

وَالْحَرْبُ خَدْعَةٌ وَهَذَا مِنْ كَلَامِ
نِيَّا عَلَيْهِ مَوْصِلُ السَّلَامِ

فَجَعَلَ لِغَةَ الْفَتْحِ هِيَ الْفَصِيحَةَ كَمَا فَعَلَ ثَلَعْ، مَعَ
أَنَّ حَدِيثَ «الْحَرْبِ خَدْعَةٌ» وَرَدَ بِثَلَاثِ لِغَاتٍ : وَهِيَ

(8) فِي الْأَصْلِ (بِخَرْجِهِ حَتَّى يَرَى حَمْرَتَهُ) وَالتَّصْرِيبُ مِنَ النَّهَايَةِ لِابْنِ الْأَنْفَرِ : 130/2.

(9) الْمَوْطَنَةُ : 414/1 ز.

(10) أَيْ بَاقِي الْلِغَاتِ سَرِيَّ الْفَتْحِ.

(11) الْمَوْطَنَةُ : 445/1 ز.

(12) الْيَتِ فِي (مَعْجَمِ مَقَائِيسِ الْلِغَةِ) 347/5

الفَتْحُ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ. بَلْ حَكُوا فِي لِغَةِ رَابِعَةٍ وَهِيَ
(خَدْعَةٌ) بِضمِّ وَفَتْحِ كَهْمَزَةٍ؛ وَلَذِكَ عَلَقَ ابْنُ الطَّيْبِ
عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : «لَكِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ الرِّوَايَةُ بِهِنْ جَمِيعًا
لَا يَصْحُ أَنْ يَقُولَ إِنْهُنَّ⁽¹⁰⁾ غَيْرَ فَصِيحَاتٍ، لَأَنَّهُ
صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْضَّادِ كَمَا أَوْمَانَا
لَنَلَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ. نَعَمْ يَقُولُ أَنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحَ مِنَ الْحُكْمِ
عَلَيْهِنَّ أَيْضًا بِالْفَصَاحَةِ. وَبِهِ يَعْلَمُ أَنَّ اقْتَصَارَ الْفَيْوَمِيِّ
فِي الرِّوَايَةِ عَلَى الْفَتْحِ قَصْرٌ⁽¹¹⁾».»

وَقَدْ نَهَى ابْنُ الْمَرْحَلِ – تَبَعًا لِثَلَعْ – عَنِ
الْإِسْتَعْمَالِ : (مَاءُ مَالِحٍ) فَقَالَ :

وَمَاءُ مَلِحٍ لَا يَقُولُ : مَالِحٍ
فَخَذْ بِفَهْمِ مَا يَقُولُ الشَّارِحُ

وَلَكِنَّ ابْنَ الطَّيْبِ رَأَى أَنَّ هَذِهِ الْلِغَةَ الْمُنْهَى
عَنْهَا مَسْمُوعَةٌ عَنِ الْعَرَبِ، بَلْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِغَةُ
أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُمْ مِنْهُمْ فِي الْفَصَاحَةِ، حَتَّى قَيلَ
أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَّلَ بِلِغَتِهِمْ، فَكَيْفَ تَنْكِرُ فَصَاحَتَهَا مَعَ
ذَلِكَ؟ وَهَذَا نَصُّ تَعْلِيقِهِ عَلَى بَيْتِ النَّاظِمِ الْمُذَكُورِ :

«وَقَوْلُهُ : (لَا يَقُولُ مَالِحٍ...) يَعْنِي فِي الْفَصِيحِ،
وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ أَصْلًا لَأَنَّهُ وَاردٌ فِي الْكَلَامِ
وَمَنْقُولٌ عَنْ جَهَابِذَةِ الْأَعْلَامِ، فَلَا يَسْعُهُ الْإِنْكَارُ مَعَ
وَجُودِهِ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ مَعْتَمِدِ الْإِسْفَارِ. وَأَنْشَدَ ابْنُ
فَارِسَ⁽¹²⁾ نَقْلًا عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ :

مَبْحَنْ قَرْأَةُ الْحَمَامِ وَاقِعٌ
وَمَاءُ قَرْأَةُ مَالِحٍ مَالِحٌ وَنَاقِعٌ

وَأَنْشَدُوا أَيْضًا :

أحدما : السماع : فقد حكاه جماعة كثيرة.
ومن لم يذكره لم يحکم بمنعه. وكثيراً ما يتذكر ذكر
الأشياء المقيدة اعتقاداً على شهرتها.

الثاني : القياس : فانهم قد أجمعوا على حكایة أحزن رباعياً، حتى ان بعضهم منع الثلثي. وقد تقرر في التصريف ان المفعول من أ فعل مفعَّل».

ج. وقد يحکم المرء بفصاحة لفظ اعتقاداً على اطلاعه الشخصي وعلمه المحدود، ولو توسع في الاستقراء وأحاط بما لم يحيط به غيره لوجد ان ما حكم عليه بأنه قليل في الاستعمال هو في الحقيقة كثير.

قال ابن المرحَل :

وقد وقفت فرسى فوقا
أيقه. وقد وقفت موقفا
وقد وقفت للبامى وقفا
أو خباما، فافهمه حرفا حرفا

فعلم على ذلك ابن الطيب وقال بعد كلام
طويل :

(وما مر يعلم أن مقابل الأفصح في وقت الدابة : أوقفت ووقفت. ومقابله في وقف حبسا : أوقفت. وإنما أطبقنا في هذا المقام لأن رأينا كثيراً من يشار إليه في التحصيل والتحرير من الأعلام يتوجهون أنه لا يقال وقف الا لازما وإنما يتعدى بالهمزة أو التضييف اعتقاداً على رأيه واستاداً إلى اختياره دون وعيه، وما رأى أن ما استصوبه غير صواب، وأن

ولو ثقلت في البحر والبحر صالح
لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا

ونقل الأزهري اختلاف الناس في جواز (مالح) ثم قال : ماء مالح ومملح أيضاً. وقال في التهذيب : وما لح لغة لا تنكر وإن كانت قليلة. وقال في المصباح نقاً عن الجرد⁽¹³⁾ : وما مالح ومملح بمعنى. وعبارة المتقدمين فيه : وما لح قليل. ويعنون بذلك أنه لم يجيء على فعله. فلم يهدِ بعض المتأخرین إلى مغزاهم، وحملوا القلة على الشبوت والاستعمال وليس كذلك. بل هي محمولة على جريانه على فعله. كيف وقد نقل إنها لغة حجازية، وصرح أهل اللغة بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أنسجها ومن الألفاظ أعدّها فيستعملونه، ولذلك نزل القرآن بلغتهم، وكان منهم أفعصح العرب؟. فما ثبت من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته. وقد قالوا في الفعل أيضاً : ملح الماء ملوحاً من باب قعد وقياس هذا مالح. وعليه فهو جار على القياس⁽¹⁴⁾.

ب. وقد يحکمون على اللفظ بأنه غير فصحٍ ويُعنون استعماله مع أن السماع والقياس يوجبهان. من ذلكمثال المذكور أعلاه، ومنه أمثلة كثيرة أخرى ساقها ابن الطيب في كتابه نكتيف منها بواحد رد فيه على المروي الذي منع أن يقال : (رجل مُخْرَن). قال ابن الطيب⁽¹⁵⁾ :

«قال المروي في غريه ورجل مخزون ولا يقال مُخْرَن. قلت : إن أراد أنه لا يقال غالباً للإستغناء عنه بمحزون فصحٍ، وإن أراد أنه لا يقال أصلاً باطل بدللين :

(13) في الأصل (التجريد) والتصويب من المصباح. والكتاب الذي ينقل عنه القيوسي هو في الراجح كتاب (المفرد.لغة الحديث) لعبد اللطيف البغدادي ت : 629 هـ. وقد نشر المبره الأول منه بعنوان فاطمة حمزة الراضي - بغداد 1977.

(14) المروطة : 2/469.

(15) نفسه 1/127 ز.

قال (٢١) ثُمَّى المَال بِعْدَى كثرا
يُبَيِّنُ لَيْتَ إِن أَرَدْتَ كثرا

فعلق ابن الطيب على هذا بقوله :

«واعترضه شارحه (٢٢) بأنه التزم أن يذكر الفصيح، و(ثما) فيه لغتان هما : (٢٣) ثُمَّى كرمي، وثما ينمو كدعا، وكلاهما فصيح، بل اللغة التي ترك هي الكثيرة الفصحي.

قلت : وما قاله صحيح متوجه على أبي العباس ولذلك صدر جماعة من أرباب التأليف بالواوية قبل البائية كالمجد وغيره، وذلك يقتضي أفصحيّة الواوية كما في شرح الأصل. لكن في أفعال ابن القطاع ما يشهد لابي العباس، فإنه بعد أن ذكر البائي وتصاريحه قال : ولغة ثما ينمو (٢٤).

فلا تبرير لما قال به ثعلب اذن سوى التقصير في الاستقراء واحصاء الأحوال التي تردد فيها الألفاظ،

د. وقد يحكم للفظ بأنه فصيح رغم كونه مولداً بسبب أنه كثير في الاستعمال، فيقعون بهذا في تناقض لأن المولد عندهم خارج عن دائرة الفصاحة، وفي (اختيار ثعلب) كلمات كثيرة مما هو معدود في المولد وتمثل لها بما في قول الناظم :

والجروت مصدر الجريمة
فلا تكون للناس ذا استكبار

محنارة إلى الخطأ أقرب منه للاستصواب. وكأنه لذهوله وغفلته وقصوره في وهمه وقوله لم ير به قول الله تعالى : «وَقَوْهُمْ إِنْهُمْ مَسْؤُلُون» (١٦)، (إذ وُقْتُوا عَلَى النَّارِ) (١٧)، (مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١٨). ولم يطلع على قول القائل :

«وقفت على ربع لية ناقتي (١٩) * »

— وقال ابن المرحل أيضاً في (باب فعلت بكسر العين) :

وقد لَبِثَ وَهُوَ لَسْ بَايِدٌ
وقد شَمِثَ رَبِّهِ مِنْ بَعْدِ
فعلق ابن الطيب على (شَمِثَت) بقوله : «قال ابن درستويه : وال العامة يفتحون عين الماضي ويضمون عين المضارع، وهو خطأ.

قلت، تخطّطته إياهم غير سديدة لأن من شأها الفصور وعدم الاطلاع على اللغات العديدة. بل هذه اللغة التي أنكرواها وخطأً قائلتها حكاها جماعة منهم الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم من العرب العرباء، ونقلها أرباب التأليف. فلا سبيل إلى انكارها وتخطّطها المتكلّم (٢٠) بها.

ولعل من هذا القبيل حكم ثعلب على (ثما ينمو) بأنها غير فصيحة.

قال ابن المرحل :

(١٦) الصافات / ٢٤.

(١٧) الأسماء / ٢٧.

(١٨) سا / ٣١.

(١٩) المروطة : ١٠٢ ز.

(٢٠) المروطة : ١ / ١٠٧ س.

(٢١) أي ثعلب في فصيحة.

(٢٢) المقصود : المرزوقي في شرح الفصيح.

(٢٣) في الأصل (هي) وهو سبق قلم.

(٢٤) المروطة : ٣٩ / ٢ س.

وَقُرْوَهَا وَالسِّرْكَابِ مُؤْفَقَةٌ
أَقْمَ عَلَيْنَا حِينَا فَلَمْ أَقْمَ. (27)

وعزها جماعة من أرباب التأليف منهم ابن القطاع والفيومي والقاضي عياض في المشرق إلى تميم، وإذا كانت لغة مطردة عند قوم فكيف يمكن إنكارها؟ بل ربما استغرب الحكم بالرداءة التي نسبها إليها أرباب التأليف، والظاهر أن الرداءة إنما هي بالنسبة إلى غير تميم... (28) ...»

فالذين خطوا لغة (أوقف) كأنما خطوا لهجة تميم أي عابوا على قوم أن يتكلموا وفق ما أرادوا وحسب ما تواضعوا عليه، وهذا لا يصح. وهذه اللغة ليست ردية إلا بالنسبة لغير تميم أما هم فاللغة التي يتكلمون بها هي عندهم في قمة الفصاحة لأنها هي العرف الجاري به استعمالهم.

وقد كان ابن درستويه أشد الناس انتقاداً لشطب وغيره من العلماء الذين فصّحوا لغة على لغة اعتقاداً على معيار الاطراد وكثرة الاستعمال. فالمعيار في نظره غير سليم إذا استخدم للمقارنة بين لهجتين عريبيتين. وهذا طعن في كثير من اختيارات ثعلب.

فقد جاء في تعقيبه على اختيار ثعلب الكسر في بعض الألفاظ دون غيره ما نصه :

«فَأَمَّا اختيار مؤلف (الفصيح) الكسر في (يُنْفَر) و(يُشَتَّم) فلا علة ولا قياس، بل هو نقض المذهب العربي والنحوين في هذا الباب. فقد أخبرنا محمد بن يزيد عن المازني والزيادي والرياشي عن أبي زيد الأنباري، وأخبرنا به أيضاً أبو سعيد الحسن بن

والجبرية كمثل السكير⁽²⁵⁾
متورحة الباء فكن ذا خبر
وزرقة جبرية أي ئخْبر
أن الفتى على المعاصي مُخْبَر
فاجبرية والجبر من الألفاظ الاصطلاحية الحادثة مع
انتشار علم الكلام، وبهذا علق ابن الطيب على هذا
بنقوله :

«وجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة — كـ
قال في شرح الأصل — منسوبة إلى الجبر بالفتح.
وهو القول بأن الله تعالى يجير عباده على المعاصي:
قال أبو عبيد : وهو كلام مولد لا أصل له في
العربية»^{(26) ...»}

هـ. وعموماً فإن الحكم بفصاحة لهجة ورداءة لهجة أخرى حكم لا يقبله علم اللغة الحديث لأنه تتدخل فيه عناصر ذاتية خارجة عن المنهج الخايد الموضوعي. ثم كيف يقبل الطعن من شخص في لغة لا يتكلمها؟ فكيف يقبل من حجازي أن يصف لغة طيء أو تميم بأنها غير فصيحة؟ لانه في حكمه يرجع إلى معايير لغته هو لا إلى معايير اللغة التي يستهجنها. ولابن الطيب في هذه النقطة بالذات نص يعبر من أروع النصوص وأهمها إذ لا يختلف فيه عن آراء المحدثين. فقد قال يرد على الأصمسي الذي أنكر أن يقال : أوقفت الراحلة بالهمز بما نصه :

«قلت : وهذا الذي أنكره لا سيل له إلى انكاره فقد حكاه جماعة من الفحول وأنشد عليه قوله :

(25) أي أن الجبرية بالتحريك مثلها مثل الكبير في المعنى.

(26) المرطة : 32/1 س.

(27) كما وفى اللسان : (أقم علينا أخي فلم أقم).

(28) المرطة : 103/1 ز

وكذلك قوله : (أيش) إنما غيره من الأصل والصواب لأنه كلام كثراً استعماله (....).

وأما اختياره (تَقَمَتْ أَنْقَمْ) ففيه لغتان : فمن العرب من يجريه على هذا الباب (29) وهو الأكثر ولذلك اختاره مؤلف الكتاب، ومنهم من يكسر الماضي ويفتح المستقبل على ما تكلم به العامة وليس ذلك بخطأ وإنما ذلك لاختلاف اللغات.

وأما اختياره (30) في نطق الكبش ينطح ونبع الكلب يتبَعُ وتحت يتحَبَّ فإن الفتح في مستقبلها أكثر وأعم في الاستعمال لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسر في كلام أهل الفصاحة والبصر بالابنية وتصارييفها أكثر وهو الأصل وكلاهما قياس (31).

فقد وضح ابن درستويه أن اختيار ثعلب لم يكن على أساس علمي متيقن وإنما بنى على معيار الكثرة في الاستعمال، مع أن الاختلاف في صيغ الألفاظ راجع لاختلاف بعض اللغات، وبعض العرب لمج بهذه اللغة وبعضهم لمج بأخرى.

وما قاله كل من ابن الطيب وابن درستويه قبل ذلك، هو ما يذهب إليه اللغويون المعاصرؤون الذين درجوا — كما سبقت الإشارة — على استهجان الانحراف العالمية التقليدية ونعتها بأنها أنحاء معيارية بسبب تصنيفها للاستعمالات إلى مستويات تصنف بعضها بالجودة وبعضها بالرداة. جاء في (قاموس اللسانيات) :

«إن النحو المعياري (la grammaire normative) يقوم على أساس التمييز بين مستويات اللغة : (لغة منقحة — لغة شعبية — لهجات ... الخ). ومن بين هذه المستويات يقوم بتعيين واحد منها وجعله هو اللغة المفضلة التي يجب تقليدها وتبنيها. وهذه اللغة يطلق

الحسين السكري عنهم وعن أبي حاتم، وأخبرنا الكسروي علي بن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنه قال : طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر أولى فلم أعرف لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل أمرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك. ونظن اختيار الكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالاً عند بعضهم فجعله أصح من الذي قل استعماله عندهم، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته وإنما هاتان لغتان متساويتان في القياس والصلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وألمس لطول العادة له لأن المعتاد قوله. وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان كقولهم ينفر بالضم من النفار والاشتراك وهو ينفر بالكسر من نفر الحاج من عرفات. فهذا الضرب من القياس يبطل اختيار مؤلف الفصيح الكسر في ينفر على كل حال، ومعرفة مثل هذا أنسع من حفظ الألفاظ المجردة وتقليل اللغة من لم يكن فقيها فيها.

وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس بعيد عن الصواب حتى لا يتكلموا بغيرها، ويدعوا المنقاد المطرد اختيار. ثم لأعجب ذلك أن يقال : هذا أصح من المتروك، ومن ذلك قول عامة العرب (أيش) (صنعت) ؟ يريدون : أي شيء صنعت ؟. وقولهم : (لا إيشايك) يعنيون لا أب لشائيك. وقولهم : (لاتيل) أي لا تبال يا هذا. ومثل تركهم استعمال الماضي واسم الفاعل من يذر ويدع واقتصرارهم على ترك وتارك. وليس هذا لأن (ترك) أصح من (ودع) (وذر) وإنما الفصيح ما أصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس لا ما كثر استعماله.

(...)

(29) وهو باب فتح بفتح العن.

(30) أي اختياره فتح الماضي في هذه الكلمات مع فتح المضارع في الأربين وكسره في (يتحت).

(31) تصحيح الفصيح 109/1 وما بعدها.

التحوية وما هي الجمل اللانحوية من أجل الاهتمام
بالأولى واستبعاد الثانية⁽³³⁾

وفي سياق الدفاع عن التوليدية أيضا نجد روفي
(N. Ruwet) يحذر من الخلط بين مفهوم (التحوية)
ومفهوم (الصحة التحوية La correction grammaticale) والمفهوم الثاني هو المرتبط بالنحو المعياري التقليدي، وال الأول لا يميز بين الاستعمالات التي ترجع إلى اختلاف اللهجات وإنما يميز بين درجات التحوية داخل اللغة الواحدة المنسجمة. ويقول : « إن الأمر يتعلق أذن بعدم الخلط بين الاختلافات التي ترجع لطبيعة لهجية وبين الاختلافات من حيث درجات التحوية الواقعية داخل اللهجة الواحدة. فالنحو العلمي كما يقول (ليز Iées) و(كlima) لا يتم بالخلط من قيمة بعض الاساليب أو اللهجات الانجليزية ولكنها يتم تكون عدد كبير من متكلمي الانجليزية يتلقون اتفاقا واسعا على اعتبار هذا الوجه أو ذاك من وجوه التعبير منحرفا في بنائه »⁽³⁴⁾.

فالتوليدية أذن لا يتم باختلاف أوجه التعبير الناتج عن اختلاف اللهجات ولكن تم تم بالاختلافات الموجودة داخل اللهجة الواحدة، وبالتالي فهي لا تفضل بين هجة وأخرى، بل هي لا تقوم بهذه المفضلة حتى بين ما تلاحظه من اختلافات داخل اللهجة المعنية. وإنما تتصف وتفسر ولا توجه، فإذا لاحظ دارس اللغة الفرنسية مثلا أن عبارة qui est (qui viendra) مقبولة عند بعض الفرنسيين ومرفوضة عند بعضهم الآخر، « فليس له أن يعتبر أحد هذين الحكمين هو الجيد. ولكن عليه أن يقبل بأنه في ذلك أيام ضربين مختلفين من الفرنسية بحيث ينبغي أن يوصف كل منها عن طريق نحو توليدي خاص »⁽³⁵⁾.

عليها اللغة الجيدة (la bonne langue) والاستعمال الجيد (bon usage) . وفي هذا التعبير يتضح جليا أنه لا تتدخل عوامل لغوية محض. ولكن عوامل ذات طبيعة سوسيو ثقافية. فاللغة اختارة لتكون المرجع فيما ينبغي أن يقال هي لغة الوسط الذي يتمتع بمحظة أو سلطنة (أوساط البورجوازية الممتازة). وهناك عامل آخر يدخل في الاعتبار في النحو المعياري وهو تقليد الكتاب الممتازين. وفي هذا يمكن لبعض العوامل الأسلوبية ان تقوم بدورها بطبيعة الحال. ولكن في الأغلب يدخل في الاعتبار [عنصر] التراث ... »⁽³²⁾.

وأنه من أجل الموقف الذي اتخذته اللسانيات الحديثة من المعيارية، ذهب بعضهم إلى حد اتهام النهج التوليدى المعاصر نفسه بأنه لا يخلو من معيارية. وذلك لكونه يأخذ بمصطلح : (التحوية la grammaticalité) و(اللانحوية l'agrammaticalité) ولكن المدافعين عن التوليدية فرقوا بينها وبين معيارية الانحاء التقليدية القديمة لأنها — أي التوليدية — « ليست معيارية بنفس الشكل الذي كانت عليه الانحاء التقليدية. أنها لا تخرب وراء المحافظة على الاستعمال الجيد (le bon usage) ولا تجعل من نفسها مدافعا عما يسمى الفرنسيّة الصحيحة (le français correct) ، بل تأخذ اللغة كهي في اختلافها حسب الأفراد وحسب الطبقات الاجتماعية وحسب الظروف، ثم تسعى إلى اثاره الانتباه فقط إلى طريقة استخدامها. دون أن تتملأ أية قاعدة من مثل : (لا ينبغي أن تقول ولكن ينبغي أن تقول...). إنها تلاحظ أنه يقال وأنه لا يقال. أو أن هذه الجمل أو تلك لم تعد تقال. ولكنها لا تتخذ أي موقف بشأن المفاهيم التي هي من قبل : (فرنسية جيدة أو رديئة)، (أسلوب ثقيل أو أسلوب مخاطيء...) الخ. بل يكفيها أن تقول ما هي الجمل

(32) J. Duboit : Dictionnaire de linguistique P : 342.

(33) Ch. Nique - initiation méthodique à la grammaire générative P; 21.

(34) N. Ruwet : Introduction à la grammaire générative P : 39.

(35) Ducrot : Dictionnaire encyclopédique P : 166.

وبريئة من الخلفيات الانثربولوجية التي توحى بها الكلمة (مستوى)⁽³⁷⁾، فالاختلافات الملحوظة يجب أن (سجل) اذن لا أن تصنف الى (مستويات) بعضها أفضل من بعض.

ولاشك أن موقف اللغويين الغربيين المحدثين من مفهوم (المستويات اللغوية) متأثر بنظرتهم الى تاريخ لغاتهم الفصحي. فقد كانت هذه اللغات قبل أن تعمم فيسائر أنحاء البلاد عبارة عن لهجات محلية ترتبط كل منها بطبقة حاكمة أو بورجوازية. فاللغة الفرنسية مثلا لم تكن سوى لغة الطبقة الحاكمة والطبقة البورجوازية في مدينة باريس ونواحيها. ثم قامت السلطة المركبة بفرضها وتعيمها على حساب باقي اللهجات⁽³⁸⁾. ومثل هذا حدث للغة التشيكية الحديثة التي لم تكن في بداية القرن التاسع عشر سوى لغة البورجوازية الصغيرة ولغة الطبقة المسيطرة والتحكمية في العاصمة وبعد ذلك وقع تعيمها⁽³⁹⁾.

وطبيعي انه بفرض لغة فئة اجتماعية معينة يتم فرض فكر وثقافة وايديولوجية تلك الفئة على حساب الفئات الأخرى.

واللغة العربية الفصحي لم يحدث في شأنها ما حدث لتلك اللغات الاوربية. فهي لم تكن قط لغة فئة اجتماعية أو طبقة ذات امتياز خاص. بل لقد جمع العرب لغتهم ودونوها من أفواه البدو والضاربين في الصحراء البعيدين كل البعد عن مراكز الحضارة ومراكيز السلطة والتغذوة والمال، فهي لغة خرجت من مجتمع البادية لفرض على مجتمع المدن. وخرجت من أفواه عامة الناس البسطاء لفرض على أصحاب الجاه والسلطة. أي أنه حدث لها عكس ما حدث للغات

ويتحدث (Robins) عن أحکام القيمة التي تصدرها الأشقاء التقليدية من نحو: لغة جيدة، ولغة رديئة، واستعمال فصيح واستعمال هجين... الخ. وعن النهج الذي ينبغي أن يتبعه اللغوي فيقول :

«ومن المفروغ منه أن اللغوي المخلص لمبادئه العلمية والموضوعية عليه أن يعتبر هذا النوع من العبارات التي تعبّر عن أحکام قيمة واعتبارات جمالية أو أخلاقية، بعيدة عن مجال بحثه (...) وكوننا نقوم برد فعل ازاء لغة الآخر هو أكبر الأدلة على الوظيفة الاجتماعية للغة داخل المجتمع. ولكن اللغوي مهما كانت مشاعره الشخصية عليه أن يظل — باعتباره لغويًا — بعيداً عن ردود الفعل هذه. إن مهمته هي وصف وتحليل الظواهر التي يجدتها في اللغات و/أو في اللهجات التي تشتمل عليها هذه اللغات كما وجدتها، وعلى تقنياته ومناهجه أن تستجيب لهذا المدى. فليس من حقه أن يفضل لهجة على أخرى ولا أن يرسم الطريقة التي على الناس أن يتبعوها في استعمال لغتهم. الوصف لا التوجيه هذه هي وظيفته وهي وظيفة لا يستهان بها»⁽³⁶⁾.

لقد رفض علم اللغة الحديث اذن رفضاً قاطعاً أي تصنیف للاستعمالات ذات الطبيعة اللهجية في سلم تتفاوت قيمة درجاته بين جيد ورديء. بل ان الكلمة (مستوى niveau) نفسها التي تعبّر عن هذا التصنیف القيمي قد اقتربت في اذهان المحدثين بمناهيم اجتماعية وثقافية كمفهوم التمايز الطبقي مثلا. ولذلك أصبحوا نتيجة نفورهم من هذه المفاهيم ينفرون أيضاً من استعمال الكلمة (مستوى niveau) في حقل اللغة. وقد اقترح الباحثون في مجال علم اللغة التعليمي تعریضها بكلمة (سجل registre) لأنها الكلمة محايدة

(36) R.H. Robins : Linguistique générale P : 58

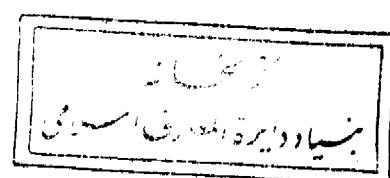
(Norme et enseignement de la langue maternelle.) ص 466 بعنوان (la norme linguistique) في كتاب (Gilles Gagné)

(38) Brunot : Histoire de la langue française : 1/331;

انظر مثال : (La norme linguistique) P : 143. في كتاب : (P. L. Garvin)

(37)

(39)



يوما عن يوم من التفكير في ايجاد لغة عالمية واحدة. وإذا كان توحيد اللغة وأداة التواصل ضرورة على جانب كبير من الإلهية، فإن هذه اللغة الموحدة (بكسر الحاء) المشتركة لا يمكن أن تستوردها من خارج المجتمع بل لابد أن نأخذها منه. وهنا تقتضي الضرورة أيضا ان نختار بين احدى الطريقتين المذكورتين آنفا : اختيار لهجة معينة وفرضها وتعميمها أو الأخذ بالقاسم المشترك الذي يجمع بينسائر اللهجات الوطنية. وقد تحدث (كريماس وكورطي) في قاموسهما عن الضرورة التي تضطر الام الى اصطناع لغة مشتركة فقالا : «ان ضرورة توحيد الاستعمالات الخاصة بالمجتمعات الحديثة (التعليم — الادارة ... الخ) تفرض في الغالب أن يقع الاختيار المتمدد على معيار (norme) [من المعاير] من أجل اقامة (أو تأكيد) اللغات الوطنية. ومن هنا ظهر مفهوم اللغة المشتركة (*la langue standard*) التي حاولوا أن يقيموها على أساس معاير احصائية» ثم لاحظا انه بذلك أصبح النحو المعياري يبعث من جديد⁽⁴⁰⁾.

واللغويون العرب لم يفكروا، حين وضعوا قواعد الفصحى واستبطوا اللغة المشتركة، في دراسة اللغة لغاية علمية محض. ولكن لخدمة الغرض الديني والقومي والثقافي والحضاري. فقد كانت غايتها هي وضع لغة تفاهم بها جميع الفئات والقبائل والاجناس المكونة للدولة الجديدة على اتساع رقعتها، ويفهم بها التراث الأدبي المكتوب، كما يفهم بها القرآن والحديث ويعمل بها على حفظهما وتوارثهما. فلغويونا الأوائل الذين لم يكونوا علماء لغة فقط، بل كانوا أيضا مؤسسي دولة وحضارة وثقافة وحمة وطن ودين. أما اللغويون الذين جاؤوا بعدهم في القرن الثالث المجري وما بعده فقد وجدوا اللغة الفصحى قد قُعِدت ولا سيل للرجوع إلى الوراء، فأصبحت مهمتهم هي دراسة ما وضعه الأسلاف ومناقشته

الأوروبية الحديثة كاللغة الفرنسية التي خرجت من لهجة باريس واللغة التشيكية التي خرجت من لهجة (براغ). فهي لم تكن في الأصل لهجة معينة ثم وقع تعميمها، بل جاءت على العكس من ذلك نتيجة الجمع بين لهجات متعددة والخلط بين مستويات متفاوتة.

لا أن كلتا الطريقتين تعتبران في نظر الدرس اللغوي الحديث أمرا محظورا. أي سواء تم استخراج الفصحى المشتركة عن طريق فرض لهجة معينة وتعميمها أو عن طريق الجمع بين لهجات متعددة. فالذي ينادي به المحدثون هو أن تخصص كل لهجة أو لغة أو لغية بدراسة وصفية مفردة. وينظر إليها جميعا نظرة متساوية لا تفضيل بينها، لكن الذي نعترض به على رأي المحدثين هذا هو أن هذا المنهج المطلوب لا يكون صالحا إلا إذا كانت الغاية من دراستنا غاية علمية محضًا. أما إذا كنا نريد أن نؤسس دولة أو مجتمعا أو وطنا له كيانه الموحد وثقافته الموحدة، فلابد من التفكير في ايجاد لغة مشتركة يصطنعها سائر أفراد هذا المجتمع ويكونون فيها على حد سواء. ولا يمكن أن ندعوا كل قبيلة أو قلة اجتماعية إلى استعمال لغتها ولهجتها الخاصة إذا أرادت أن تفahem وتتعاهش مع الفئات الأخرى. فلا بد من أداة تواصل جماعية. وهذه الأداة الجماعية الواحدة الموحدة تعتبر — كما هو معلوم — من الاسس الأولى الضرورية والشروط الازمة لقيام الدول والتباين بين كيانات الام والشعوب. فهي ضرورة اجتماعية وحضاروية وثقافية وقومية ودينية. وهذا نلاحظ أن الدول التي تنشأ حديثا تختار لغة موحدة مشتركة وتبعلها هي اللغة الرسمية وتنص على ذلك في دساتيرها. بل إن التقدم العلمي والتطور الحضاري أصبحا يفرضان اليوم — أكثر من ذي قبل — التقلب ما أمكن من عدد اللغات العالمية، والاقتراب

(40) A.J. GREIMAS et J. Courtés : Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. p : 256 (norme).

وتعليله.

الأولى التي اقتصرت على القرآن والحديث.

ان هذا كان يكفل لنا فائدتين لا غنى لنا عن احداهما :

1. معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين ينتمان لهجة بعینها من لهجات العرب. وبذلك كان نجد دراسة النحو العربي متجانسة لا أمثاجا مختلفة.

فجاءت كنوب ضم سبعين رقعة مشكلة الألواح مختلفات

2. الاعتراف بوجود اللهجات العربية التي عاشت الى جانب هذه اللهجة أو لحقتها في الزمن. وبذلك تدرس كل واحدة منها على حدة من جميع نواحيها. ونضمن بذلك سلامية النهج ووضوح الدراسة وفعل المتعلم من أيسر سبيل. ومعنى ذلك أيضا الا تتحجر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل اللغة العربية المشتركة تتطور بتطور الزمن والعرب⁽⁴¹⁾.

وهذا الاقتراح الذي تقدم به الدكتور تمام حسان مقبولا في جملته، فهو يقول ان اللغة المشتركة الفصحي كان ينبغي أن يقتصر في وضعها على اللغة الأدية التي نزل بها القرآن ودون الحديث. الا أنها خالفه في شيئاً :

أولهما : أنها لا تتفق على الاقتصار على لغة القرآن والحديث. فالشعر أيضا كان يمثل جزءا من اللغة الأدية المشتركة التي صيغت قبل مجيء الإسلام وكذلك لغة التشر و المؤثر كالخطابة والحكم.

ثانيهما : أنها لا تتفق على قوله ان لغة القرآن والحديث كانت تمثل «لهجة بعینها من لهجات العرب» فكل منها كان يمثل اللغة الثقافية الأدية المستخلصة من سائر اللهجات. والدكتور حسان نفسه قد

وهو لاء اللغويون المؤسسون اختاروا استخراج اللغة المشتركة الفصحي من الجمع بين لغات ولهجات ومستويات متعددة ولم يختاروا الطريقة الثانية وهي فرض لغة أو لهجة معينة دون سواها، ولعلهم كانوا مضطرين الى ذلك كل الاضطرار. والسبب في نظري هو أن النص القرآني الذي كان هو الحافز الأول على تدوين اللغة وتقديرها لم يكن بلسان قبيلة واحدة كما بين ذلك كثير من العلماء القدمين، وإنما نزل باللغة الأدية التي هي خليط من لهجات متعددة. وكذلك كان الشأن في الشعر والمأثور من التراث الأدبي العربي، ولذلك رأى هؤلاء اللغويون المؤسسون ان الاعتماد على لهجة واحدة من لهجات العرب ليس كافيا في فهم القرآن والتراث الأدبي المنقول، وهنا يرد عليهم اعتراض وجيه وهو أنه مادام القرآن والحديث والشعر والكلام المأثور قد جاء كله باللغة الأدية المشتركة التي تكونت تلقائيا قبل مجيء الإسلام بفترة يعتقد أنها ليست طويلة . لماذا لم يقتصروا في استنباط الفصحي ووضع اللغة المشتركة على هذه النصوص المذكورة (القرآن - الحديث - الشعر - الكلام المأثور) وأثروا أن يضيفوا إليها لغة القبائل والأعراب البداء، بل جعلوا لغة الأعراب هي المرجع الأول والأساس، وهي المعيار الأصح حتى إنهم أثروا لغة الشعر الأعرابي المجهول قائله على لغة القراءات القرآنية ولغة الحديث؟ يقول الدكتور تمام حسان بهذا الصدد : «وما كان أولى للدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة لتتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة

(41) اللغة بين الممارسة والوصفيّة : ص 78

نظرنا أيضاً صالحاً للأخذ به وهو وضع الفصحى على أساس فرض لهجة معينة والعمل على تعميمها. فهذا وإن كان في نظر علم اللغة الحديث محظراً للأسباب المبسوطة سابقاً إلا أنه أهون من الجمع بين لهجات ومستويات متعددة. لأنه لن يؤدي — مهماً كان — إلى التأثير السلبية الكثيرة التي أدى إليها المنهج الذي اتباع بالفعل وهو الخلط بين لغات ومستويات مختلفة. فإذا كان المحظور في فرض لهجة معينة هو اعطاء امتياز لثقافة وايديولوجية فئة على حساب الفئات الأخرى، فإن ذلك قد تشفع له الضرورة الاجتماعية والقومية والدينية أي ضرورة اختيار لغة رسمية مشتركة موحدة من شأنها أن تعمل على تقدم وازدهار المجتمع عن طريق نشر التعليم وتوحيداته، وتعظيم الإدار، وتوحيد المدف والعقيدة والمشاعر.

2. الموقف من معيار القياس

القياس أساس من الأسس المنطقية المعول بها في كثير من المقول العلمية، في مقدمتها حقل اللغة. فاللغة لا تستغني عنه لأنها من وسائل تنميته بالتوسيع والاشتقاق، ومن طرائق اكتسابها بالمحاكاة. فعل قياس الأمثلة الموجودة يصوغ المرء ويولد ما لا حدود له من الكلام الجديد. وما دمنا في الكلام الذي نخذه لا نخرج عن أقيسة اللغة وصيغها وقواعدها، فنحن بذلك نراعي المستوى الصواني لهذه اللغة ونحترمها، ومن أجل هذا اعتبر اللغويون القدامى القياس معياراً من معايير الفصاحة أي من معايير الصواب، واحتكموا إليه في رفض ما يرفض وقبول ما يقبل، وذلك عملاً بالقاعدة الذهبية التي صاغها المازني بقوله: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب».⁽⁴³⁾

وابن الطيب الشرقي لا يخالف هذه القاعدة،

تراجع عن هذا القول في دراسة له متأخرة ظهرت سنة 1981 وفيها نجد يفتقر الرأي القائل أن الفصحى مأخوذة من لغة بعينها هي لغة قريش، ويسوق على ذلك جملة أدلة تبين بوضوح كيف أن القرآن الكريم لم يتزل بهذه اللهجة المعينة ومن أدله:

1. «أن القرآن نزل بلسان عربي مبين ولم يتزل بلسان قريش»

2. «أن القرآن نزل على سبعة أحروف وتعددت قراءته...»

3. «أن اللهجة قريش كانت لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي...»

4. «أن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فعل ولا نكاد نظر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبة الرواية إلى قريش...».

5. «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى لللهجة قريش أنها اللهجة العربية جميعاً، ومن تم كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم مشيراً بذلك إلى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما لللهجة قريش».

إلى غير ذلك من الأدلة التي ساقها⁽⁴²⁾. أبعد هذا يقال إن لغة القرآن والحديث تمثل «اللهجة بعينها من اللهجات العربية»؟

اذن نحن نؤيد — في العموم — الرأي القائل ان الفصحى كان ينبغي أن تُقْعَد على أساس هذه اللغة الأدبية الثقافية التي نزل بها القرآن ودون الحديث وكب الشعر ومأثور كلام العرب. وهذا هو الاختيار الذي نفضله. وهناك اختيار آخر كان في

(42) انظر : (الأصول) تمام حسان ص 78 وما بعدها.

(43) انظر (الاقتراح) للسيوطى ص : 108.

الاعربى :

تبين لي أن القماءة ذلة
وأن أعراء الرجال طيالها

فانه روى بالياء بدل الواو كا قاله ابن هشام وابن
مالك وغيرهما من الائمة (...) وكونه شاذًا لا ينافي
الفصاحة كا أومأنا اليه⁽⁴⁶⁾.

ومنه قوله في موضع ثالث :

«قال في شرح الكافية : وكثير دعاء بعضهم
بعضا بالصاحب، فأشبه العلم، فرخム بمحذف باهـ.
قلت : وهو مع كثرته شاذ. والشذوذ لا ينافي
الكثرة كا لا ينافي الفصاحة⁽⁴⁷⁾.

فهو بهذه الاقوال يرد على بعض التصويبين
الذى يضعون القياس فى المقام الاول، ويرجحونه على
المستعمل الفصحى اذا كان شاذـ. فما دام المستعملون
لم يخرجوا عن الاطار العام للفصاحة (وهو كلام
العرب) فلا معنى لرفض استعمالـ. وكأنه بذلك
يلتقى مع ابن جنـى الذى عنون أحد أبواب كتابه
(الخصائص) بقوله : «باب اختلاف اللغات وكلها
حجـة⁽⁴⁸⁾»، ويلتقى معه أيضا حين يقول :
«فالناطق على قيـاس لغـة من لغـات العرب مصيبـ غير
خطـيء⁽⁴⁹⁾»، ومسألة تقديم المسمـوع عمومـا على
المقـيس، وتـقدم المسمـوع ولو شـذ على المقـيس ولو
قوىـ، من الأصول اللغـوية الواضـحة في كتاب ابن
جنـى. فهو يقول مثلاـ : «باب في تـعارض السـماع
والقياس، اذا تـعارضـا نـطقتـ بالـمسمـوع على ما جاء
عليـه⁽⁵⁰⁾». ويـقول في موضع آخر : «وان شـذ

ولا يعارضـ من يـجـتنـمـ الى الـقياسـ في تـخطـةـ او
تصـوـيبـ الانـفـاظـ والاستـعمـالـاتـ مـعـارـضـةـ مـبـدـئـةـ،
ولـكـنهـ لـمـ كـانـ منـ الفـتـةـ المـتـسـاهـلـةـ كـاـ سـنـرـىـ
لـمـ يـجـدـ وجـهـاـ لـتـخـطـةـ ماـ جـاءـ شـاذـاـ عـنـ الـقـيـاسـ بـجـرـدـ
اـنـهـ كـذـلـكـ. فـقـدـ يـرـدـ فيـ المـسـمـوعـ منـ كـلـامـ الـعـربـ
الـفـصـحـاءـ اوـ فيـ نـصـوصـ الـقـرـآنـ وـالـحـدـيـثـ ماـ هوـ شـاذـ
اـلـاـ مـسـتـعـمـلـ، فـلـاـ يـكـنـ رـفـضـهـ اـذـنـ، وـلـاـ يـكـنـ
تـخـطـةـ مـسـتـعـمـلـهـ بـجـرـدـ تـعـارـضـهـ مـعـ الـقـيـاسـ. قـالـ فيـ
(المـوـطـنـةـ)⁽⁴⁴⁾:

«ولا يـقـالـ اـذـ اـجـتـمـعـ الشـذـوذـ وـالـقـيـاسـ فيـ
كـلـمـةـ، فـحـمـلـهـ عـلـىـ الـقـيـاسـ اـولـىـ. لـأـنـاـ نـقـولـ : قدـ
يـكـونـ الشـاذـ أـفـصـحـ مـنـ الـقـيـاسـ وـأـكـثـرـ اـسـتـعـمـالـاـ فيـ
الـكـلـامـ. كـاـ يـعـلـمـ بـالـوـقـوفـ عـلـىـ مـتـونـ التـصـرـيفـ
وـأـصـوـلـ الـلـغـةـ.»

فالـشـذـوذـ عـنـ الـقـيـاسـ لاـ يـعـتـبرـ عـنـهـ مـنـافـاةـ
لـلـفـصـاحـةـ. وـقـدـ كـرـرـ القـولـ فيـ هـذـاـ وـأـعـادـهـ، مـنـ ذـلـكـ
قـولـهـ اـيـضـاـ فيـ مـوـضـعـ آـخـرـ، خـلـالـ شـرـحـهـ لـقـولـ
الـنـاظـمـ :

والـرـجـلـ الطـوـيـلـ وـالـطـوـالـ
وـسـمـ رـجـالـ كـلـهـمـ طـوـالـ

ماـ نـصـهـ :

ثمـ عـبـارـةـ الـاـصـلـ⁽⁴⁵⁾ : (وقـومـ طـوـالـ لـاـ غـيرـ).

«فـاـنـ اـرـادـ بـقـولـهـ : (لـاـ غـيرـ) أـيـ لـاـ يـقـالـ اـلـاـ بـالـكـسـرـ
كـكـرـامـ، وـلـاـ يـقـالـ بـالـضـمـ فـمـسـلـمـ. وـاـنـ اـرـادـ لـاـ يـقـالـ
اـلـاـ بـالـوـاـوـ فـقـطـ وـلـاـ يـقـالـ بـالـيـاءـ فـهـوـ غـيرـ صـحـيـحـ. كـاـ
أـوـمـاـ اـلـيـهـ شـارـحـهـ، لـأـنـهـ وـارـدـ فيـ كـلـامـ الـفـصـحـاءـ كـقـولـ

(44) مـوـطـنـةـ الـفـصـحـيـ : 74/1 سـ.

(45) أـيـ اـصـلـ الـنـظـمـ. وـهـوـ فـصـحـ ثـلـبـ.

(46) المـوـطـنـةـ : 104/1 زـ.

(47) نـفـسـهـ : 137/1 سـ.

(48) الـخـصـائـصـ : 10/2.

(49) نـفـسـهـ : 12/2.

(50) نـفـسـهـ : 117/1.

استفهمت عنه بنَنْ :

«اعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل رأيت زيداً : من زيداً ؟ وإذا قال مرت بزيد قالوا : من زيد ؟ . وإذا قال : هذا عبد الله . قالوا : من عبد الله ؟

وأما بنو تميم فيرافقون على كل حال . وهو أقيس القولين».

وهناك مثال آخر نسوقه نحن من كتاب (الخصائص) وهو قوله متحدثاً عن (ما) الحجازية العاملة و(ما) التيممية غير العاملة :

«من ذلك اللغة التيممية في (ما) هي أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أ sisier استعمالاً»⁽⁴⁾.

فهذا المثالان — ولهمما نظائر كثيرة — يدلان على أن القدامي ربما خرجوا بالقياس عن موضوعه الذي ينبغي أن يستعمل فيه، وهو حمل غير المقول على المقول، أو بعبارة ابن الأباري : «حمل غير المنقول على المنقول»⁽⁵⁾ داخل اللغة الواحدة، إلى ترجيح كلام على كلام من لغتين أو لهجتين كل له مستوى الصوابي الخاص، فكيف يصح أن تعتبر لغة تميم أقيس من لغة الحجاز؟ إن أهل الحجاز يعتبرون لغتهم هي الأقيس، والصواب عندهم هو ما استصوبوه هم لا ما استصوبه غيرهم من كلامهم هم أو كلام غيرهم. وكذلك أهل تميم. يعتبرون الصواب هو ما نطقوا به هم، وكل أصحاب لغة يجرون على قواعد لغتهم التي تعارفوا عليها. أما أن نستعمل صيغة المقابلة (أفضل من) بين مستويين صوابيين مختلفين، فهذا ما يعييه المحدثون على القدامي، وهذا ما يعود بنا إلى المنطلق الذي انطلقنا

الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثُر استعماله أولى⁽⁵¹⁾. ولابن جنِي أخيراً نص مشهور في كيفية العمل حين يجتمع السماع والقياس أو يتعارضان، بدأه بقوله : «ثم اعلم ان الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب». ثم ذكر هذه الأضرب مرتبة على النحو التالي :

أ. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً. وهذا عنده «هو الغابة المطلوبة والمثابة المتوبة».

ب. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وهذا عليك أن تتحلى فيه ما تحامت العرب منه وتجري في نظيره على الواجب في أمثاله، ومثل له بتراك العرب (و د ع) (و ذ ر).

ج. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وهذا عنده لابد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه.

د. شاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهذا عنده «لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية»⁽⁵²⁾.

هذا هو وجه اعتراض ابن الطيب إذن على بعض التصويسين الذين يرجحون القياس أبداً. فعنده أن القياس لا ينبغي أن يتحول إلى أداة تحكيمية تحرم الناس من التوسيع في استعمالهم. ولكن ما سكت عنه ابن الطيب ولم يتبه عليه وهو الأخطر، هو كون القدامي قد استخدمو القياس «عاملًا مرجحاً بين لهجات القبائل» كما يقول بحق الدكتور عبد⁽⁵³⁾ الذي ساق على ذلك مثلاً من قول سيبويه في (باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا

(51) نفسه : 124/1.

(52) نفسه : 97/1 وما يليها.

(53) المستوى اللغوي : ص 81 - 82.

(54) الكتاب لمسيروه : 413/2.

(55) الخصائص : 125/1.

منهما كان له اتجاه : كان الاصمعي يتشدد ويفضي
 نطاق مستوى الصواب فيحصره في المشهور
 والأجود والأفصح، وكان أبو زيد على تقديره : يجعل
 كل ما سمع من لغات العرب في مرتبة واحدة من
 حيث الصحة. والغريب في الأمر أن الرجلين معا
 ينتهيان إلى مدرسة لغوية واحدة وهي مدرسة البصرة

(59).

والمتصفح لكتاب أبي حاتم السجستاني
المذكور قبل قليل يجد الخلاف بين الرجلين باديا في
عدد غير قليل من الأمثلة : هذا يمنع ذاك يحيى. وهذا
يفضي الخناق على مستعملي اللغة و المتعلميها والآخر
يوسع ويرخص (60).

وقد أورد أبو حاتم في كتابه محاورة طريفة
جرت بينه وبين الاصمعي تبين منها مقدار تشدد
الثاني منها وتشبهه بالأفصح وإصراره وعناده على
رفض غيره، قال أبو حاتم :

«قال الاصمعي : يقال فنتت الرجل وأنا أفتته
وأنا فاتن وهو مفتون. ولا يقال : أفتته وهو مفتون.
اما يقال : فاتن ومفتون.

قال أبو زيد : أفتته لغة تميم وهو في شعر رؤبة :
« يعرض اعراضاً لدين المُفتَن *
ويروي : لقلب المفتون.

قال الاصمعي : لم أسمع هذا البيت فيها.
قلت : فقال في الأخرى :

إلي وبِسْمِ الْمُفْتَنِينَ داود
ويُرَسِّفَ كَادَتْ بِهِ الْمَكَابِدَ

منه في التمهيد لهذا الباب : وهو أن الذين جمعوا اللغة
وقدعواها بنوا جمعهم وقواعدهم على أساس لم يراعوا
فيه تعدد المستويات.

3 — ابن الطيب بين التشددتين والتساهلين :

كان القدماء ينقسمون في مسألة المستوى
الصواني — كما رأينا سابقاً إلى فترين : فئة تضيق إطاراً
هذا المستوى فتجعله محصوراً فيما كثُر واشتهر، أو
عبارة أخرى تحصره فيما هو أجود أو أفعصح، وفئة
توسيع هذا النطاق لتجعل الأجود والجيد، والأفصح
والفصيح في مستوى واحد من حيث الصحة.

قال السجستاني في (فعلت وأفعت) متحدثاً
عن أبي زيد الانصاري وهو أحد شيوخه الذين أكثر
الرواية عنهم كالاصمعي : « و كان يتسع في اللغات
حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك بجري
القوي. وكان الاصمعي مولعاً بالجيد المشهور ويفضي
فيما سواه » (57).

وقال السيوطي : « قال ابن خالويه في شرح
الفصيح : قال أبو حاتم : كان الاصمعي يقول
أفعصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل
الشاذ والفصيح واحداً، فيجيز كل شيء قيل. قال :
ومثال ذلك أن الاصمعي يقول : حزني الأمير
يجزني ولا يقول أحزني وهو جائزان، لأن القراء
قرأوا : (لا يحزنهم الفزع الأكبر) (لا يحزنهم)، جميعاً
بفتح الباء وضمها (58). »

لهذهان عمالان من أقدم علماء العربية، كل

(56) الاقتراح للسيوطى : ص : 94.

(57) فعلت وأفعت ص 88.

(58) المزهر : 232/1.

(59) انظر ترجمة كل من الاصمعي وأبي زيد في طبقات الزيدي.

(60) انظر على سبيل المثال المصنفات التالية من كتاب (فعلت وأفعت) للسجستاني 88 — 89 — 91 — 94 — 95 — 98 — 99 — 102 — 103 — 104 — 106 — 122 ...

لرؤبة.

وأوضح اللغات كُتُبَ بالتشديد فهو مُكْتَنِي.
وَكَتَنَى بالتخفيض فهو مكني وأكنته فهو مُكْنَى
ليست بالفصيحة الا انها ليست بخطأ. ولا يجب أن
نلحن بها العامة لكونها مسموعة. ومن اتسع في
كلام العرب ولغتها لم يكدر يلحن أحدا. ولذلك قال
أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الجيد⁽⁶²⁾. أَنْحَى
الناس من لم يكن يلحن احدا. وقال الخليل — رحمة
الله — لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم.
وروى الفراء ان الكسائي قال : على ما سمعت من
كلام العرب ليس احد يلحن الا القليل⁽⁶³⁾.

وابن هشام بهذا الرد يصنف نفسه مع الفئة
المتساهلة مثله في ذلك مثل ابن مكي الصقلي صاحب
(تشريف اللسان) الذي توسع كثيراً في تخریج أقوال
العامة والناس الوجوه التي تجوز استعمالها حتى أجاز
لهم أن يستعملوا (ميذدة) في (مائدة)، (عيشة) في
(عائشة) و(شیریر) بكسر الشين في (شیریر) بفتحها،
و(بعید) بكسر الباء في (بعید) بفتحها، و(مسید) في
(مسجد) و(دجاجة) بكسر الدال في (دجاجة).
واللحم والبحر والبغل والنحل والبخل بالتحريك
بالفتح فيها⁽⁶⁴⁾.

وعلى نقىض ابن مكي كان ابن الجوزي
صاحب (تقويم اللسان) الذي اتقن في بشدد
شيخه أبي منصور الجواليفي في كتابه (التكلمه).
فالجواليفي هو الذي يقول في مقدمة كتابه المذكور :
«واعتمدت الفصيح دون غيره. فان ورد شيء مما
منعته في بعض التوادر فمطرح لقلته ورداته.
ووضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء
الأماصار. فلا تلتفت إلى من قال يجوز فانا قد
سيعنناه. قال الفراء : واعلم ان كثيراً مما نبيت عن
الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو

فأخذ الأرجوزة فاطلع فيها، ثم عا悲ها.
قال : وقد كان فلان النساج يضع عليه
الرجز. أظنه، قال أبو حاتم : قلت أنت أنشدتنى :

لَنْ فَسَى لَيْ بِالْأَمْسِ أَفْتَ
سَعِدَا فَأَمْسَى قَدْ قَلَ كُلُّ مُسْلِمٍ

قال : هذا معناه من بحث وليس بثت. قال
وقد أنشد زمن سعيد ابن جبير ولكن اللحن سبق
ذلك الزمان⁽⁶¹⁾.

فالاصمعي يدو متسبباً بموقفه المتشدد حتى
بعد أن وضع أمامة الشواهد المتعددة، يدعوي عدم
السمع تارة، ودعوى الوضع تارة أخرى، وبالطعن
في الرواية ثلاثة، وباللحن في الرابعة، بل لقد اضطر
إلى الطعن في شعر هو نفسه الذي رواه.

أما أبو زيد الذي استشهد بقوله أبو حاتم فقد
جوز ما رفضه الأصمعي وقال إن ذلك لغة تميم.

ولم يكن الأصمعي وحده على هذا المذهب،
فقد كان معه آخرون، منهم أبو بكر الزبيدي
الأندلسي في (لحن العوام)، مما جعل ابن هشام
اللخمي الذي كان على شاكلة أبي زيد الانصاري يرد
عليه في قسم خاص من كتابه (المدخل إلى تقويم
اللسان). وما رد به عليه حين وجده يمنع أن يقال :
(هو مُكتَنِي بِأَيِّ فَلَان) قوله : «قال الراد : قد حكى
ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه يقال : كَنْتَهُ وَكَنْتُهُ
وَأَكْنَتَهُ، والمفعول من أكنته مُكتَنِي على وزن معطى
كالذى حكاہ عن العامة.

(61) فلت وأنفلت : ص : 99.

(62) يقصد الأخفش الأكبر.

(63) الراد على الزبيدي ص : 58.

(64) انظر دراسة د. عبد العزيز مطر لكتاب ابن مكي في (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) ص 144 وما بعدها.

فعلم ابن الطيب على البيت بقوله : «في هذا الفعل أربع لغات : قلت : أفصح هذه اللغات غاظ كتابع ثلاثة، ولذلك انتصر عليه جماعة تبعاً لصاحب الأصل»⁽⁶⁵⁾. والثلاثة الباقي هي مقابل الفصيح. أما غيظه وغايته فمحكمها الجوهرى وغيره. وأما أغاظه بالألف فمحكمها ابن الأعرابى ونقلها في المصباح. ومحكم الجوهرى عن ابن السكىت منها ف قال : لا يقال أغاظه. وكأنه أراد في الفصيح، والا فلا يسع القول بالمنع مطلقاً»⁽⁶⁶⁾.

— وقال ابن المرحل في منظومته :

وقد حللت أنا من إحرامي
أكمثـه في الـلـدـ المـرامـ

فعلم ابن الطيب (68) :

«ومقابل هذه اللغة : أحل بالألف فهو بمحكمها جماعة ونقلها أرباب التأليف. وأنكرها الأصمعي.

قلت : في إنكاره نظر. أما أولاً فالثابت مقدم على النافي كما سبق. وأما ثانياً : فورودها في الأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري وغيره يدل على أفضحيتها وذوتها مماثلة للأولى في الفصاحة كما قاله عياض في (المشارق). وتعقب إنكار الأصمعي. وقال : كلامها بمعنى».

— وما رد به أيضاً على الأصمعي الذي أنكر أنه يقال : (أرنه الشيء بمعنى أعطاه) لأن الصواب عنده (رهنه) ثلاثة، قوله بعد نقاش طويل : «قلت : والذي يتحصل أنها لغة تكلمت بها الأعراب فلا يسع الأصمعي إنكارها. نعم يحكم بقلتها وانحطاط رتبتها

توسعت لك بجازته رخصت لك أن تقول : رأيت رجالـ، ولـقـلتـ : أردتـ عنـ تـقولـ ذلكـ (65)ـ». والخلاصة أن المتشددين كانوا يرون أن مستوى الصواب محصور فيما اشتهر وكثير واشتركت فيه أغلب اللهجات العربية، وأما المتساهلون فيكتفى عندهم أن يرد الاستعمال وفق لهجة واحدة من اللهجات العديدة ليؤخذ به، ومن هنا وجدوا الخرج على تخريج كلام العامة وتاؤيله. وبعبارة أخرى، يمكن ان تقول : إن الفئة الأولى كانت تأخذ بمبدأ التفاضل بين اللهجات. وأما الفئة الثانية فكانت كل اللهجات عندها في رتبة واحدة. فهي كلها حجة، وهي كلها صواب، وإن كان بعضها أفضح من بعض.

وأين الطيب الشرقي كان من هذه الفئة الثانية أي من القائلين بعدم تحظة اللغة الضعيفة والقليلة، وذلك مع اعترافه بأن سلم الفصاحة فيه الأعلى وفيه الأدنى. وكانت الدرجة العليا تسمى عنده (الأفضح) والثانية عنده تسمى (الفصيح) وكلاهما عنده صواب لا خطأ. أما الخطأ واللحن الضربيان فلا يكونان إلا فيما تعذر تخريجه أو تاؤيله على لغة من لغات العرب ولو شئت.

ومن أجل موقعه هذا بجانب المتساهلين وجدناه يكثر من انتقاداته وردوده على فئة المتشددين كتعلب والحريري والاصمعي وسواهם. وقد مرت بنا أمثلة عديدة على تساهله. ونريد هنا أن نضيف أمثلة أخرى زيادة في الإيضاح :

— قال الناظم :

وـغـاظـيـ الـأـمـرـ وـأـنـتـ بـغـظـيـ
تـقـولـ فيـ مـعـنـاهـ : قـدـ أـحـفـظـيـ

(65) نفسه : ص 184. أي بدل : (أردت أن تقول ذلك).

(66) المقصود أصل النظم، وهو فصيح ثلب.

(67) المرطبة : 131/1 ز.

(68) نفسه : 124/1 ز.

في الفصاحة بالنسبة إلى الأولى⁽⁶⁹⁾.

— وذكر ثعلب — وتبعه ابن المرحل — أنه ليس من الفصيح أن تقول : (اختفيت) لأن معناها ظهرت ولكن ينبغي أن تقول : (استخفت). قال ابن المرحل :

وقل : قد استخفت منك، تعني
به تواريت فلا تلمي
لا تقل اختفيت فاخفب
معناء ظهرت كما رويت
فعلت ابن الطيب في كلام طويل نقتصر منه على قوله :

واما انكروه أثبته الجوهري. وأما اختفي بمعنى خفي
فهي لغة ليست بالعلية ولا بالمنكرة. وقال الفارابي :
اختفى الرجل البقر اذا احترها. واختفى : استر.
وفي القاموس : واختفى وتوارى بمعنى، واستخفى،
ثبت الاختفاء بمعنى الاستثار، وانتفى ما زعمه أبو
الباس وطريقه من الانكار⁽⁷⁰⁾.

— وما رد به على ثعلب وناظمه ما جاء في
تعليقه على هذين البيتين : قال ابن المرحل :

وقد سررت بفلان يسأل
وما رأيت منهم من يسئل
ويصدق بمعنى يعطي
إن قلت : يسأل فأنت مخطئ
فأفاد أنه لا يقال : تصدق بمعنى : سأل، ولكن بمعنى

(69) نفسه : 119/1 ج.

(70) نفسه : 506/2 ج.

(71) نفسه : 507/2 — 508 ج.

(72) نفسه : 478/2 ج.

أعطى. ولكن ابن الطيب بعد أن استشار عدداً من القواميس والمصادر. قال :

«قلت : ما أنكره هؤلاء تبعاً لأبي العباس، وخطأوا قائله وجعلوه من كلام العامة نقله أبو الفتح ابن جنبي عن أبي زيد الانصاري وأنشد :

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم
الفيت أكثر من ترى يستحق

أي : يسأل ويتكشف. وبحكم ابن الأنباري في كتاب الأضداد : المتصدق : السائل والمعطي. وبهذا تعلم أن المنكر غير مصيب، وأن الخطأ للعامة لم يأخذ من السعة بنصيب⁽⁷¹⁾.

— وقد فرق ثعلب بين الظل والفيء فجعل لكل منها معنى. ولكن ابن الطيب ذكر أن في المسألة قولين أخذ أبو العباس وابن المرحل بأحد هما وجعلاه هو الأفصح. وبعد مناقشات طويلة يصل إلى القول : «قلت : إن أراد أنه صواب في الأفصح ظاهر وإن أراد أنه لا يقال غير ذلك فلا لتصريح غيره به، وثبوته في كلامهم، وكونه لم يعبر به في الحديث لا يوجب تحطيمه المتكلم به ونسبة إلى اللحن لاحتمال أنه لم يخاطر بيده وقت التعبير وغير ذلك كما لا يخفي⁽⁷²⁾.

— وما رد به على ثعلب وعلى النضر بن شمبل وكذا الحريري الذين جزموا بأنه لا يقال (سداد من عوز) بفتح السين لأن الصواب عندهم هو الكسر، قوله : «ثم ما جزم به النضر بن شمبل وارتضاه الحريري وغيره من أن الفتح لحن، غير صواب لأنه

فصحي فهي مقابلتها⁽⁷⁵⁾. على ان من تصدى للتأليف في شيء فإنه ينبغي له أن لا يحكم على شيء بالاثبات او النفي إلا بعد أن يستحضر فروعه وأصوله، ويستجمع أبوابه وفصوله. هذا وقد ذكر الجد فيه لغة ثلاثة : نعش بالتضعيف وهي غريبة⁽⁷⁶⁾.

— ورد على أبي زيد الأنصاري الذي منع استعمال (حزن) في الماضي الثلاثي وقال :

«واختار أبو حاتم أحزن الرباعي في الماضي ويحزن كينصر في المستقبل. ومنع أبو زيد استعمال الماضي ثلاثيا فقال : لا يقال حزنه وإنما يستعمل في المضارع من الثلاثي فيقال يحزنه. انتهى.

قلت : تحصل في الفعلين⁽⁷⁷⁾ ثلاثة مذاهب. الأول أفصحية الثلاثي مطلقاً ماضياً ومستقبلاً وهو مذهب ثعلب في الفصيح وتبعد ناظمه كالأزهرى مقتضراً عليه. وعليه فيكون الرباعي مقابلة للفصيح. الثاني : تساوهما، وهو الذي صرخ به جماعة. ويشهد له كونه قريءاً بهما معاً كما مر دون ترجيح. وهذا هو الذي يقتضيه صنيع الصلاح والقاموس والأفعال وغيرها.

الثالث : التفصيل. فيستعمل الماضي من الرباعي والمستقبل من الثلاثي، وهذا هو اختيار أبي حاتم وهو قريب من اصطلاحات العرب البنية على التعادل بين الانفاظ. أما منع أبي زيد استعمال الماضي ثلاثياً فممنوع بتصریح غيره ونقله عن العرب. والله اعلم⁽⁷⁸⁾.

وهو هنا لا يرد في الواقع على أبي زيد وحده

حكاه ابن السكيت ونقله الفارابي والجوهري والمجد وغيرهم، وقالوا ان السداد بالوجهين فلا يكون لنا على ذلك بقوله : «قلت : ان أراد أبو العباس ان بناء المفعول في القياس فصيح فهو مسلم صحيح، وان أراد أنه لا يستعمل الا مبنياً للمفعول فهو مما يقضى له بالعجب وبحكم له بعدم القبول لمخالفته ما أجمع عليه الأئمة الفحول، ونفيه ما ثبت فيما تقدم من النقول. وغريب من الشروح عدم التنبيه عليه والغفلة عن اليماء اليه. فان قلت : أبو العباس شافه العرب ونقل عنهم ما لم يقله غيره بخلاف أرباب التأليف، وبحكم بفصاحته دون غيره كما لا يخفى»⁽⁷³⁾.

— وقال أبو العباس في فصيحه (باب فعل بضم الشاء) : «وأهدر فهو مهدر». فلعل ابن الطيب على ذلك بقوله : «قلت : ان أراد أبو العباس ان للمفعول في القياس فصيح فهو مسلم صحيح، وان أراد أنه لا يستعمل الا مبنياً للمفعول فهو مما يقضى عليه الأئمة الفحول، ونفيه ما ثبت فيما تقدم من النقول. وغريب من الشروح عدم التنبيه عليه والغفلة عن اليماء اليه. فان قلت : أبو العباس شافه العرب ونقل عنهم ما لم يقله غيره بخلاف أرباب التأليف، وبحكم بفصاحته دون غيره كما لا يخفى»⁽⁷⁴⁾.

— وما رد به على الجوهرى الذي قال في صحاحه : «ولا يقال أنشئه» بمعنى رفعه، لأن الصواب عنده نعشة ثلاثياً كما قال ثعلب في الفصيح وغيره، قوله : «هذا التصریح مردود. أما أولاً فان آبا عبيد قد حکاماً عن العرب ونقلها عنه جماعة. وطول باعه وسعة حفظه ورسوخ قدمه في هذا الشأن مما لا يمتري فيه اثنان. وأما ثانياً فقد تقرر أن من القواعد المسلمة في الدوایین الأصولية والفقیہية أن من أثبت مقدم على من نفى، وأن من حفظ حجة على غيره. وأما ثالثاً، فاجماع أرباب التأليف الثقات الشتتين على نقلها وحكایتها. وذكر بعضهم إياها في عداد الفصيح دون تنبيه على ضعفها أو قلتها يستحيل أن يكون معتمداً على أمر لا وجود له في الكلام. فاذا لم تكن

(73) نمس : 141/1 — 142 ز

(74) نمس : 160/1 ز

(75) أي نهي فصيحة، لأن مقابل الأقصى عند الفصيح في مثل هذا.

(76) المرونة : 123/1 ز

(77) حزن وأحزن.

(78) المؤنثة : 126/1 — 127 ز.

القاعدة وتشدد في تطبيقها وصار لا يحتمل لسواءها، وبعض آخر اقتصر بذلك الا أنه لم يعتبر الخارج عن القاسم المشترك لغة منبورة ولم يتعتها بالخطأ، بل اعتبر الشاذ أيضاً صحيحاً وصواباً، ومن هنا كان بعضهم يعتبر الفصيح هو ما أكثر استعماله أو جرى على قياس مطرد، وبعضهم لا يرى ذلك فيوسع نطاقه حتى يدخل فيه الشاذ والنادر والقليل في الاستعمال. وقد حكوا عن أهل الكوفة حكايات كثيرة تفيد أنهم كانوا في منهجهم النحوي واللغوي يتساملون على عكس أهل البصرة. قال ابن درستويه : «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو»⁽⁷⁹⁾. وقال غيره : كان الكوفيون يعملون بالشاذ والنادر حتى انهم «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مختلف للأصول جعلوه أصلاً ويبوّبوا عليه»⁽⁸⁰⁾ إلا أنه في اعتقادي أن هذا الحكم الذي كان يصدره البصريون على خصومهم الكوفيين ويشيعونه، لم يكن دقيقاً تماماً الدقة ولا نزيهاً تمام النزاهة. فهو لا ينطبق على أهل الكوفة وحدهم بدليل أننا وجدنا ثعلباً وهو في أعلام الكوفيين يتشدد في مسألة الفصيح، فكان بذلك شبهاً بموقف الاصماعي الذي صنفه الزبيدي، في طبقاته بين البصريين، ووجدنا أبا زيد الانصاري — وهو من البصريين — يتزعّم طائفة التسامعين في الفصيح وكان ينبغي أن يتشدد. وقد وجدنا أيضاً ابن درستويه — وهو من أصحاب المبرد البصري — من المتقددين لمذهب ثعلب المتشدد. كما أثر عن الفراء والكسائي وثعلب أنهم خالفوا أصحابهم الكوفيين في مسائل نحوية⁽⁸¹⁾ كثيرة. وهذا كله يجعلني أميل إلى القول : إن مسألة التسامل والتشدد كان مرجعها أيضاً أمور أخرى غير الانتهاء إلى إحدى

ولكن على غيره من اقتصر على لغة واحدة من اللغات الثلاث. وفي مقدمة من رد عليهم ثعلب الذي اقتصر على (حزن) الثلاثي في الماضي والمضارع.

والامثلة على موقف ابن الطيب التسامل كثيرة جداً، وقد اقتصرنا على ما سبق تجنبنا للإطالة.

خلص

ولعله يتبيّن من كل ما مضى من الأمثلة والمناقشات، أن تحديد (المستوى الصواني) ظل دائماً موطن خلاف متعدد بين اللغويين العرب منذ عصر الاصماعي وأبي زيد إلى عصر ابن الطيب وما بعده، بل هو إلى اليوم ما يزال موضع نقاش وخلاف، وإن المرجع في هذا الخلاف كان جملة أسباب ذكر أهلهما فيما يلي :

1. فأولها وأساسها هو أن لغتنا العربية الفصحى التي وضعت قواعدها النحوية والصرفية والمعجمية منذ القرن الثاني الهجري لم تتزعّ — كما سبق القول مراراً — من مستوى واحد بل هي خلاصة اللغة المتفقة أولاً، وهي لغة القرآن والشعر والحديث النبوى والكلام المأثور، وخلاصة اللغة المستعملة في الخطاب العادى ثانياً، وهي اللغة المحكية التي كان يتداوّلها الأعراب في بوادي وسط الجزيرة العربية أثناء فترة التدوين والتقعيد. وهذه اللغة المحكية لم تكن لغة متجانسة كما تكرر القول، بل كانت هي بدورها عبارة عن لهجات بينها اختلاف في الصوت والصرف والتركيب والدلالة. وهكذا فقد اعتبر القاسم المشترك بين هذه المستويات هو اللغة الفصحى، وهنا نشأ الخلاف لأن بعضاً قد التزم بهذه

(79) بنية الوعاء 164/1.

(80) الاترخ في أصول النحو : ص 202.

(81) انظر (ظاهرة الشذوذ في النحو) للدجى من 286 فيما يخص آراء الكسائي التي خالف بها الكوفيين، وص 294 في آراء الفراء المختلفة وص 208 في آراء ثعلب.

يجعلونها فعلين ماضيين، والأفعال تليها تاء ولا تلحقها
الهاء⁽⁸³⁾.

نعم كان للخلاف الشخصي بين أفراد هذه المدرسة وتلك أثره وانعكاسه على الخلاف في أمر المستوى الصواني. فقد يذهب البصري لخالفة الكوفي أو العكس مجرد الخالفة أي مجرد تحطيم الخصم وتوهين مذهبة، مما يتبع الفرصة لتدخل عوامل غير موضوعية وغير علمية. وأقرب مثال على ذلك مناظرة الرجال لشلب وتحطيمه له في عشر مسائل كلها في زعمه أخطاء فاحشة. وقد ذكر الذين رروا خبر هذه المناظرة التي تمت بين الرجلين يمثل كل منهما مدرسة من المدرستين، أن كتاب الفصيح لم يؤخذ عن مؤلفه بعد ذلك فقط، وهو ما يكذبه الواقع والتاريخ، لأن فصيح ثعلب طبق شهرته الآفاق ولم تكثُر الشروح والتعليقات حول كتاب لغوي مثلما كثرت حول كتاب ثعلب هذا. وما يفضح تدخل العوامل غير الموضوعية في تلك الحادثة هو ما فعله ابن خالوبي الذي جاء في القرن الرابع فأبطل كل اتهامات الرجال وردتها واحداً واحداً⁽⁸⁴⁾.

وإذا كان تعدد مستويات اللهجات التي أخذت منها الفصحي قد ورث خلافاً طويلاً ودائماً بين اللغويين في تحديد المستوى الصواني، فاز اختلاف مستوى لغة الشعر عن مستوى لغة النثر قد خلق هو الآخر خلافاً ونقاشاً طويلاً. وأبرز مثال تجلّ في هذا النوع من الخلاف هو قضية (الضرورة الشعرية). فإذا كان بعضهم يعتبر لغة الشعر مساوية لغة النثر من حيث إنه يصبح اعتمادها أساساً للتقييد وبالتالي حجة يستشهد بها، فإن فريقاً آخر كان يتحفظ إزاء اللغة الشعرية بمحجة أن الشاعر كثيراً ما يتضطره القيود الفنية العروضية إلى خرق عرف من

الطائفتين : طائفة البصريين وطائفة الكوفيين. وفي مقدمة هذه الأمور : الاختلاف في وجهات النظر بين شخص وأخر، أي الاختلاف في الاجتهد والاختيار والذوق، والاختلاف في مقدار العلم الذي يحصل عليه كل واحد منها. فالكوفيون فيما بينهم مختلفون وكذلك البصريون فيما بينهم. وأبرز مثال على ذلك ما ورد في تعليق ابن الطيب الشرقي الذي قال في شرح بيت الناظم في (باب فعل بضم الفاء) :

وَهُصْ الْخَمَارُ أَوْ سَوَاهِ
بَجَرْ فِي حَافَرْ : أَذَا

«قلت : هذه اللغة التي زعم الناظم كأصله أنها الفصحي وأقره شارح الأصل، أنكرها الكسائي قائلاً انه إنما يقال رَهَضْتْ كفرح رَهَصْ بالتحرير، ولا يقال رُهْصْ بالبناء للمفعول. قاله الجوهري وقاله غيره. وبينائه للفاعل صَدْر ابن القطاع. وبينائه للمفعول صَدْر المجد. فالظاهر أفصحيّة كل منها. فنكان على أبي العباس أن يذكرها معاً». فتعجب في هذا المثال لم يتابع الكسائي في رأيه وهو شيخ الكوفيين.

ومثاله أيضاً مخالفة ثعلب لمذهب الفراء في (نعمت) ولعموم الكوفيين الذين كانوا يجعلونها باءاً وليس بباء فهو في فصيحه قد جعلها باءاً على مذهب الأصمعي البصري. قال ابن الطيب :

«قال ثعلب : والعامة تقول : (ونعمة) تقف عليها بالباء، وإنما هي بباء. قال ابن درستويه : ينبغي أن يكون هذا الصواب عند ثعلب وأن تكون التاء خطأً، لأن الكوفيين يزعمون أن نعم وبئس إهانة والاسماء تدخل فيها الهاء بدلاً من التاء، والبصريون

(82) المرطة : 264/1 ز

(83) ننس : 512/2 س.

(84) انظر تفاصيل هنا كله في (الأسماء والنظائر) للسيوطني 4/204 وما بعدها.

أعراف اللغة وقواعدها، والشاهد على ذلك قول
الشاعر :

لروضة من رياض الحزن او طرق
من القرية حزن غير معروض
أحل وأشهى لعني ان مررت به
من كرب بغداد ذي الرمان والتوص

فقد ذهب كثير من الناس الى اعتبار كلمة (التوت)
بتثليث الناء (الحرف الآخر) فصيحة بدليل قول هذا
الشاعر، وذهب فريق ثان الى اعتبارها خطأ بمحجة ان
الشاعر اضطر الى تثليث الناء الاخيرة للضرورة فلا
شاهد في قوله، وأن الصواب هو (التوت) بالثناء،
وهذا ما ذهب اليه الحريري في درة الغواص
وغيره⁽⁸⁵⁾، والأمثلة على هذا كثيرة جدا.

2. ومن أسباب الخلاف في تفصيح وجه أو
تحفظه، الاعتداد على الاستقراء الناقص. فكل لغوي
كان يحكم بمقتضى ما انتهى اليه علمه. ولذلك قل
ان نجد رأياً أو قولًا ولا نجد له ما يخالفه. فالاصماعي
يمحكم بمقتضى ما أداه اليه جهده في الجمع
والاستقراء، فيصبح ما في علمه هو الصواب وما لم
يعلمه هو الخطأ. وأبو زيد يحكم أيضا بما علم. وقد
يأتي شخص ثالث فيجمع علم هذا الى علم ذاك،
ولذلك كما غالباً ما نجد بين الرأيين المتناقضين رأياً
متوسطاً يحيط اللغتين معاً حين يقع فيما الخلاف.
وأكثر المتأخرین عن مرحلة الجمع والتدوين كانوا من
الفئة المتوسطة، لأن مقدار العلم الذي وصل اليهم
وتراث الأقدمين الذي وقفوا عليه هما أكثر وأعظم
ما كان عند الأوائل كل على حدة، ومن هنا أخيراً
كان أكثر المتأخرین من الفئة المساهلة.

(85) المرطنة : 468/2 س.

(86) المرطنة : 469/2 س.

(87) نفسه : 126/1 - 127 ز.

كان المنطق يحكم بان الفصيح هو ما كان مقيساً وغیره هو ما كان شاذًا، فان واقع الاستعمال يدل على أن كثيراً من الالفاظ يكثر استعماله فيحكم له بالفصاحة مع أنه شاذ، وهذا ما أدى إلى اشتقاق قاعدة جديدة تقول : ان الشذوذ لا ينافي الفصاحة كما رأينا سابقاً.

البخاري وغيره. ومنها أنها لغة تميم. وقد قرر ابن جنني أن كلام العرب كلهم حجة (88).

ومن تعارض المعايير التي تتعجب عنها تعارض في تحديد مستوى الصواب ومستوى الخطأ، تعارض الاطراد في القياس مع واقع الاستعمال في اللغة. فإذا

* * *